المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تأثير أسعار النفط في تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع القضايا الدولية (1980-2015م)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

إعداد: ب.د مختـــاري نصـر الديـن

إشراف: د. رقية العاقل

أعضاء لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
د. قرفي عبد الحميد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. رقية العاقل	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. حاجة أمال	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. أوعشرين إبتسام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. العربي فاروق	جامعة الجزائر -3-	عضوا مناقشا
د. حطاب عبد المالك	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا

2020/2019

نوقشت يوم 09-01-2020

مقدمة:

ساهمت ثورة التحرير الجزائرية في بلورة الدبلوماسية الجزائرية وصياغة مبادئها والأسس التي تعمل وفقها في التعامل مع الوحدات الدولية والتفاعل مع مخرجات السياسة الدولية في النظام الدولي. وعلى هذا الأساس كانت ثورة التحرير الجزائرية بمثابة الجسر الذي سمح للجزائر الدخول إلى النظام الدولي، وكانت الانطلاقة او البوادر الأولى للدبلوماسية الجزائرية الحديثة تهدف إلى تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية من خلال المشاركة في المؤتمرات المختلفة التي كانت تعقد آنذاك، وعلى رأسها مؤتمر باندونغ، كما كانت تهدف الى التعريف بالشعب الجزائري كشعب يتميز بعاداته وتقاليده، له معالمه ومميزاته الخاصة به وبالتالي التعريف بالدولة الجزائرية كدولة متميزة عن فرنسا او مستقلة عنها، وعلى هذا لا يبقى مجالا لفرنسا للاستمرار في اعتبارها ان الجزائر ما هي الا جزء لايتجزا من فرنسا كما هو الحال لباقي وحدات النظام الدولي.

وبالتالي تصبح قضية الجزائر بالنسبة للجميع قضية تصفية استعمار وليست قضية انفصال كما كانت تنظر اليها فرنسا، وعلى هذا الأساس حاول الممثلون الدبلوماسيون للجزائر آنذاك توضيح كل هذا للراي العام الدولي، كما حددوا منذ البداية الخطوط العريضة للتفاوض مع السلطات الفرنسية، من بينها الاعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية والتخلي عن زعمها بان الجزائر ارض فرنسية.

اذن فثورة التحرير الجزائرية كانت بابا لولوج الجزائر الى الساحة الدولية، علاوة على هذا فانه من نتائج هذا النشاط الدبلوماسي الثوري هو بروز بعض الأوجه كشخصيات سياسية مدركة لعمليات التفاوض والتعامل الدبلوماسي وملمة بمحيط البيئة الدولية وخصائصها ومكوناتها. هذه الشخصيات هي في النهاية من عملت على تحقيق الاستقلال وتأسيس الدولة الجزائرية الحديثة بعد 1962.

ويبدو من الوهلة الأولى أن الدول الاشتراكية هي الدول التي أولت اهتماما كبيرا بالجزائر وعملت على تقديم الدعم المتعدد الجوانب للثورة الجزائرية ورافقت الجزائر في مسار استقلالها وذلك كان لظروف عدة أهمها هو انقسام العالم إلى كتلتين: الاشتراكية منها والرأسمالية يتنافس كلا القطبين على ادراج اكبر قدر ممكن من الدول تحت مظلته. وبما ان الدول الاستعمارية انذاك كانت ضمن الكتلة الغربية الراسمالية الامبريالية فان اغلب الدول المستعمرة كانت تتوجه نحو الكتلة الشرقية الاشتراكية الشيوعية، الحاملة في طياتها شعارات الحرية والعدالة لمناهضة الاستعمار في العالم، وذلك بهدف تلقي الدعم المباشر وغير المباشر من اجل تقرير مصيرها ونيل استقلالها، وعلى هذا كان توجه الجزائر نحو المعسكر الشرقي قويا جدا وجعل الاتحاد السوفياتي حينذاك والدول الكبرى المنضوية تحته كحلفاء للجزائر، حيث قدمت هذه الاخيرة دعما كبيرا للثورة الجزائرية وساهمت بشكل كبير في استقلال الجزائر.

هذا الدعم المقدم من قبل الكتلة الشرقية ساهم كثيرا في انتهاج الجزائر المستقلة للنظام الاشتراكي في تسيير شؤونها الداخلية وفي تعاملها مع الوحدات الدولية في النظام الدولي. وكان السير على النهج الاشتراكي قويا جدا لغاية جعله ضمن بنود ومواد الدساتير الجزائرية مثلما جاء في احد بنود المادة 10 وكما نصت المادة 26 من دستور 1963 على تشييد الاشتراكية في الجزائر، كما تم تخصيص فصلا كاملا للاشتراكية من خلال دستور 1976 حيث اعتبرت الاشتراكية بمثابة روح الدولة وهي المصدر الاساسي لكل الاجراءات والسياسات التي ستتخذ، بل ان الاشتراكية هي الايديولوجية والمنهج الاساسي للدولة، وهي خيار الشعب، وهي جزء لا يتجزا من ثورة التحرير واستكمال الاستقلال، حيث تنص المادة 10 على ان الاشتراكية هي خيار الشعب، كما ان الاشتراكية نهج لا يمكن التراجع عنه.

اذن فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكومتها مع الثورة الجزائرية تعتبر عوامل دفعت الجزائر الى اتباع النهج الاشتراكي، اضافة الى هذا العامل هناك عوامل اخرى ساهمت في اتباع النهج الاشتراكي مثل الصراع على السلطة وتبعاتها؛ وذلك من خلال دعم الاشتراكية لسياسة الحزب الواحد وبالتالي استمرار حزب جبهة التحرير الوطني في السلطة وهذا ما يضمن من ناحية اخرى عدم صعود الطبقات المحسوبة على الجبهة الغربية الامبريالية للحكم في الجزائر والتي ستمهد لاستعمار جديد. وفوق كل هذا هو انتظار استمرار الدعم الاشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة في النظام الدولي وبالتالي مساعدتها على اداء دور والدخول الى نشاط العلاقات الدولية.

لقد تم صياغة المبادئ التي تعمل وفقها الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال بالرجوع الى الثورة الجزائرية التي تقاطعت مع مبادئ النظام الاشتراكي في النظام الدولي؛ فاتخذت الدبلوماسية الجزائرية من حسن الجوار وضبط الحدود مع الدول المجاورة بحسب الحدود الموروثة من الاستعمار ودعم الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية مبادئا لها. حيث ظلت الدبلوماسية الجزائرية قائمة على هذه المبادئ منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

ان الملاحظ للنشاط الدبلوماسي الجزائري اثناء تعاملها مع مختلف القضايا الاقليمية والدولية منذ خروجها الى النظام الدولي في فترة ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا نجد انها تتصف باربع سمات اساسية تتمثل اساسا في سيطرة العوامل الشخصية والجهاز التنفيذي على النشاط الدبلوماسي، استاتيكية والثبوت حيث رغم التحولات التي طرات على البيئة الدولية والتغيرات التي حصلت في البيئة الداخلية الجزائرية الا ان الدبلوماسية الجزائرية بقيت على نفس السلوك ووفقا لنفس المبادئ. هذا وقد

تميزت الدبلوماسية الجزائرية بسيطرة المصالح المعنوية على حساب المصالح المادية بالاضافة الى سمة الحياد في الدبلوماسية الجزائرية.

شهدت الدبلوماسية الجزائرية في فترة الرئيس السابق هواري بومدين نشاطا كبيرا على الساحة الدولية وذلك راجع لعدة عوامل اقليمية ودولية خاصة بطبيعة النظام الدولي انذاك وعوامل داخلية خاصة بطبيعة النظام الجزائري حينذاك وعلى راسها سيكولوجية الرئيس هواري بومدين. ورغم زوال ذلك النشاط المكثف بزوال النظام الذي كان قائما في الداخل الجزائري وبحدوث تغيرات وتحولات في البيئة الدولية الا ان صورة الدبلوماسية الجزائرية لازالت حسنة في أعين الملاحظين الدوليين، خاصة لما نتكلم عن الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع النزاعات الدولية في مختلف مناطق العالم من خلال تمكنها من ايجاد سبل لتسوية البعض منها والخروج باتفاق بين الأطراف المتنازعة من خال مسار الوساطة الجزائرية، ولازالت الدبلوماسية الجزائرية الى اليوم تنشط من خلال وساطتها المختلفة خاصة لما يتعلق الأمر بالقضايا الاقليمية الافريقية.

تعتمد الدول على عدة وسائل بهدف تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، كالوسيلة الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والدعائية والاعلام بالضافة إلى الدبلوماسية وغيرها من الوسائل، فاستخدام هذه الوسائل وترجيح وسيلة على أخرى في السياسة الخارجية مرهون بطبيعة الأهداف المراد تحقيقها وطبيعة الفاعل أو الفواعل التي يتم التعامل معها بحسب الحالة، وففي بعض الأحيان يتطلب الأمر استخدام الدبلوماسية فقط، وفي أحيان أخرى يتم استخدام الوسيلة الاقتصادية، ويتم تفعيل الوسيلة العسكرية كلما تطلب ذلك لتحقيق الهدف وذلك نتيجة لطبيعة الفاعل الذي تم التصادم معه. فالدول القوية في النظام الدولي غالبا ما تكون لها القدرة على تفعيل واستخدام اي وسيلة في سياستها الخارجية بداية من الدبلوماسية إلى غاية الوسيلة العسكرية، وتكون لها حرية الانتقال من وسيلة لأخرى

بحسب الظروف والتغير في الأحوال، في حين يغلب على الدول الضعيفة استخدام وسيلة أو وسيلتين فقط وعادة ما تتخذ من الدبلوماسية الوسيلة الوحيدة لها في سياستها الخارجية.

فبالرغم من الاستخدام المكثف للوسيلة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية في النظام الدولي الحالي، إلا أنه يمكن ملاحظة الاستخدام المكثف للوسيلة الدبلوماسية نتيجة لعدة عوامل أهمها التطور الكبير الحاصل في المجال العسكري والتحول من مفهوم القوة الصلبة إلى مفهوم القوة الناعمة.

يمكن النظر إلى وسائل الدبلوماسية الجزائرية على أنها محدودة جدا خاصة في فترة الدراسة، حيث استخدمت الجزائر سوى الوسيلة الدبلوماسية، ما جعل الكثير من الباحثين والكتاب غالبا ما يعوضون السياسة الخارجية بمصطلح الدبلوماسية، فيتكلمون دوما عن الدبلوماسية الجزائرية بدل السياسة الخارجية الجزائرية. وهذا الخلط لا يقتصر على فقط على الحالة الجزائرية بحيث كان نتاج للاستخدام المكثف للدبلوماسية في العصر الحديث ما جعل الكثير من الباحثين يجعلون من الدبلوماسية كمرادف للسياسة الخارجية.

لكن امعان النظر في الحالة الجزائرية يجعلنا نتساءل هل للجزائر سياسة خارجية أم لا؟ وهل يمكن القول أننا في هذه الحالة أمام دبلوماسية وليس سياسة خارجية ؟ لان السياسة الخارجية هي ذلك الكل الذي يشمل ويحتوي الدبلوماسية. ولهذا فالمدرك لحالة الجزائر غالبا ما يجعل الدبلوماسية كمرادف للسياسة الخارجية، وهذا ما تم اعتماده في هذه الحالة بحيث عادة ما نستخدم مصطلح الدبلوماسية الجزائرية باعتبارنا أن السياسة الخارجية قد تلخصت كليا في الدبلوماسية وقد تم إثبات ذلك من خلال أحد مباحث الدراسة. وكما هو معهود فان النشاط الدبلوماسي يتأثر بعدة عوامل سواء كانت هذه العوامل ذات طبيعة داخلية تنبع من داخل الدولة، أو خارجية لها علاقة بتحولات النظام الدولي. ولعل ما يهمنا هنا هو تأثير تذبذبات أسعار النفط على النشاط الدبلوماسي الجزائري خلال الفترة

الممتدة من 1980 إلى غاية 2015 من خلال التطرق لبعض الحالات التي تعاملت الدبلوماسية الجزائرية معها مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار النفط في تلك اللحظة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية أي دراسة علمية من خلال توفر عاملين أساسيين؛ الأول ويتمثل في عامل الجدة، بمعنى مدى أصالة الدراسة وجدتها. ولعل هذا هو أهم عنصر للانطلاق في أي دراسة ومباشرة البحث. أما العامل الثاني فيتمثل في القيمة العلمية المضافة التي تضفيها هذه الدراسة للبحث العلمي، وبالتالي إثراء البحث العلمي بالمزيد من المعلومات والحقائق. وهذا ما حاولنا أن تتميز به الدراسة منذ الوهلة الأولى.

ففي حين يشهد فيه البحث العلمي في الجزائر ندرة في المراجع التي تعالج موضوع الدبلوماسية الجزائرية، فغالبا ما يجد الباحث صعوبة في اجراء بحوث والتطرق لموضوع الدبلوماسية الجزائرية وهذا ما يجعل الطلبة والباحثين ينفرون من اختيار مثل هذه المواضيع ذات الصلة بالدبلوماسية الجزائرية. وهذا ما جعلني – بالإضافة إلى اعتبارات أخرى– أختار موضوع الدبلوماسية الجزائرية والبحث في هذا الموضوع، وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة، بحيث تعتبر إضافة إلى عناوين البحوث القليلة حول الدبلوماسية الجزائرية في المكتبات والجامعات الجزائرية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذه الدراسة تحتوي على مباحث جديدة غالبا ما لا يتطرق اليها في دراسة موضوع الدبلوماسية الجزائرية، كما عملت هذه الدراسة على التعمق في بعض المباحث التي قد تظهر أنها مألوفة بحيث تمت معالجتها بصورة مختلفة وبشكل أكثر دقة. علاوة على هذا وما يزيد من أهمية الدراسة أنه غالبا ما يتم التطرق إلى الدبلوماسية الجزائرية بربطها بمتغيرات سياسية أو أمنية، إلا أن هذه الدراسة حاولت أن تتطرق إلى متغير جديد ألا وهو المتغير الاقتصادي، لا لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية –

حتى وان كانت جزء بسيط من الدراسة– لكنها تذهب أبعد من هذا لتحاول تحليل تأثير المتغير الاقتصادي على الدبلوماسية الجزائرية ويتم هذا من خلال متغير أسعار النفط.

أسباب اختيار الموضوع:

لا يمكن ان يختار الباحث موضوعا ما دون أن يكون له أسابا معينة لذلك، وعادة ما يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب ذاتية، وأسباب موضوعية علمية.

الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع: في اعتقادي الشخصي أنه على أي باحث مهما كان تخصصه أو مجال اهتمامه أن يحاول دراسة مواضيع ذات الصلة بوطنه وشعبه، وهذا في سبيل تقديم ولو شيء بسيط يفيد به بلده. وأعتقد أن وطنية أي باحث ودرجة انتمائه لوطنه تبقى ناقصة ما لم يقدم دراسات و أبحاث حول بلده. وهذا يعتبر من أبرز الأسباب الشخصية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع. وجنبا إلى هذا فان اهتمامي البالغ بالشؤون الجزائرية عامة وبالدبلوماسية الجزائرية خاصة هو من حفزني لاختيار هذا الموضوع بالتحديد.

الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع: يبدو أن الأسباب الموضوعية هي أهم الأسباب التي تهم الباحث في مرحلة اختياره لموضوع الدراسة، ولعل أهم وأبرز سبب في هذا الإطار دفعني إلى تبني هذا الموضوع هو افتقار البحث العلمي الجزائري لبحوث حول الدبلوماسية الجزائرية، ولما نقول افتقار ليس بالضرورة قلة وجودها وانما ندرة وجود دراسات جدية ومتعمقة هدفها ابراز الحقائق حول الدبلوماسية الجزائرية، فبناءا على هذه الأسباب قمت باختيار هذا الموضوع وحاولت أن أقدم دراسة موضوعية تقوم على نقد موضوعي بعيدة عن الذاتية أو الرواسب الفكرية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الدبلوماسية من المواضيع ذات الأهمية في حقل العلاقات الدولية، سواء اذا نظرنا الى الدبلوماسية كممارسة أو كتخصص من تخصصات علم العلاقات الدولية، ونظرا للاستخدام المكثف للوسيلة الدبلوماسية في السياسة الخارجية للدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تعاظمت مكانة وأهمية الدبلوماسية، مما زاد من حجم مراكز ومخابر الدارسة لموضوع الدبلوماسية عبر العالم.

وباعتبار الجزائر دولة ذات سيادة في النظام الدولي فانها تمارس دبلوماسيتها مع باقي الوحدات الدولية، والتي لها نمطها ومبادئها وسماتها الخاصة بها، حيث لقيت الدبلوماسية الجزائرية هي الأخرى –ضمن المواضيع التي تم التطرق اليها– إهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية. حتى وان كانت هذه الدراسات قليلة ونادرة نظرا لحجم وأهمية الموضوع من جهة، وحال ووضعية الدبلوماسية الجزائرية الحالية من جهة أخرى. ومن بين هذه الدراسات نجد دراسات الدكتور محمد بوعشة وعلى رأسها كتابه الأخير "الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الإستراتيجية الدولية، إحباط طموح قوة إقليمية افتراضية"، بالإضافة إلى كتابه "الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وادراة الحرب الأثيوبية الارترية" حيث عالجت هذه الأدبيات موضوع الدبلوماسية الجزائرية من خلال عدة متغيرات ومداخل. إضافة إلى الكتاب الذي صدر مؤخرا للدكتور اسماعيل دبش "سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي" والذي حاول من خلاله دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية. إلا أن هذه الدراسات في مجملها عالجت الجانب الأمني–السياسي للدبلوماسية الجزائرية، رغم تطرق الدكتور محمد بوعشة لبعض المداخل الاقتصادية في الدبلوماسية الجزائرية، إلا انه لم يعالج تأثير أسعار النفط على النشاط الدبلوماسي الجزائري والذي يعتبر موضوع دراستنا الحالي.

وبالتالي فان البحث العلمي في مجال الدبلوماسية الجزائرية قد توقف عند حدود الجوانب السياسية والأمنية للدبلوماسية الجزائرية، فبناءا على هذا نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت تذبذبات أسعار النفط على النشاط الدبلوماسي الجزائري لاسيما في الفترة 1980-2015؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-فيما تتمثل مبررات السياسة الخارجية الجزائرية، وهل يمكن حصر هذه الأخيرة في الدبلوماسية؟

-ماهي أهم العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية/الدبلوماسية الجزائرية؟

-هل تؤثر تغيرات اسعار النفط على النشاط الدبلوماسي الجزائري؟

-إن كانت تؤثر: كيف يكون النشاط الدبلوماسي أثناء صعود أسعار النفط وكيف يكون أثناء الانخفاض الأسعار؟

ومحاولة منا لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية قمنا بعرض طروحاتها المحتملة عبر الفرضيات التالية:

1- يتمثل النشاط الخارجي للجزائر في الدبلوماسية ببعدها الأمني والسياسي.

2- يؤثر تقلبات أسعار النفط على الوضع الداخلي للدولة.

3- تعتبر الجزائر كدولة محورية في السوق النفطية من حيث الإنتاج والتأثير.

4- يتزايد النشاط الدبلوماسي الجزائري كلما ارتفعت أسعار النفط وينخفض كلما انهارت الأسعار.

5- السياسة الخارجية/الدبلوماسية الجزائرية ما هي إلا استمرار للسياسة الداخلية للدولة الجزائرية.

- أدبيات الدراسة:

في مسار الدراسة تم الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع، منها ما يمكن تصنيفها على أنها مصادر أساسية، ومنها ما تصنف بأنها مصادر ومراجع ثانوية، وفيما يلي عرض لهذه الأخيرة:

- محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية- الإرترية**، بيروت، دار الجيل، 2004. بالرغم من معالجة هذه الدراسة في بعض المحاور لموضوع الدبلوماسية الجزائرية بشكل عام، إلا أنها ركزت بالأساس على الظروف التي واجهتها هذه الأخيرة في تعاملها مع النزاع الحدودي بين أثيوبيا وأريتيريا، وقد شملت الدراسة على الفصول التالية:

فصل الأول : إشكالية أمام الدبلوماسية الجزائرية في القرن الإفريقي أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان موقع و طبيعة الوساطة ضمن تطور سياسة الجزائر الدولية في ظل الأزمات أما الفصل الثالث فقد تمحور حول الوساطة الجزائرية أمام جملة من الكيانات المتصارعة في حين درس الفصل الرابع : الوساطة و التجربة الجزائرية في مواجهة صراع الحدود في القرن الإفريقي أما الفصل الخامس فتمحور حول خلفيات الوساطة.

أما باقي الدراسة فقد تمحورت حول التالي:

الفصل السادس : تعدد الوساطات في الدبلوماسية الجزائرية في صلتها بالمتغير الاقتصادي؛ يبدوا أن هذا الفصل هو ذات الصلة مع دراستنا، بحيث حاول الكاتب في هذا الفصل أن يدرس المكاسب الاقتصادية للنشاط الدبلوماسي الجزائري إلى جانب المصالح المعنوية، وقد خلص إلى أنه في حين تسعى الدول إلى تحصيل المكاسب المادية من خلال أنشطتها الدبلوماسية إلا أن النشاط الدبلوماسي

قد اكتفى بالمكاسب المعنوية.
الفصل السابع : تفعيل دبلوماسية المكوك لإنقاذ المبادرة الجزائرية
الفصل الثامن : الرعاية الأمريكية للمبادرة الإفريقية الجزائرية
الفصل التاسع : نظرة الجزائر لمنهج وقف إطلاق النار.

الفصل العاشر : اتفاق السلام في تصور أطراف النزاع والشركاء
الفصل الحادي عشر : الوساطة بين الرفض المحلي و الحصار الإقليمي.

– اسماعيل دبش ،**سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي**، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

شملت هذه الدراسة على أربعة فصول أساسية، كانت في مجملها تعالج الجوانب السياسية للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث انطلقت الدراسة – في الفصل الأول – من إعطاء صورة عامة عن العلاقات الدولية ووصف المحيط الدولي وإفرازاته الجديدة، ومن ثم تم التطرق إلى المحيط الجيوسياسي للعالم الإسلامي الأسيوي في الفصل الثاني من الدراسة، ثم انطلق الباحث في دراسة منطلقات ومرجعية السياسة الخارجية الجزائرية، وكذلك الجزائر والتدخلات الدولية في المحيط الإقليمي الجزائري، وذلك من خلال الفصل الثالث والرابع على التوالي.

– محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الإستراتيجية الدولية " إحباط طموح قوة إقليمية افتراضية**، القاهرة، دار العالم العربي، ط1، 2016؛ يحتوي هذا الكتاب على إثني عشر فصلا تدور في مجملها حول العوامل التي فككت الدبلوماسية الجزائرية، من عوامل داخلية عدة كانت من إفرازات الأزمة الكبرى –كما يسميها الكاتب– التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، ولكن أيضا – حسب الكاتب– هناك عوامل خارجية حاولت أن تضعف الدبلوماسية الجزائرية استغلالا لتلك الظروف التي مرت بها الجزائر.

ومن بين هذه المراجع نجد أيضا:

- خنسي بيوار، **البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته**، دار فارس للطباعة والنشر، ط1، 2006.

- فاضل الحلبي، ترجمة عطا عبد الوهاب، **النفط بين السياسات والأوهام القصة الدقيقة للأوبك**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، 2013.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة التي بين أيدينا " تأثير تقلبات أسعار النفط على النشاط الدبلوماسي الجزائري 1980-2015" إلى دراسة العلاقة بين تحولات أسعار النفط في السوق الدولية وتأثيرها على النشاط الدبلوماسي الجزائري في النظام الدولي. للخروج بنتيجة ما إذا تؤثر أسعار النفط حقيقة على النشاط الخارجي للدولة الجزائرية. بعد أن تم التأكد من الأثر الكبير الذي تحدثة أسعار النفط على الوضع الداخلي للدولة الجزائرية، وبالتالي فان هذه الدراسة تنظر فيما اذا يتعدى هذا التأثير إلى إلى الوضع الخارجي للدولة الجزائرية أم لا. وهذا ما يقودنا إلى هدف آخر في هذه الدراسة وهو إثبات أو نفي إمكانية تطبيق مسلمة أن السياسة الخارجية لأي دولة ما هي إلى امتداد للسياسة الداخلية على الدولة الجزائرية.

المناهج والنظريات والمقاربات المعتمد:

ـ مناهج الدراسة:

ـ أولا: المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو لحدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من اجل التعرف على الظاهرة أو الحدث

من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

وبالتالي فهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين[1].

إن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل انه يشمل كذلك على تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وتفسير عميق لها، من اجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية. وبالتالي فهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد[2].

ـ ثانيا: منهج دراسة الحالة:

يمكن اعتبار منهج دراسة الحالة على انه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات معلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.

وبالتالي فهو عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار. لهذا تهدف دراسة الحالة الى إلقاء الضوء على العمليات والعوامل التي تقوم عليها نماذج إجتماعية وذلك لتحديد خصائص موقف اجتماعي معين أو وحدة اجتماعية أو تنظيمية ويرى" جي

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*** (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، 2014)، ص 139.

[2]محمد عبيدات وآخرون، ***منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات***(عمان: دار وائل للنشر، ط2، 1999)، ص 46.

w. Gee " أن الطابع العميق لدراسة الحالة، يجعل من الممكن عمليا بحث عدد من الحالات ودراستها دراسة متعمقة[1].

المقتربات المستخدمة:

ـ أولا: المقترب التاريخي:

إن فهم العديد من الظواهر الدولية يتطلب منا الرجوع إلى فترات زمنية محددة، للاطلاع على ما كان يسود آنذاك من متغيرات وظروف، نبعت منها هذه الظواهر وجعلتها أن تكون على هذا الشكل دون غيره. فمثلا لا يمكن أن نفهم وبالشكل الصحيح حقيقة الدولة الوطنية وما يسودها من مبادئ وأسس كفصل الدين عن الدولة، دون الرجوع إلى الظروف والمحطات التاريخية التي صاحبت تأسيس هذه المؤسسة، كحكم وتسلط الكنيسة والحروب التي انجرت عنها إلى غاية سقوطها وعقد اتفاقية ويست فاليا 1648. وهكذا في باقي مكونات النظام الدولي. وهذا يزيدنا دقة وتعمق أكثر في فهم وتفسير وتحليل الكثير من الظواهر الدولية.

نظريات التحليل في الدراسة:

- أولا: نظرية الـــدور:

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سايكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنْية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل BruceBiddle –الذي

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***المرجع نفسه***، ص 130، 132، 133.

يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية."

فيما عرَّفه كال هولستي KalHolsti –بأنه "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.

أما ستيفن والكر Steven Walker –فقد عرَّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية."

وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية :

1. تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية – صغرى) و منه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.
2. تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
3. توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية[1].

[1] للاطلاع أكثر راجع، الموسوعة السياسية على الموقع التالي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظرية%20الدور%20في%20العلاقات%20الدولية

- **الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية في ظل النظام الدولي الحديث**

يعتبر الفصل الأول كمدخل عام إلى الدبلوماسية الجزائرية، من خلال الوقوف على بعض النقاط والمحاور الأساسية في الدبلوماسية، من أجل تحديد اطارها العام الذي يمكننا في النهاية من وضع الدبلوماسية الجزائرية في مكانها الصحيح ضمن تفاعلات التي تحدث في الساحة الدولية، وبالتالي تحديد مكانة الدبلوماسية الجزائرية في النظام الدولي أمام الوحدات الدولية المختلفة،حيث تم التطرق في البداية إلى الاطار النظري للسياسة الخارجية والدبلوماسية بشكل عام من أجل اسقاطها فيما يليه على الحالة الجزائرية. وسيتم معالجة كل هذا من خلال ثلاثة مباحث أساسية، حيث يتمثل المبحث الأول في السياسة الخارجية للدول: الأسس والمرتكزات، أما المبحث الثاني فيتمثل في دور الدبلوماسية في إدارة علاقات السلم والحرب بين الدول، وقد جاء المبحث الثالث بعنوان مدخل عام للسياسية الخارجية.

المبحث الأول: السياسة الخارجية للدول: الأسس والمرتكزات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مدخل عام إلى السياسة الخارجية من خلال المطل الأول، كما يتناول تعريف السياسة الخارجية في المطلب الثاني، كما سنتطرق إلى عوامل التأثير والتأثر في السياسة الخارجية والتي تعتبر كمحددات للسياسة الخارجية في المطلب الثالث، أما المطلب الرابع فيتناول أولويات وأهداف السياسة الخارجية.

1. المطلب الأول: مدخل عام للسياسة الخارجية:

يتكون النظام الدولي اليوم من مجموعة من الفواعل كالدول، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الحكومية والغير حكومية ...الخ. تتفاعل فيما بينها وفق ديناميكية محددة، تسمح بتشكل ظواهر وكذابروز ترتيبات دولية مختلفة. إذ يعرف احد المفكرين النظام الدولي على انه:"مجموعة كيانات متفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة".

يمكن اعتبار الدول كأهم الفواعل في هذا النظام، والتي ظلت تلعب دورا بارزا فيه منذ عقد اتفاقية وستفاليا 1648 إلى يومنا هذا. إذ أن هذا النظام يدار وتسيطر عليه مجموعة قليلة من الدول، والتي تمكنت من تحصيل قدر كبير من القوة بشكل يجعلها كقوى كبرى/عظمى في النظام القائم، تعمل على صياغة القوانين والضوابط والترويج لنظام دولي يحافظ على مصالحها ويزيد من قوتها*.

*وفي هذا الصدد يكتب ريمون آرون " ... إن هيكل النظم الدولية يقوم على احتكار القلة "، حيث يمكن اعتبار هذه المقولة ضمن أفضل العبارات التي تعطي وصف دقيق للمنطق الذي تسير عليه العلاقات الدولية.

تحاول الدول في علاقتها مع بعضها البعض إلى تعظيم قوتها من خلال الحصول على اكبر قدر ممكن من الثروة والسلطة، ولهذا تعمل على صياغة سياسة خارجية تحتوي على وسائل مختلفة للتمكن من ذلك. ولهذا غالبا ما تدخل الدول في نزاعات وحروب، لاختلاف إرادتها وانتهاج سياسات خارجية متصادمة أكثر مما هي متوافقة*. ويعبر روبرت غيلبن عن هذا في كتابه **الحرب والتغيير في السياسةالعالمية** بقوله " ...عندما يحدث بروز منافع لقوة جديدة وظهور خسائر لقوى أخرى محتملة تظهر أزمة في النظام الدولي..."[1].ولهذا فان متغيرا المكاسب والخسائر يحددان اتجاه التغيير في النظام الدولي.

ولهذا سارع رواد المدرسة الواقعية إلى طرح حل يمَّكن من إحلال السلام في النظام الدولي، والمتمثل في توازن القوى.لكن هل يمكن تحقيق توازن القوى في النظام الدولي وبشكل مستمر؟ ولاستحالة تحقيق هذا الشرط لإمكانية صعود قوى جديدة في النظام الدولي، مما جعل أيضا إمكانية اختلال هذا التوازن وارد من فترة لأخرى، الشيء الذي يزيد من احتمال وقوع نزاعات وحروب جديدة،لإعادة توزيع الثروة ولترتيب نظام دولي وفق ما يخدم هذه القوى الجديدة،هذا ما يمكننا من استنتاج مفاده أن توازن القوى يجعلنا أمام سلام نسبي ومؤقت**.

---

* ومن ناحية أخرى يرى هولستي هذه الظاهرة في العلاقات الدولية من زاوية أخرى، بحيث يرى أن الدول التي تمتلك قوة في النظام الدولي وتطفوا كقوى جديدة تحاول خلق مشاكل والتصعيد في النزاعات من أجل الدخول في حروب جديدة لتغيير النظام الدولي القائم وخلق نظام دولي جديد حسب رغباتها.

[1] روبرت غيلبن، ترجمة عمر سعيد الأيوبي،**الحرب والتغيير في السياسة الدولية**، دار الكتاب العربي، 2009، ص 29.

ولهذا يقول **ريد في هذا الصدد " ... يمثل توازن القوى حالة من التوازن والاستقرار شرط عدم حدوث تغيرات في عوائد الغلبة".

لكن ما الشيء الذي يعطي لميزان القوى القدرة على الاستمرار؟ انه العمل على نمطية السلوك الدولي، وحتى الشعوب. أي السير به نحو نموذج واحد. وهو نموذج القوى المسطرة.

لكن يبدوا أن القوى المسيطرة في الوقت الراهن والتي صنعت النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد انتبهت لهذه النقطة بالذات، فعملت على متغير العولمة والإقليمية الجديدة... الخ، ليأتي في هذه الفترة بالذات طرح فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ وخاتم البشر، ليعبر عن انتهاء سعي الإنسان إلى التغيير باعتبار أن الوضع الذي رتبه القوى المسيطرة هو الأمثل بل والنموذج النهائي في العالم*. وفي ظل هذا المراد تم التقارب الشديد بين المدرسة الواقعية والمثالية، باعتبار أن الواحد أصبح يخدم ويبرر الثاني. لكن كل هذا لم يكن فعالا لحد ما، باعتبار أن جعل السلوك الدولي والتفكير الإنساني"**واحد**" شيء صعب جدا بل يقترب من الاستحالة.

وباعتبار أن إعادة توزيع الموارد والثروة والسلطة في النظام الدولي يتم لحد الآن من خلال الدخول في النزاعات والحروب، نتيجة لتغير موازين القوى كما ذكرنا سابقا. بمعني أن الحرب ظلت الوسيلة الوحيدة لقلب الموازين وإعادة التوزيع. وما يمكن الإشارة إليه هنا هو مفهوم الحرب، والى حد بعيد نطرح التساؤل التالي: هل يمكن أن نكون أمام حرب كتلك التي شهدها العالم في 1914 و 1939 في حال صعود قوى جديدة في النظام الدولي طامحة إلى قلب المعادلة الدولة؟.

ما كتبه غورباتشوف في كتابه البيريسترويكا عند تكلمه عن مفهوم الحرب عند كلاوزوفيتز، قد يفيدنا في الإجابة عن التساؤل المطروح أعلاه – إذ يعرف كلاوزوفيتز الحرب على أنها "**استمرار لسياسة بوسائل أخرى**" –لكن غورباتشوف يعتبر أن هذا المفهوم قد تعداه الزمن، بسبب اكتشاف

* حيث يرى فوكوياما أن استمرارية التاريخ والتغييرات التي تحدث في العالم سواء في الأنظمة الداخلية أو الخارجية، سببها بحث الانسان عن حياة أفضل في نموذج جديد، ولهذا فان هذا النموذج المثالي "ان صح التعبير" قد وجده الانسان في النظام اللبرالي الديمقراطي الرأسمالي، وعلى هذا فديناميكية التغيير ستتوقف وعلى هذا يتوقف استمرار التاريخ.

السلاح النووي، والذي يعتبر كوسيلة لا يمكن استخدامها[1]. ولهذا فالدول لا يمكنها استخدام سوى الإكراه (المناورات والمناورات المضادة) وبالتالي ردع الآخر فقط. وبناءا على هذا فالدول الصاعدة في النظام الدولي والتي ستسعى إلى تغيير/تعديل النظام القائم لصالحها، لن يكون ذلك عن طريق الدخول في الحرب مع القوى الحالية المسيطرة كما كان عليه الحال سابقا. بل سيتم ذلك بطرق أخرى، مثل الحرب بالوكالة وصناعة أو تغذية النزاعات الداخلية. ويتم هذا في المناطق ذات الخصائص الجيوسياسية المتميزة*.

أصبحت الدول اليوم تهتم بالأقاليم أكثر من اهتمامها بالدول، خاصة في عصر التكتلات الاقتصادية وتفاشي ظاهرة العولمة، فالدراسات التي تقوم بها المراكز الغربية كلها تصب في الأقاليم، كدراسات بريجنسكي وكيسنغر والنظرية الأخيرة لميرشايمر أفضل دليل، خاصة مع تحول المنظور الأمني للدول من المنظور الضيق (الأمن القومي يعتمد على الأمن الداخلي) إلى المنظور الأمني الواسع (الأمن القومي يتعدى الأمن الداخلي إلى ضرورة إحتواء المحيط الإقليمي للدولة وأقاليم أخرى)، لهذا طغى البرنامج الجيوستراتيجي للدول في النظام الدولي**. وعلى هذا الأساس أصبحت الدول الكبرى/العظمى تهتم ببعض الأقاليم الحيوية التي تزيد من قوتها السياسية والاقتصادية، سواء

---

[1] ميخائيل غورباتشوف، ترجمة حمدي عبد الجواد، **البيروسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم**، دار الشروق، ط4، 1990.

*فبناء على ديناميكية السلم والحرب المشار إليها في المتن، يمكن القول أن إيجاد طريقة لإعادة ترتيب وتوزيع الثروة والسلطة في النظام الدولي مع تغير موازين القوى هي الطريقة الأنسب للسلام. وبمعنى آخر إيجاد طريقة لتمكين الدولة من الحصول على الثروة والسلطة بما يتناسب وقوتها في النظام الدولي. هي الأداة الكفيلة لتجنب النزاعات والحروب المستقبلية.

** من أبرز الدراسات الرائجة في هذا المجال، دراسة زيغنوبريجنسكي " رقعة الشطرنج" والتي تضع برنامجا جيوستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى دراسة ميرشايمر" سياسة القوى الكبرى".

عن طريق بناء علاقات وتحالفات معها أو إحتوائها أو التدخل فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (إدارة النزاعات عن طريق الصناعة أو التغذية أو الحل والتسوية).

يمكن القول أن السياسة الخارجية ما هي إلا إمتداد للسياسة الداخلية، كما يمكن القول من ناحية أخرى أن السياسة الداخلية تتأثر وبشكل كبير بالمحيط الإقليمي والدولي، فالنخب الذكية تحاول اللعب بين هذين القطبين الكبيرين – الداخل في مقابل الخارج– للتموقع في النظام الدولي الأناركي، فاللعبة الدولية تسير وفق معادلة تكون أو لا تكون، إما أن تؤثر في النظام الدولي أو تتأثر بتفاعلاته وتضارباته.

. وعلى هذا الأساس فالقائمون على السياسة الخارجية يشتغلون في ظل بيئة جد معقدة يعترض طريقهم العديد من المشاكل والعراقيل والتي تقسمها ودودة بدران إلى التالي:

"المشاكل المحددة wellstructuredproblems والمشاكل غير المحددة illstructuredproblems ويقصد بالمشاكل المحددة تلك التي تتميز بأن هناك اتفاقا حول تعريفها مثل المشاكل الروتينية التي تنظم اللوائح الحكومية كيفية موجهتها، أما المشاكل غير المحددة فهي تلك التي لا يستطيع القائمون بدراستها الاتفاق حول تعريفها، فلا يوجد لديهم اتفاق حول: الأهداف التي يسعون إليها، المتغيرات التي يمكن التحكم فيها وتلك التي لا يمكن التحكم فيها أو المنهج الذي يجب أن يتبع من اجل التوصل إلى استراتيجية لمواجهتها. والغالبية العظمى من المشاكل التي يتناولها تخطيط السياسة الخارجية من هذا النوع من المشاكل".

2. المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية

بناء على ما سبق يمكن النظر إلى النظام الدولي على أنه يتميز بالسرعة في التفاعلات والضبابية في المعلومات مع كثرة الفواعل وتنوعها. وعليه تعرف **ودودة بدران** السياسة الخارجية على

أنها:تحرك الدولة تجاه العالم الخارجي سواء اتخذ هذا التحرك مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على ضوء الفلسفة أو الأيديولوجية التي يتبناها القائمون بها[1].

ويعرف كل من **بلانووأولتون** السياسة الخارجية على أنها منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة اتجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محدده في إطار المصلحة الوطنية.

أما **مودلسكي** فيعرف السياسة الخارجية بأنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نوعين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات.

كما عرف **روزنو** السياسة الخارجية أنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[2]

أما بالنسبة **لكورت** فهو يري أن السياسة الخارجية للدولة هي تلك التي تحدد مسلكها تجاه دولة أخرى،إنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب.

ما نجده في تعريف بلانووأولتون، وكتفسير له وتعقيب عليه، أن السياسة الخارجية تقوم على برنامج يأخذ في الحسبان رهانات الربح والخسارة الموجودة في الفضاء الدولي كمحاولة لجذب الأولى– الأرباح– وتجنب الأخرى – الخسائر–تحقيقا للمصلحة الوطنية والمتمثلة في الأهداف المحددة

---

[1]ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية وتحليلية، مجلة السياسة الدولية، للإطلاع أكثر أنظر:
http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=3701

[2]سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص ص 36-38-39.

والمسطرة في البرنامج الموضوع من قبل نخبة متميزة تختارها الحكومة للقيام والوقوف على السياسة الخارجية.بمعنى أن السياسة الخارجية هي تصرف واعي تقوم كذلك على إدراك صانع القرار بالبيئة الدولية للتلاعب بها.

أما تعريف **مودلسكي**[1] هو الآخر يكمل ما جاء في تعريف **بلانووأولتون**- السياسة الخارجية برنامج مخطط من طرف الدولة موجه إلى الدول الأخرى لخدمة المصلحة الوطنية- بحيث **مودلسكي** يحدد هذا البرنامج الموجه للوحدات الدولية الأخرى في نشاطين أساسيين: وهما تغيير سلوكيات الدول، والتأقلم مع البيئة الدولية. فالسياسة الخارجية في الأخير هي هذه، تغيير سلوك هذا وتقبل سلوك الآخر والتماشي معه، والتساوم مع ذاك والتكيف مع هذا، وفرض سلوكك على طرف معين والإذعان للطرف الآخر، وكل هذا حسب الظروف والإمكانيات المتاحة وذلك خدمة للمصلحة الوطنية في النهاية. وفي هذا أيضا يصب تعريف **روزناو** للسياسة الخارجية*.

وكتعريف اجرائي، يمكن القول أن السياسة الخارجية هي كل الأفعال التي يعبر تأثيرها حدود الدولة القطرية، في شكل تحرك ومواجهة أفعال الوحدات الدولية الأخرى، من أجل المحافظة على البقاء أو التموضع في النظام الدولي بالشكل المرغوب.

---

[11] سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، المكان نفسه.

*فبالعودة إلى تعريف **ودودة بدران** التي عرفت لنا السياسة الخارجية على أنها "تحرك الدولة تجاه العالم الخارجي" فهو تعريف يجمع بين كل من ذكرناه سابقا، بحيث يأخذنا إلى مصطلح التحرك إلى مصطلح آخر وهو "المواجهة" أي مواجهة العالم الخارج. وقد تأخذ هذه المواجهة صفات عدة " المساومة، التكيف، الإذعان، الفرض..." ووسائل مختلفة " السلمية أو عن طريق الإكراه أو استخدام القوة المباشرة".

المطلب الثالث: عوامل التأثير والتأثر في السياسة الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بعدة عوامل في غالب الأحيان ما تحدد توجه هذه السياسة، وكيفية عملها والبدائل المتاحة أمامها. فقد تكون كعوامل قوة أمام صانع القرار فتزيد من هامش المناورة والتحرك والمبادرة والاستباق.أو تكون كعراقيل فتحد من مجال المناورةوالتحرك، فتستدعي أفضل النخب للتعامل معها كتحدي، بل وحجبها وتغطيتها بأخرى.وبحسب اعتقادنا يمكن حصر خمسة عوامل أساسية تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة وهي **الإقليم، إمكانيات الدولة، بناء الدولة وعامل النخبة ، اتجاه السياسة الدولة.**

ما يتعلق بالإقليم:

ربط أتباع الجيوبوليتيك بين العوامل الجغرافية(الموقع- مواقع المرور الدولية- الدول المطلة على البحار المفتوحة والدول المحصورة)، وبين قوة الدولة وسلوكها الخارجي، فأشار راتزل إلى أن الموقع الجغرافي يمثل في حد ذاته قيمة سياسية، أما نابليون فيعتبر أن معرفة السياسة الخارجية لأي دولة لا يكون إلا من الخلال النظر إلى جغرافيتها[1].

إن الموقع الجغرافي للدولة عادة ما يحدد مدى وكيفية مشاركة الدولة في النظام الدولي، ويعتبر من العوامل التي تترجمها الدول إلى قوة. كما يحدد الموقع أيضا انتهاج الدولة واختيارها لشكل من أشكال القوة التي تصمد لها في حالة التهديد، فبريطانيا واليابان كانتا قوتين بحريتين ضخمتين، والسبب

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 34.

يرجع لأنهما جزيرتين، أما روسيا وألمانيا فقد استثمرتا في القوة البرية لاعتبارات تتصل بموقعهما الغير متصل بالمياه[1].

يعتبر الموقع كورقة إما دافعة للعب بكل حرية في النظام الدولي في مواجهة الفواعل الدولية الأخرى، وإما كمقيد يجعل الدولة تحاول احتواء ما يترتب عنه فقط، وفي بعض الأحيان تصير الدولة رهينة تلك العوامل التي تنجر عن موقعها.

فالإقليم الذي تقع فيه الدولة إذا، أما يكون دافعا أو معيقا. بحيث يمكن للدول أن تكون مرتاحة جدا عندما تتاخم حدودها دول ضعيفة، أو تكون دول تتساوى معها في حجم القوة، أو تكون هي الدولة الأقوى في الإقليم. ويزداد هامش الراحة والمناورة إذا كانت أغلبية الحدود مع المياه.

إن الدولة التي تملك حدودا مع دول غير مستقر تجعل سياسة خارجية هذه الأخيرة تهتم وبشكل كبير سوى بحماية الحدود الوطنية، ومحاولة تحقيق الأمن واتقاء التهديدات التي تترتب عن تلك الدول. حيثيتعقد عمل السياسة الخارجية ويختل توازنها خاصة إذا وجدت نزاعات مع الدول المجاورة والأكثر خطورة هي تلك التي تكون الحدود سببا لها.

<u>اتجاه السياسة الدولية أو حالة البيئة الدولية:</u>

يعتبر النظام الدولي الميدان الذي تدار فيه اللعبة الدولة بين وحداته المختلفة، وقد وصفها زكرياء محي الدين – نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة سابقا– في محاضرة ألقاها أمام طلبة الكلية الحربية المصرية سنة 1962م، وصفها بأنها لعبة غريبة تختلف عن غيرها من الألعاب المعروفة، وهي تسير وفق التالي:

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 177.

- ✓ فاللاعب فيهامجبر بطبيعة محيطه على التحرك في هذه اللعبة؛
- ✓ بحيث يكون لكل لاعب فيها أهدافه الخاصة والتي لا تتفق وأهداف الآخرين؛
- ✓ لكن الهدف العام بالنسبة للاعبين هو استمرار هذه اللعبة، وتوقفها يعني الحرب المحتم[1]؛

لما نمعن النظر في القاعدة الأولى– **اللاعب مجبر بطبيعة محيطه على التحرك في هذه اللعبة**– نجد أنها القاعدة الأساسية في العلاقات الدولية، فالدولة وهي تحاول تحقيق أهدافها في النظام الدولي هي مجبرة على الأخذ بعين الاعتبار ما يحتويه النظام الدولي أولا من قوى فاعلة وأخرى أقل قوة والأخرى الضعيفة والأضعف من ثمة الهامشية منها. فمن غير الممكن الخروج عنالتوجه العام للنظام الدولي الذي يصنع ويخطط توجه القوى الكبرى فيه، إذن هنا نكون أمام ثلاثة أقسام من الدول؛

أولا: الدول ذات القوة في النظام الدولي، والتي تتمكن نتيجة لهذه القوة من المشاركة في صناعة التوجه العام للنظام الدولي. وأمثلة ذلك الولايات المتحدة لأمريكية، روسيا، الصين...

ثانيا: دول ذات مكانة هامة في النظام الدولي لكنها لا ترقى لمكانة الصنف الأول من الدول، هذه الدول تحاول دوما المشاركة في صناعة التوجه العام للنظام الدولي، لكن تأثيرها في النظام يكون أقل حدة من سابقتها، وهي في مواجهة دائمة مع دول المجموعة الأولى.وأمثلة ذلك تركيا، إيران...

ثالثا: وهي دول غير مؤثرة في النظام الدولي بل تتأثر دوما بسياسات القوى الكبرى فيه، وغالبا ما تقوم هذه الدول بالخضوع لقوة أو أكثر – القوة المستعمرة إنوجدت– وتتبع مخرجات النظام الدولي ومسار السياسة الدولية فقط.

---

[1]مايلزكوبلند، ترجمة ابراهيم جزيني، **لعبة الأمم**، بيروت، دار النشر غير متوفرة، 1970، ص 5.

هذه الأصناف الثلاثة تتفاعل فيما بينها في هذا النظام عبر سياستها الخارجية، فالأولى تصنع من خلال سياستها الخارجية محتويات وتوجهات النظام الدولي، أما الثانية تحاول التغيير من خلال سياستها الخارجيةعبر المواجهة المباشرة والغير مباشرة وفي بعض الأحيان عن طريق التكيف، أما المجموعة الثالثة من الدول تتبع مخرجات النظام وفي بعض الأحيان تقوم بالتكيف لكن يختلف عن تكيف الثانية لأنه يكون تكيف سلبي.

إمكانيات الدولة:

تعتبر الإمكانيات كأهم العناصر المحددة للسياسة الخارجية لأي دولة كانت، فالقائمين على السياسة الخارجية عادة ما ينظرون إلى الوسائل المتوفرة لديهم، من أجل تحديد الأهداف الواجب بلوغها، خدمة للمصالح المحددة. فالوسائل تحدد حجمالبدائل الممكنة، كما تحدد من جهة أخرىأي بديل يمكن للدولة اتخاذه وأي سياسة واجب إتباعها*.

فالدول التي تملك إمكانيات محدودة، فغالبا ما تنحصر سياستها الخارجية في تلك الإمكانيات، ففي النهاية السياسة الخارجية هي عبارة عن إمكانيات. إضافة إلى ذكاء صانع القرار المتمثل في قدرته على توظيف هذه الإمكانيات ومتطلبات النظام الدولي- بعد قراءة صانع القرار للبيئة الدولية وتحليله لها، لاستخراج الإمكانيات والفرصوالمخاطر والرهانات-

*فمثلا الدولة التي تملك الوسائل والإمكانيات المتنوعة بدءا من قدرتها على ممارسة الإكراه إلى قدرتها من توظيف الوسائل القهرية – العسكرية كأعلى وسيلة- هذا يتيح لها بدائل متعددة وحرية أكبر في انتهاج أي سياسة خارجية تريد.

وبدوري أحصر هذه الإمكانيات في ثلاث أساسية والتي تعتبر في نظري من أهم العناصر للدولة:

الإمكانيات العسكرية:

تتمحور السياسة الدولية أساسا حول توافق وتصادم مصالح الدول والطريقة التي تختارها هذه الأخيرة في إدارتها لشؤونها في الفضاء الخارجي، وعندما أقول الطريقة هنا فإني أقصد الوسيلة التي تختارها لتحقيق أهدافها. فرغم تراجع استخدام الدول للوسائل العسكرية في تحقيق الأهداف المخططة في سياستها الخارجية*، إلا أنها تبقى أحد أكبر الوسائل الحاسمة لأي مسألة في العلاقات الدولية. فمثلا بالنظر للنزاع في سوريا فإننا نجد أن مساره يحدده قوتان دوليتان هما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فباعتبار سوريا كرهان لكلا الطرفان في حساباتهم الجيوستراتيجية، بقي هذا النزاع دون تسوية وهذا لعدم رجاحة القوة لأي طرف. وهكذا في كل المسائل الدولية.

إن اتفاق الدول حول قوتها النسبية– ميزان القوى– عادة ما يودي بنا إلى حالة السلام النسبي، كما أن الحرب تكون عندما تختلف الدول في الاتفاق حول قوتها النسبية[1].

فالدول عادة ما تقرر الدخول في حرب عندما يتم حساب القوة النسبية للطرف الآخر، فلما تشعر الدولة بأن قوتها تؤهلها لكسب الرهان، أو تمكنها من تغيير موازين القوى في النظام الدولي تقوم بتصعيد النزاع أو تفجير الحرب في حال فشل الوسائل الأخرى. فقياس القوة النسبية للوحدات الدولية هي من تحدد مسار الحرب والسلم في النظام الدولي.

---

* التطور الحاصل في مجال الأسلحة حال دون استخدامها، فاستعمال هذه الأسلحة قد تحول من استخدامها كقوة هجومية إلى استخدامها للردع فقط، لان استخدامها يشكل خسارة لكلا الطرفين.

[1] لويد لويس، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد سيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية**، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 80.

فمن جهة أخرى، معظم الدراسات التي تتناول موضوع السياسة الخارجية، تجعل من الوسائل العسكرية كعنصر محايد للسياسة الخارجية وكآخر ما تلجأ له الدول في علاقتها مع بعضها البعض. لكن هذا خاطئ من الناحية العملية. فالدولة التي تملك قدرات عسكرية ضخمة يحسب لها كل حساب عند التعامل معها، وبالتالي فالدول تتجنب الدخول معها في أي خلاف كان.

الإمكانيات الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد كأهم المتغيرات في السياسة الخارجية، فالدول ذات الاقتصاديات القوية تكون متحررة عند انتهاج سياسيتها الخارجية. وذلك بناء على قدرتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والانفكاك من هاجس التبعية الاقتصادية، التي أصبحت كوسيلة للضغط وإكراه الدول لتراجعها عن سياسة معينة أو تطبيقها لأخرى.

إن الناظر إلى السياسة الدولية في القرن الواحد والعشرون، يجد أن الدول تتصادم وتتعاون وتتنافس فيما بينها وفق المتغير الاقتصادي، وفي هذا الإطار تتكامل الدول مع هذه وتفتح سوقا حرة أو مشتركة مع أخرى، وتمنع المواد على هذه أو تمتنع عن التعامل معها، فتفرض حصارا اقتصاديا تارة وقطيعة اقتصادية تارة أخرى. وكل هذا في سبيل تحقيق الأهداف المحددة بدقة في السياسة الخارجية، فالمساس باقتصاد أي دولة يجعلها تتراجع عن أهدافها أو تكييفها ومسايرتها مع أهداف وسياسة الدولة ذات الاقتصاد القوي، في حين هذه الأخيرة تفرض سياستها في النظام الدولي. بل والأكثر من هذا فحتى الاحتواء والتطويق أصبح يتم اقتصاديا*.

*مثل ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم لمنظمة جنوب شوق آسيا. وذلك للحد من البقاء الروسي في المنطقة، ونفس الإستراتيجية من قبل في الاتحاد الأوربي، حيث لا يسعنا المقام للتفصيل أكثر.

فالمفكرون التجاريون في -القرن السابع عشر- يرون "أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، وأن من يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم كله" [1]

فالاقتصاد رغم أبعاده المختلفة إلى أنه في النهاية يرتكز على بعد هام جدا ألا وهو الموارد، وعلى هذا النحو نجد من جهة أن مختلف النزاعات الدولية وحتى البينية تقوم في غالبيتها حول عنصر الموارد،وعند قراء جغرافية النزاعات نجد من جهة أخرى أنها تقع في المناطق التي تحتوى على الموارد المختلفة- البترول، الغاز، المعادن وأخرى- وعلى هذا الأساس تقوم الدول الكبرى على إعداد البرامج الجيوستراتيجية المختلفة لاحتواء المناطق الحيوية الغنية بالمواد الأولية.

وعلى سبيل المثال فقط، نجد منطقة البحيرات الكبرى والتي تشكل اليوم اكبر منطقة تتم فيها المجازر والانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، لم تستطع الأمم المتحدة أن تحرك ساكنا إلى غاية يومنا هذا، فاحتواء هذا الإقليم على ثروات حيوية، استقطب تنافس القوى الكبرى عليها. إذ يتمتع هذا الإقليم بموارد مثل المعادن الثمينة كاليورانيوم والكوبالت والنحاس والألماس والذهب، وفوق كل ذلك"المياه"، فالبحيرات تعد خزان أفريقيا المائي، إذ تضم منابع النيل وشلالات إنجا الشهيرة وبحيرة فكتوريا. ويأتي محصولا الشاي والبن على رأس المنتجات الزراعية، كما أن الإقليم غني بالحياة البرية التي توفر مصدرا للعملات الصعبة عبر نشاط قطاع السياحة[2]. ولقد أثارت كتابات الرحالة وطلائع استكشاف مجاهل إفريقيا ومغامراتهم، أطماع القوى الكبرى في السيطرة على الإقليم. فعندما استكملت أوربا تقسيمها لأفريقيا عام 1885 في مؤتمر برلين الدولي، نزعت إلى إدارة مستعمراتها عبر إستراتيجية "الحكم الغير مباشر"، بإستقواء مجموعة محلية على مجموعة أخرى، بصورة لم تراعي

---

[1] خالد الحراري، ***مفهوم القوة في السياسة الدولية***، مصر، مطابع الأهرام، 2015، ص 82.

[2] نصرالدين مختاري، **عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في ظل بلياردو العلاقات الدولية**، المكتب العربي للمعارف، مصر، ط1، 2017، ص 95-96.

ضرورات التنمية المتوازنة ولم تضع في الحسبان تخطيط الحدود السياسية للحفاظ على النسيج الاجتماعي والإثني، ولهذا أصبحت هذه الدول تحمل داخل إقليمها نسيج متنوع من السلالات والأعراق، والتي تعمل الدول ذات المصالح المباشرة على تغذية النزاعات فيما بينها، وإستقواء تلك على الأخرى، لاستمرار هيمنتها على المنطقة وضمانا لاستمرار تدفق الموارد إليها. وبناء على هذا فان بعض المناطق لا يراد لها الاستقرار من طرف القوى المتحكمة والتي تستفيد بشكل كبير من مثل هذه النزاعات. ولهذا نجد الفشل الكبير للأمم المتحدة في هذه المنطقة مع استمرار المجازر الكبيرة وحالات الإبادة والانتهاكات العلنية لحقوق الإنسان[1]*.

الإمكانات الدعائية والتبريرية:

عرف "**وريفورد**" الدعاية على أنها نشر معلومات وآراء لتحقيق هدف أو مصلحة، كما يعرف "**نورمان**" الدعاية على أنهانشر للآراء ولوجهات النظر التي تؤثر على الأفكار أو السلوك أو كليهما معها.

[1]نصرالدين مختاري، **عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في ظل بلياردو العلاقات الدولية**، المكان نفسه.

*وبالعودة إلى الوقت الراهن الذي طغى فيه المتغير الاقتصادي على السياسة الدولية، هنا أين أصبحت الدول عبارة عن شركات اقتصادية وتولي اهتمام بالغ للمتغير الاقتصادي في السياسة الدولية، بحيث ورغم أهمية المتغير الاقتصادي عبر التاريخ في العلاقات الدولية إلا أن التحول القائم يتمثل في تحول هذا المتغير من وضعيته كهدف إلى وضعيته كهدف ووسيلة في نفس الوقت.

وقد عرفت الدعاية عند "**فيليب تايلور**" على أنها المحاولة المتعمدة المدبرة لإقناع الناس بأن يفكروا ويسلكوا بالطريقة المطلوبة، إنها وسيلة لغاية، وتتنوع الأساليب المستخدمة تبعا للتكنولوجيا المتاحة[1].

إن هدف الدعاية السياسية هو توليد تصرفات لدى الجماعات أو الأشخاص الذين تتوجه إليهم، فالدعاية السياسية تهدف إلى توليد التصرفات بتعديل إدراك المجموعة السكانية التي تتوجه إليها وأحكامها التقييمية. ومن جهة أخرى تعمل الدعاية السياسية على جعل مجموعة ما فاترة، ودفعها إلى تقبل الأفعال التي ترتكبها الجهة القائمة بهذه الدعاية. فمثلا إذا قامت حكومة معينة بسحق أقلية، ستنظم هذه الحكومة حملة دعائية موجهة إلى مجموعة السكان كي تعتبر المجموعة نفسها أن لهذه المجزرة ما يبررها، وعلى هذا الأساس:

" ***تتوجه الدعاية السياسية إلى التصرفات، ذلك أنه إذا لم تتقبل المجموعة السكانية هذه المجازر، قد تتظاهر، أو قد تتمرد لمنعها. لهذا تهدف الدعاية السياسية إلى توليد تصرفات أو إلى منعها، وليس هناك فرقا أساسيا بين هدف الدعاية وهدف الدعاية السياسية، غير أن مهام الدعاية تكون على وجه العموم أبسط من أهداف الدعاية السياسية.***[2]

تبلورت منذ الحرب العالمية الأولى قناعة مفادها؛ أن الحرب يمكن كسبها بالهجوم على العقول قبل الهجوم على البشر، ومنذ هذه الفترة زاد اهتمام علماء النفس وعلماء الاجتماع –خاصة في ألمانيا بعد انهيار الروح المعنوية بها خلال الشهور الأخيرة من سنة 1918م– بإجراء أبحاث واسعة النطاق

---

[1] عاطف عدلي العبد، **الدعاية والإقناع، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 23.

[2] غي دورندان، ترجمة رالف رزق الله، الدعاية والدعاية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 2002، ص 9- 10.

حول النتائج العسكرية للدعاية. وفي سنة 1919م كانت كل دولة من الدول الكبرى قد أنشأت هيئة معقدة جعلت الدعاية سلاحا أساسيا لدى الدول.

"فقد كان لينين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى يوجه خطاباته إلى مستمعين بلغات مختلفة، وبدأت روسيا السوفيتية توجه إذاعات بلغات أجنبية من محطاتها بموسكو، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية كان للإذاعة البريطانية برامج بست عشرة لغة موجهة إلى إمبراطوريتها وإلى العرب وإلى أمريكا اللاتينية".

وقد تطورت الدعاية من خلال الحرب الباردة وزاد حجم استخدامها بشكل كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بحيث كان السلاح الأساسي بين هاتين القوتين آنذاك هو الدعاية السياسية الخارجية[1].

<u>بناء الدولة، وطبيعة النخب</u>

يحتل الوضع الداخلي مكانة هامة لدي الأنظمة السياسية، وتزداد هذه المكانة كلما حاولنا الربط بين الوضع الداخلي للدولة وبين نشاطها الخارجي. فمبدئيا لما يكون الوضع الداخلي مستقر نسبيا في المجالات الأساسية، يكون هذا كدافع ومحفز يمكن صانع القرار من التفرغ للبيئة الخارجية. كما يقلل من حجم تدخلات وضغوطات الفواعل الدولية. فلما تكون البيئة الداخلية لأية دولة تتميز بفجوات وثغرات كضعف العلاقة بين الشعب والحكومة أو الضعف الاقتصادي ونقص في الأمن، هذا ما يضعف صانع القرار أثناء تفاعله مع البيئة الدولية سواء من خلال إصداره للسياسات أو من خلال تلقيه لها.

إن البيئة الداخلية وأحوالها ما هي إلا نتيجة لتحصيل حاصل لعنصر أساسي ومحوري، ألا وهو عنصر "**بناء الدولة**".فهذا الأخير يعطي دفعة قوية لصانع القرار في الساحة الدولية باعتبار أن هناك

[1] عاطف عدلي العبد، **<u>الدعاية والإقناع، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية</u>**، نفس المرجع السابق،ص 11- 13.

خلفية وركيزة شعبية قوية تمكنه من مواجهة احتمال المؤامرة وصناعة وتغذية الأزمات الداخلية. وذلك من خلال ما يلي:

أولا: بناء الدولة يتطلب وجود عقد اجتماعي بين الشعب والحكومة، يشارك فيه كل فئات الشعب المختلفة، وعلى هذا تؤسس هذه الدولة وفق ما يريده الشعب، وبالتالي وفق خصائصه ومميزاته. وعلى هذا الأساس تصبح كل الإجراءات والقوانين والتفاعلات الداخلية معبرة عن تلك الإرادة وتلك الخصائص والمميزات الداخلية.

ثانيا: هذا يزيد من العلاقة بين الحاكم والمحكوم ودرجة الرضا الداخلي.

ثالثا: بيئة داخلية قوية تمكن صانع القرار الخارجي من التفرغ للتفاعلات الدولية ومواجهة السياسات والتفاعلات الدولية، ووجود هامش كبير من المناورة أثناء العمل الخارجي.

فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية التي عمل شعبها على بناء دولته وفق رغباته وتطلعاته ومتطلباته، وتزاوج هذا مع وجود نخبة سياسية عكست خصائص الشعب الأمريكي في مؤسسات وتدابير وقوانين الدولة. هذا ما أوجد تواصل دائم داخل الدولة بين الشعب والحكومة، حيث يعتبر هذا التواصل من أهم العوامل المساعدة في السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي للدولة؛ وذلك من حيث أنه تكون للدولة قدرة واسعة على التعبير عن الشعب في الفضاء الخارجي، وبالتالي التعبير عن الدولة في حد ذاتها، ومن جهة أخرى فالدولة التي تتمكن من هذا تستطيع بذلك تحديد ما تريده في النظام الدولي وتعمل بدرجة عالية من الثقة على تحقيق تلك الأهداف. كما يمكن هذامن إعطاء دفعة قوية للدولة خاصة في وقت الأزمات والنزاعات والحروب*- ، خاصة عندما يكون الطرف الآخر يدير

*كما ذكرنا سابقا أن الدولة بإمكانها أن تقي نفسها من الضغوطات الخارجية الموجهة لها.

الوضع بالأزمات– حيث أن السياسة الخارجية للدول في القرن الواحد والعشرين أضحت تلعب على متغير الشعوب قبل الحكومات.

المطلب الرابع: أولويات وأهداف السياسة الخارجية للدول

يرى بعض المحللين للعلاقات الدولية أن للسياسة الخارجية هدفا عاما ومحددا مسبقا، صالحا للجميع وفي جميع الظروف، إذ يعتبرون بدورهم أن السياسة الخارجية تهدف إلى استقرار النظام الدولي، وتراكم الثروة، وزيادة القوة النسبية،كما يضيف ستيفن كراسنر على أن السياسة الخارجية تهدف إلى حماية السيادة الوطنية بحيث أن "كل الجماعات في المجتمع تدعم الحفاظ على الوحدة الترابية والسياسية".

ومع ذلك، فهذا غير صالح من الناحية العملية. حيث يسعى القادة السياسيون لتحقيق عدة أهداف، بعضها قد يكون متناقضا. وهذا باختلاف مفهوم المصلحة الوطنية لدى الدول–باختلاف الفترات والبلدان والأفراد– فعلى سبيل المثال بالنسبة لريموند آرون، "أراد كليمنصو الأمن، ونابليون القوة، ولويس الرابع عشر مجد فرنسا". هذا التباين قاد آرون إلى استنتاج أنه لا يمكن أن تكون هناك نظرية عامة للعلاقات الدولية، صالحة في جميع الظروف وعلى جميع القضايا[1].

وعلى هذا لأساس يمكن دراسة أهداف السياسة الخارجية من منطلقين أساسيين:

أولا: تلك الأهداف المعلن عليها من طرف الحكام.

ثانيا: إستنباط أهداف السياسة الخارجية للدول من خلال مراقبة سلوكاتهم في النظام الدولي.

[1] Jean Frédéric Morin, La Politique Étrangère, Théories Méthodes Et Références, pp 23–26.

فعلى سبيل المثال أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح للعالم من خلال خطابات الرئيس بوش سنة **2003م**أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من تدخل الولايات المتحدة لأمريكية في العراق، تتمثل في حماية السلم والأمن الدوللين من خلال نزع السلاح النووي من العراق[1] وحماية المدنيين العراقيين ونشر الديمقراطية. إلا أن ما اتضح لاحقا كان العكس تماما وأبعد بكثير من تلك الأهداف المعلن عنها، وعلى هذا الأساس من الصعب جدا الحصر النظري لأهداف السياسية الخارجية. فأهداف السياسة الخارجية تختلف من دولة لأخرى بحسب اختلاف ظروف كل دولة. ومن هذا المنطلق فان تتبع نتائج وترتيبات تنفيذ – مسار التنفيذ– أي سياسة خارجية في النظام الدولي هو من يمكننا في النهاية من تحديد أهدافها. لكن عموما يمكن ويشكل نسبي تحديد أهداف السياسة الخارجية فيما يلي:

- البحث عن الموارد والثروات
- زيادة القوة النسبية[2]
- حماية الأمن القومي، بقاء الدولة وقيام سيادتها

تختلف أهداف السياسة الخارجية من دولة لأخرى كما أسلفنا الذكر، ويرجع ذلك أساسا إلى اختلاف مكانتها في النظام الدولي وكذلك ظروفها الداخلة وفي بعض الأحيان موقعها الإقليمي...

---

[1] L'intervention américano-britannique en Iraq du 20 mars 2003 (Opération Iraqi Freedom), sur : https://iusadbellum.files.wordpress.com/2011/07/irak-2003.pdf. Le 08-06-2018 A 19:30.

[2] Jean Frédéric Morin, La Politique Étrangère, Théories Méthodes Et Références, pp 23-26

المبحث الثاني:دور الدبلوماسية في إدارة علاقات السلم والحرب بين الدول

سيتم معالجة هذا المبحث من خلال ثلاثة نقاط، الأولى تتمثل في تعريف الدبلوماسية من خلال المطلب الأول، أما الثانية فتتمثل في الفرق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية من خلال المطلب الثاني، أما النقطة الثالثة فتتمثل في عمل ووظائف الدبلوماسية في إدارة علاقات السلم والحرب من خلال المطلب الثالث.

المطلب الأول :تعريف الدبلوماسية

عرف إرنست ساتو في كتابه "دليل الممارسة الدبلوماسية" الصادر عام 1917م الدبلوماسية على أنها استخدام الحنكة واللباقة في العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، أو بصيغة أخرى هي العلاقات بين الدول بالطريقة السلمية.

أما هارولد نيكلسون– الدبلوماسي البريطاني في وقت بريطانيا القوة العالمية القائدة– فيعرف الدبلوماسية بأنها العملية والأداة التي من خلالها يتم التفاوض.

وفي تعريف آخر يعود للمؤرخ بيتر باربر فيرى بأن الدبلوماسية هي الإدارة السلمية للعلاقات الدولية.

وأيضا وكتعريف للدبلوماسية يرى جيمس دير ديريان بأن الدبلوماسية هي وساطة بين أفراد أو جماعات أو كيانات متنافرة[1].

---

[1] بلاك جيريمي، **تاريخ الدبلوماسية**، ترجمة أحمد علي سالم، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، ط1، 2013، ص ص 14-15.

ويعرف شارل ديمارتينسDe Martens الدبلوماسية بأنها علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى أخص هي علم وفن المفاوضات.

أما فيليب كاييهCahier فيرى الدبلوماسية على أنها الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي، لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة من خلال المفاوضات[1].

تعدد التعاريف وتنوعها شيء وارد وصحي إذ هي ميزة العلوم الإنسانية، وعلى هذا الأساس تعددت تعريفات الدبلوماسية ولم تستقر على تعريف واحد. فهناك من يحصرها في التفاوض وبهذا الشكل تم اعتبار الدبلوماسية على أنها إدارة العلاقات عن طريق التفاوض، وهي استخدام شخصيات معتمدة لإدارة العلاقات بين الحكومات عن طريق تطبيق الحيلة والذكاء على حد تعبير "آرنستستاتو"، كما تتخذ الدبلوماسية تعريفا بسيطا باعتبارها الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية، وهي الفن والعلم الذي تحاول به الدولة تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وتفادي الصراع المسلح. وبهذا المعنى يمكن القول عمليا بأن الدبلوماسية تنتهي حين تبدأ الحرب وتبدأ حيث تنتهي؛ ومن هذا المنطلق تربط الدبلوماسية بالسلام إلى حد جعل البعض يطلق على وزارات الخارجية بوزارات السلام. باعتبار أن جوهر الدبلوماسية هو تسوية الخلافات بالطرق السلمية وتكوين بيئة وعلاقات سلمية وتعاونية عن طريق التوفيق والوساطة والتصالح والمفاوضة، وبهذا يعتقد هانز مورجانتو أن الدبلوماسية التي تنتهي بالحرب تكون قد فشلت في مهمتها الأولى وهي تنمية المصالح الوطنية بالطرق السلمية[2].

---

[1] محمود عبد ربه العجرمي، **الدبلوماسية (النظرية والممارسة)**، دار النشر غبر متوفرة، الطبعة غير متوفرة، 2011، ص ص 8-9.

[2] أمين السيد شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1997، ص ص 29-31.

وفي مرجع آخر عرفت الدبلوماسية على أنها عملية سياسية تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وفي إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى وغيرها من الأشخاص الدوليين[1].

المطلب الثاني: الفرق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية

إذا كانت السياسة الخارجية تعتبر على أنها تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، فان الدبلوماسية هي أداة لتنفيذ تلك السياسة الموجهة نحو للخارج. وعلى هذا الأساس يرى شيلدز **childs** بأن السياسة الخارجية هي الجوهر الأساسي لعلاقات الدولة الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسات.

"إن مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا وعلاقة بالسياسة الخارجية، إذ كثيرا ما تستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع تتضمن عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أما معناها الفني كما يعرفها جورج كينان عملية الاتصال بين الحكومات"[2].

إن هذه العلاقة والامتزاج بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، جعل الكثيرين لا يفرقون بين السياسة الخارجية والدبلوماسية بالرغم من التطور العلمي الهائل. بحيث في كثير من الأحيان استعملت الدبلوماسية كمرادف لمصطلح للسياسة الخارجية والعكس صحيح، في حين هناك اختلاف بين المصطلحين.

ومن ناحية أخرى لا يمكن اعتبار أن الدبلوماسية مجرد وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية – كما اشرنا في تعريفات الدبلوماسية– فالدبلوماسية تعتبر خطة ووسيلة تعلو وتنزل في الأهمية من حين

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، المكتبة الأكاديمية، ط1، 2013، ص 151.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص46،43.

لآخر، كما تؤثر الدبلوماسية في السياسة الخارجية من خلال المساعدة في إعدادها وتعديلها وتغيير أهدافها وتصوراتها كليا أو جزئيا.

أدى التطور والتعقد الحاصل في العلاقات الدولية عامة وفي السياسة الخارجية خاصة إلى تغير الظاهرة الدبلوماسية، بحيث لم تصبح مجرد أداة في يد السياسة الخارجيةبل تلعب دورا أساسيا في تحضير وإعداد أو تعديل السياسة الخارجية، بالإضافة على أنها بنك للمعلومات.

فظلا عن هذا تصبح –في بعض الظروف– الدبلوماسية هي الأساس وتعمل في مكان السياسة الخارجية بل وتأخذ مكانها عندما تنقطع الاتصالات بين الدبلوماسي ودولته سواء أثناء المفاوضات أو الحروب[1].

المطلب الثالث: عمل ووظائف الدبلوماسية في إدارة علاقات السلم والحرب

أولا: دور الدبلوماسية في فترات السلم

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها[2]، ولهذا أصبحت الدبلوماسية مفهوم متعدد الجوانب والاستخدامات، وأنها مرتبطة بالأهداف، ولم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول، بل امتدت لتشمل اتصالات الدول بالمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات والوحدات السياسية في المجتمع الدولي، وبالتالي فإن الدبلوماسية أصبحت عملية سياسية مستمرة

[1] بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الإستراتيجية الدولية " إحباط طموح قوة إقليمية افتراضية**، القاهرة، دار العالم العربي، ط1، 2016، ص 225، 228، 229، 230، 231.

[2] مصطفى بخوش، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة الفكر، العدد الثالث، ص 93.

توظّفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى[1].

اختصت الدبلوماسية بصورتها التقليدية في المقام الأول بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم والعكس صحيح، وبعبارة أخرى تعني الدبلوماسية بأوجه التواصل في الصراع وصناعة السلام. ورغم تطور النشاط الدبلوماسي في الوقت الحالي إلا أن هذا الاختصاص الدبلوماسي بقي ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية الراهنة[2].

تتمثل وظائف الدبلوماسية أساسا في إنشاء وصون وتطوير الروابط بين دولتها والدولة المستقبلة، في مناخ من التفاهم والانسجام ومحاولة القضاء أو على الأقل التقليل من جميع مصادر سوء التفاهم والاختلافات الممكنة.

عموما، تم تحديد وظائف الدبلوماسية بموجب المادة 3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م وهي كالتالي:

- تمثيل الدولة المرسلة في الدولة المستقبلة؛
- حماية مصالح الدولة المرسلة ومواطنيها في الدولة المستقبلة في الحدود التي يسمح بها القانون الدولي؛
- التفاوض مع حكومة الدولة المستقبلة؛
- التأكد من جميع الظروف المشروعة للشروط والتطورات في الدولة المستقبلة والإبلاغ عنها إلى حكومة الدولة المرسلة؛

---

[1] الموسوعة السياسية، الدبلوماسية، أنظر الموقع التالي: http://political-encyclopedia.org/dictionary، في: 2018/07/12، على الساعة: 12:00.

[2] جوزيف إم سيراكوسا، ترجمة كوثر محمود محمد، الدبلوماسية مقدمة قصيرة، هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015، ص 13.

- تعزيز العلاقات الودية وتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة ".

إن صياغة المادة "3" من اتفاقية فيينا، لها ميزة إظهار إلى أي مدى تتنوع أنشطة ووظائف الدبلوماسية. ولكن من بين كل هذه الوظائف، فإنه من الممكن تلخيصها في أربعة عناصر أساسية كالتالي: **التمثيل، والإعلام، حماية وأساسا حمايةالمصلحة الوطنية في الخارج، والتفاوض**[1].

إن العمل الدبلوماسي يتطلب أولاً فهم ما يعتقده وما يريده الآخرون، وتقييم نقاط قوته وضعفه. وغالبا ما تنشب الأزمات لأننا لم نقم بتقييم ما يعتقده الشخص الآخر أو يشعر به وما يريده. ومهما كانت الزاوية التي يتم تبنيها، فإن "الآخر" هو الهدف الرئيسي لاهتمام الدبلوماسي. وسواء كان هذا الآخر عدوًا استراتيجيًا، أو شريكًا تجاريًا، أو حليفًا أيديولوجيًا ... سواء كان التفاوض على اتفاقية سلام أو استخدام ضغوط دولية[2].

رغم التطور الكبير الذي طرأ على العمل الدبلوماسي تبقى وظيفة خدمة المصلحة الوطنية من أكبر وظائف العمل الدبلوماسي، بل وتبقى جميع الوظائف الأخرى مرتبطة بهذه الوظيفة الأساسية. فالدبلوماسية التي لا تخدم المصلحة الوطنية ولا تحقق الأرباح المادية والمعنوية مجتمعة لا يمكن اعتبارها دبلوماسية ناجحة، والدبلوماسي الذي لا يحقق هذا لدولته عبر عمله، فهو دبلوماسي ولا يعتمد علية ولا يمكن إيكاله بمهام أخرى.

---

[1] Jean Paul Pancracio, **Fonctions de la mission diplomatique**, sur : http://www.dictionnaire-de-la-diplomatie.com/glossary/fonctions-de-la-mission-diplomatique/ , a 19 :08 , le 16/07/2018.

[2]Voir l'article, **role et evolution de la diplomatie**, sur : http://www.guillaumenicaise.com/wp-content/uploads/2014/11/resume-du-cours_role-et-evolution-de-la-diplomatie.docx

ثانيا: الدبلوماسية في ظل النزاعات والحروب:

إن الأزمات والنزاعات والحروب هي التي تجعل من الدبلوماسية القوة الاحتياطية التي تعتمد عليها الدولة، وعلى عكس ما يقال بأن الدبلوماسية قد يتوقف عملها وقت النزاعات، فان للدبلوماسية دور بارز وأساسي في هذا الوقت بالذات. فعلى غرار محاولة الدولة حل الخلافات بالطريقة الدبلوماسية– المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة...الخ– إن أمكن في بادئ الأمر فإن الدبلوماسية تشتغل أثناء الأوقات الحرجة بين الدول وذلك إما من خلال التصعيد عن طريق الابتزاز، الخطابات، الدعاية... أو التخفيض من حدة النزاعات. وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية.

يجمع المحللين على أن الحرب وحدها لا تحقق أهدافها دون دبلوماسية مناسبة، ومثل العمليات الحربية فإن الدبلوماسية تعمل موازاتا مع الفرق الإستخباراتية على دراسة أرض العمليات والعدو ومقارنة القوات والأسلحة (أو مقارنة نقاط القوة والضعف في إمكانيات القوة الشاملة)، وتقدير الموقف وإعداد الخطط والبدائل المختلفة...الخ[1]

[1]أنظر مقال حسين خلف موسى **" الدبلوماسية والحرب"**، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع التالي: https://democraticac.de/?p=715، يوم 2018/07/17، على 11:58.

المبحث الثالث: مدخل عام للسياسة الخارجية الجزائرية:

هذا المبحث بمثابة المدخل الكبير للدبلوماسية الجزائرية، الذي يمكننا من وضع الأسس الأولى للدبلوماسية الجزائرية، وهذا من خلال الطالب التالية؛ الأول يتمثل في بداية الدبلوماسية الحديثة: خيار داخلي أم تكيف مع الخارج ؟، أما الثاني فيتطرق إلى محددات الدبلوماسية الجزائرية، أما المطلب الثالث فقد تناول عنوان "سياسة خارجية أم دبلوماسية جزائرية: هل للجزائر سياسة خارجية؟"

المطلب الأول: بداية الدبلوماسية الحديثة: خيار داخلي أم تكيف مع الخارج ؟

تُشكل ثورة التحرير المنطلق الذي تبلورت من خلاله الدبلوماسية الجزائرية الحديثة، بحيث تعتبر المدرسة الأساسية التي تكونت من خلالها النخبة الجزائرية على العمل الدبلوماسي، وذلك من خلال محاولتهم لتدويل القضية الجزائرية والتعريف بها للمجتمع الدولي. والعمل أيضا على التعريف بالشعب الجزائري كشعب يتميز بعاداته وتقاليده وطموحاته... وبالتالي تمييز الجزائر كدولة مستقلة عن الدولة الفرنسية، لها معالمها الخاصة بها وليست كجزء لا يتجزأ عن فرنسا؛ وهذا ما تم إقراره في بيان أول نوفمبر* والذي اتخذ كخطوة مهمة وأساسية لتحقيق أهداف البيان ولعل الهدف الأول والأسمى هو تحقيق الاستقلال، وعلى هذا الأساس فالقائمون على التفاوض مع السلطات الفرنسية قد حددوا ومنذ البداية الخطوط العريضة للتفاوض، وتم اتخاذها كشروط أساسية لسير عمل التفاوض واستمراره ومن بينها: الاعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية من طرف فرنسا والتخلي عن زعمها بأن الجزائر أرض

*إن أول الأهداف الخارجية للعمل السياسي الثوري الجزائري كما نص عليها بيان أول نوفمبر هو: تدويل القضية الجزائرية، ومن جهة أخرى كان من أهداف تفجير الثورة هو تمييز الجزائر عن فرنسا وتوضيح حقيقة أن الجزائر ليست جزءا من فرنسا بل هي دولة مستقلة بذاتها لها شعب يتميز بعاداته وتقاليده ولغته وله خصائصه ومميزاته ومقوماته وجذوره التاريخية والترابية. وقد جاء في نص البيان ما يلي :"الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري".

فرنسية[1].فضلا على هذا فإن المفاوضات الفرنسية الجزائرية أسهمت في إضفاء سبغة على العمل الدبلوماسي الجزائري آنذاك.

ورغم التراجع الذي طرأ على الدبلوماسية الجزائرية بعدما كان ينظر إليها كأقوى الدبلوماسيات في العالم –خاصةً في فترة السبعينيات– إلا أن مختلف حكومات الدول لتزال تشيد بالدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية سابقا خاصة في إدارة النزاعات التي عرضت عليها. ومن النماذج التي تشهد على فعالية الدبلوماسية الجزائرية نجد إدارة الوسطاء الجزائريين للنزاع الحدودي بين أثيوبيا واريتريا، وأزمة الرهائن الأمريكية في إيران، إضافة إلى الدور الجزائري في النزاع اللبناني الذي يعتبر نزاع داخلي معقد والذي ظل قائما لحد اليوم. وغيرها من النزاعات التي أدارتها الجزائر بنجاح وفعالية وذلك بالخروج بحل يرضي جميع أطراف النزاع. ولهذا تلجأ الدول في العديد من النزاعات إلى الجزائر للتوصل إلى حلها أو للعمل على تسويتها، وإرساء نوع من السلام ولو بشكل نسبي.

فعلى غرار ما يسوّقه العديد من الملاحظين للشأن الجزائري حول بداية الجزائر في تسيير شؤونها بداية من 1962م، على أنها انطلاقة خاطئة خاصة فيما يخص تبني الخيار الاشتراكي كسياسة داخلية للدولة وفي تسيير شؤونها وأداء وظائفها، وكذلك في تعاملها مع الفضاء الخارجي وإقامة علاقاتها الدبلوماسية ومواجهتها للخارج من خلال السياسة الخارجية المسطرة آنذاك. إلا أن رهانات الجزائر والعقبات والظروف التي كانت تعتري الدولة جعل من الخيار الاشتراكي الخيار الأكثر رجاحة عند صانع القرار وقتذاك. ففي سنة 1962م كانت الجزائر في وضعية جد حرجة، بحيث تتمثل نسبة الأمية فيها حوالي 95 بالمئة، في حين كان عدد النخب من أطباء وأساتذة تُعد على أصابع اليد الواحدة، إضافة إلى حوالي 400 ألف معتقل و500 ألف لاجئ و300 ألف يتيم و700 ألف نازح من

[1]إحدادن زهير، **المختصر في الثورة الجزائرية 1954- 1962**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 13.

الريف نحو المدن...وهلم جرا. فكل هذه الظروف مجتمعة جعلت صانع القرار يركز على الخارج لكسب ثقة بعض الدول وتمتين العلاقات مع أخرى ومحاولة كسب حلفاء جدد، ومن خلال ذلك يتم العودة للداخل في محاولة لبنائه وإعادة ترتيبه وإعماره. بحيث تعمق هذا الدور وبشكل كبير في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، هنا أين أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تروّج أكثر فأكثر لسياسة البلد وخصائص شعبه وطموحاته، بل تعدت ذلك بكثير لتصل إلا الرواج من خلال التأثير في السياسة الدولية ومعالجتها لبعض القضايا الدولية – هذا لا يعني أن بومدين كان استرلتيجيا–

يمكن القول أن الثور الجزائرية قد اتخذت بعدين أساسيين؛ البعد الأول وهو الكفاح المسلح، أما البعد الثاني فهو العمل السياسي والدبلوماسي، هذا الأخير كان يعمل أساسا على التخطيط للثورة ومحاولة منه من جهة أخرى عمل على:

- ***ربح حلفاءجدد في الداخل والخارج.***
- ***الحصول على مساعدات مادية ومعنوية وتدعيم مؤسسات الدولة الجزائرية قصد الاعتراف بالنظام السياسي لها.***
- ***الضغط المتواصل ومداهمة الاستعمار باستعمال سياسة الإنهاك الإعلامي.***
- ***تدويل القضية الجزائرية.***
- ***إضافة إلى حمل المعاناة الجزائرية والمحن الداخلية إلى الخارج من أجل إبلاغ الرأي العام الدولي بالأعمال الشرسة التي كان الجيش الفرنسي يرتكبها في حق الشعب الجزائري"[1].***

[1]محمد ختاوي، دور الديبلوماسية إبان الثورة الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث، مدونة الحوار المتمدن، على http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125773في 2018/07/25 على 16:32.

رغم تحقيق قادة الثورة لهذه الأهداف داخليا وخارجيا، إلا أن تاريخ الثورة الجزائرية لم يخلو من صراعات داخلية شديدة بين القادة السياسيين للثورة دارت أساسا حول من يقود الثورة أثناء الكفاح وليتحول هذا الصراع –عند ظهور بوادر الاستقلال– إلى من يحكم الجزائر بعد الاستقلال.

إن تاريخ الثورات عبر العالم يذكر هذه الصراعات التي تدور بين القادة في أي ثورة كانت، لكن الاختلاف الجوهري هو في طبيعة الصراع في حين كانت الصراعات في معظم الثورات حول البرامج والايدولوجيات والأفكار، كان الصراع في الجزائر يدور حول من يحكم ومن يسير وبشكل محض.

مما لا شك فيه أن هذا الصراع أثر كثيرا على خيارات القادة آنذاك فيما يخص مشروع الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، ما أدى بطريقة غير مباشرة إلى انحرافهم على المسار الصحيح في تسيير الدولة المستقلة، ولعل أهمها هو الخيار الاشتراكي.

ما يمكن فهمه من خلال استقراء تاريخ الجزائر أن الخيار الاشتراكي لم يكن نتيجة لقراءة في ظروف الدولة الداخلية وخصائص المجتمع الجزائري واحتياجاته، وإنما كان نتيجة لعوامل أخرى تدور أساسا في مجملها حول السلطة وتبعاتها.

فبمقتضى البرنامج الجديد الذي وضع في طرابلس فان "الثورة الديمقراطية الشعبية" يجب أن يقودها الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون، على حساب البرجوازية والإقطاعية اللتان قد تكونا بداية لاستعمار جديد نظرا لما تحمله أيديولوجيتهما. ولهذا يجب على الجزائر أن تكون شعبية ديمقراطية قائمة على التحول الاشتراكي لمكافحة للإمبريالية[1].

[1] شارل روبير أجيرون، ترجمة عيسى عصفور، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات عويدات، ط1، 1982،ص 190.

يضيف بن بلة في مذكرته ما يلي: ***" لقد أعددنا في اولنوا منهاجا مرحليا تفترض كل اختياراته بأن الجزائر قد ختارت لنفسها أبنية اشتراكية... وفي الواقع لم يلق معارضة هامة، لا لأن المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين، بل لأن الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون بالبون البعيد بين المصادقة على منهاج وبين تطبيقه***[1].

ولهذا دلالة كبيرة على أن الخيار الاشتراكي لم يأخذ بتلك الأهمية والمكانة التي كان يجب إعطائها لهذا الخيار الكبير للدولة، لا من طرف أولائك غير الاشتراكيين ولا من الاشتراكيين أنفسهم.

وعلى هذا الأساس فالمنهاج الاشتراكي إن صح التعبير، يضمن في جوهره حكم الحزب الواحد من جهة والقائم أساسا على الشرعية الثورية، وبالتالي استمرار حزب جبهة التحرير في السلطة، وإبعاد الطبقات الأخرى التي كان يرى فيها على أنها تحمل بذور الامبريالية والاستعمار الجديد.

فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثروة المسلحة، تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النظام الاشتراكي[2]. لاعتبار أن هذا الدعم كان سيستمر بعد الاستقلال خاصة من حيث دعم تلك الدول لتثبيت مكانة الجزائر في الساحة الدولية وجعلها تلعب الأدوار المختلفة بين الدول، وذلك لتلاقي الاشتراكية مع ما كانت تتوفر عليه الجزائر غداة الاستقلال، كالنهج الثوري والنضال من أجل التحرر ومساندة القضايا العادلة خاصة فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير[*].

---

[1] للمزيد أنظر **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة العفيف الأخضر، بيروت، منشورات دار الآداب، ص 135.

[2] للاطلاع أكثر أنظر: اختيار النظام الاشتراكي و اتباع نظام المخططات، على الموقع التالي: **http://www.startimes.com/?t=22796492** في 2018/07/27، على: 15:36.

[*] في نقاش مع الأستاذ محمد بوعشة ضمن أحد الملتقيات التكوينية المبرمجة – التصور والأداء في الدبلوماسية الجزائرية– بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، أشار هذا الأخير إلى هذه النقطة بحيث يعتقد بأن انتهاج الخيار

من تحليلنا السابق يظهر جليا أن الخيار الاشتراكي الذي تم انتهاجه في مؤتمر طرابلس وتم العمل به فيما بعد الاستقلال؛ حيث تنص أحد بنود المادة عشرة "10" من الدستور الجزائري لسنة 1963م – أول دستور للبلاد – على تشييد ديمقراطية اشتراكية. كما تنص المادة ستة وعشرون من نفس الدستور على ما يلي: جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشيد الاشتراكية في الجزائر[1]. هذا الخيار لم يكن نابعا من رغبة المجتمع الجزائري ولم تقم القيادات آنذاك الأخذ بعين الاعتبار بخصائص المجتمع الجزائري ورغباته وطموحاته*، وإنما كان لعوامل أخرى نلخصها فيما يلي:

- الصراع حول السلطة وتبعاتها.
- التخوف من أن يكون للطبقة الإقطاعية والبرجوازية الجزائريتين مجال للحكم، وبالتالي تعتبر مهدا لاستعمار جديد.
- دعم حزب جبهة التحرير لقيادة وتسيير الدولة المستقلة.
- إستمرار الدعم الاشتراكي للدولة الجزائرية في النظام الدولي، وبالتالي إيجاد فسحة للدخول للعلاقات الدولية.

الإشتراكي كان كمحاولة من القادة لدخول الجزائر في جو العلاقات الدولية وفتح مجال لها للعمل وتكوين مكانة لها لالتقاء النهج الثوري من مبادئ الاشتراكية آنذاك مثلما ذكرنا في المتن.

[1] **أنظر دستور الجزائر 1963م.**

* يمكن للقارىء الرجوع إلى العناصر السابقة وبالتحديد عنصر بناء الدولة للتوسع والفهم أكثر.

المطلب الثاني : محددات الدبلوماسية الجزائرية.

أولا: ما يتعلق بالإقليم الجزائري

يعنى بالإقليم مساحةً معينةً أو حيزاً جغرافياً ذا خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية اقتصادية-اجتماعية" معينة، وهو عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى[1]، بحيث يعرف ويتليسي Whittlesey الإقليم بأنه جزء متميز من سطح الأرض، ويعرفه ألايف Alaev بأنه مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به، ويتمتع بالوحدة، وبترابط العناصر المكونة له، وبالكلّية، التي تعد شرطاً موضوعياً ونتيجةً موضوعيةً لتطور هذا المكان[2].

لقد اهتم العديد من المفكرين الإستراتيجيين بموضوع الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، ذلك لأن هناك ترابط وثيق وعلاقة متينة بين قوة الدولة وجغرافيتها[3]، وبالتالي سياستها الخارجية. وفي هذا الصدد نذكر قول نابليون: إذا أردت أن تعرف سياسة خارجية أي دولة فعليك النظر إلى جغرافيتها. ولهذا فمهما التراجع الذي حدث لعنصر الجغرافيا في بعض مجالات العلاقات الدولية، إلا انه لازال بإمكاننا اعتبار الجغرافيا كأحد أهم محددات السياسية الخارجية لأي دولة.

---

[1]للإطلاع أكثر راجع: تطور مفهوم الإقليم و البناء الإقليمي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على: https://www.politics-dz.com/community/threads/ttur-mfxum-alqlim-u-albna-alqlimi.6155/ في 2018/08/03 على: 16:17.

علي محمد دياب، مفهوم الاقليم وعلم الأقاليم " من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص ص 461، 462[2]

[3]شكاكطة عبد الكريم، **محاضرات حول الجغرافيا السياسية**، جامعة جيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015- 2016، ص 2.

فبالنظر إلى جغرافية الجزائر، نجد أن هذه الأخيرة تلعب دورا بارزا وتأثر تأثرا عميقا على السياسية الخارجية الجزائرية وبالتالي الدبلوماسية الجزائرية، خاصة في المحيط الإقليمي المباشر للدولة – المغرب العربي والساحل الإفريقي–.

فمن حيث المساحة، تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كم^2، يمثل منها القسم الشمالي 381.000 كم^2، منها حوالي 200.000 كم^{2}عبارة عن سهول وهضاب والباقي عبارة عن أراضي جبلية. أما الصحراء فتمتد على مساحة 2.000.000 كم^2، وهي جزء من الصحراء الكبرى[1].

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الأفريقية، حيث يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كم على خط الساحل، و1800 كم على خط تندوف تحدامس. كما تحد الجزائر عدة دول، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كم، وليبيا بـ 982 كم، ومن الغرب المغرب بـ 1559 كم، الصحراء الغربية بـ 42 كم. ومن الجنوب نجد النيجر بـ 956 كم، مالي 1376 كم، موريتانيا بـ 463 كم. ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كم.

[1] للمزيد أنظر: الجزائر– الموقع والخصائص الطبيعية، على الموقع التالي: http://www.onefd.edu.dz

خريطة رقم 1: توضح موقع الجزائر في محيطها الإقليمي

المصدر: https://identitejuive.com/malgre-la-pression-internationale-la-tunisie-et-lalgerie-refusent-le-passage-de-lavion-de-netanyahu/?fbclid=IwAR0nBo0uBr1tV3vg0DqLiXDgRX81IXbRAUzxaLjQFrhQaeG1s91szN2pNb4

فمن ناحية أخرى لا يمكن أبدا النظر إلى الشمال على انه مجرد مياه، فما وراء المياه أيضا ذات أهمية جيواستراتيجية بالغة لدى الجزائر، بحيث تقع على الضفة الشمالية لبحر الأبيض المتوسط دولا كان ولازال لها أثر تاريخي واقتصادي وسياسي وكذا أمني على الجزائر لاسيما فرنسا، إيطاليا، اسبانيا.

ومن جهة أخرى وبالعودة إلى الخريطة الجزائرية، يمكن تقسيم الجزائر جغرافيا إلى جزأين أساسيين:

الجزء الشمالي: والذي تتراوح مساحته حوالي 400 ألف كم^2، ويتركز في هذا الجزء حوالي 90% من سكان الجزائر، كما ينتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية.

أما الجزء الجنوبي: فتبلغ ساحته ما يقارب 2 مليون كم^2، وهو عبارة عن قاعدة صحراوية قديمة[1].

خريطة رقم 2:توضح التوزيع السكاني في الجزائر

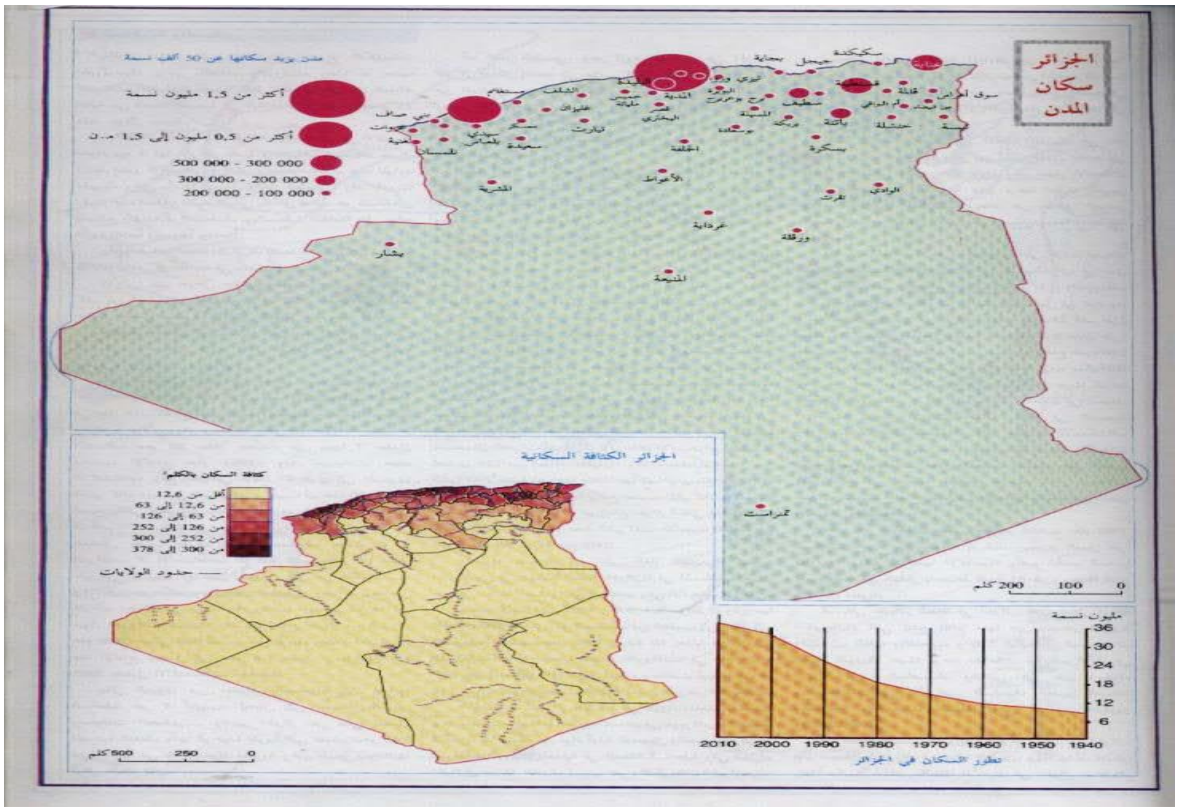

المصدر: محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، **أطلس الجزائر والعالم**، نفس المرجع السابق، ص 27

إن لهذه المعطيات دلالات سياسية وأمنية ذات علاقة مباشرة بالدبلوماسية الجزائرية، يمكن اعتبارها كعوامل قد تعرقل الدبلوماسية الجزائرية من جهة، وتحد من قدرة الدبلوماسي الجزائري من حيث المناورة وكثافة العمل والاستباق والمبادرة. فرغم الموقع الاستراتيجي للجزائر إلا أنه يفرض على الجزائر أن تكون دولة قوية ومتحكمة بمعنى آخر أن تكون ذات قوى في فضائها الإقليمي –على

[1]محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، **أطلس الجزائر والعالم**، مكان النشر غير متوفرة، دار الهدى، الطبعة غير متوفرة، سنة النشر غير متوفرة، ص 13.

الأقل– وإلا يفرض عليه ضغوطات عدة قد تحول الوظيفة الدبلوماسية من عملها على جلب المصلحة الوطنية وتحقيق الإرباح المباشرة وغير المباشرة للدولة، إلى دبلوماسية تعمل فقط على محاولة حماية امن الدولة واستمرارها، حتى وان كان هذا كأهم وكأسمى أهداف الدولة، لكن يعتبر هذا غير كافيا لوجود الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

أولا: من حيث اعتبار الشمال الجزائري –والذي يشكل سوى10/1 من مساحة الجزائر– كعاصمة سياسية واقتصادية للجزائر. والتي يقطنها 90% من سكان الجزائر. وهذا ما يشكل نقطة ضعف للدولة الجزائرية أمام القوى الكبرى في النظام الدولي، حيث يسهل القضاء على وجود الدولة في وقت قصير وبضخيرة عسكرية قليلة. أضف إلى هذا عدم قدرة الدولة الجزائرية على حماية حدودها البحرية سواء من التهديدات الكلاسيكية أو الحديثة خاصة مع تطور الأسلحة العابرة للقارات. حيث أنه تاريخيا أثبت أن التهديدات كانت بحرية، وهذا شيء بديهي باعتبار أن مختلف القوى الكبرى تجاورنا بحريا.

ثانيا: فمن الجهة الجنوبية للجزائر، فتحد الجزائر دولا فقيرة تتميز بعدم استقرار داخلي، تعاني من الأوبئة والأمراض وتعد مصدرا دائما للجزائر لمختلف التهديدات الأمنية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التهريب، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة)، وهذا ما يجعل الجزائر تعمل على توجيه طاقاتها لحماية حدودها بدل الاهتمام بقضاياها الدولية.

ثانيا: إمكانيات الدولة الجزائرية– الاقتصادية، العسكرية، الدعائية–.

إن الحديث عن الإمكانيات الاقتصادية الجزائرية يتطلب منا التفريق بين ما تتوفر عليه الجزائر من موارد وثروات وبين مكانة الجزائر الاقتصادية، وهما أمران مختلفان لا يمكن المزج بينهما، بحيث

يقع العديد من المحللين في هذه الخلط. مما يبعدنا عن إظهار الجزائر في جانبها الاقتصادي بصورة صحيحة، وإعطائها قيمتها الحقيقية.

تتمتع الجزائر بثروة طبيعية كبيرة ومتنوعة،لاسيما في مجال الهيدروكربونات، حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر"15"من حيث الاحتياطي النفطي، والمرتبة الثامنة عشر"18" من حيث الإنتاج والمرتبة الثانية عشر"12" من حيث التصدير. كما يمكن أن تصل طاقتها التكريرية إلى 22 مليون طن في سنة. أما فيما يتعلق بالغاز؛ فتحتل الجزائر المرتبة السابعة"07" في العالم من حيث الموارد المثبتة، والخامس "05"من حيث الإنتاج والثالث "03" في التصدير. وعلى هدا الأساس لم يكن للجزائر أي منافس في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تتصدر المرتبة الأولى كمنتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي.

علاوة على هدا تعتبر الجزائر ثالث "03"أكبر مورد للغاز الطبيعي بالنسبة الاتحاد الأوروبي ورابع أكبر مورد للطاقة لهذا الأخير. بالإضافة إلى هذا، تحتوي الجزائر على ثروات أخرى الهائلة مثل الفوسفات والزنك والحديد والذهب واليورانيوم والتنغستن والكاولين* وغير ذلك من الموارد المختلفة[1].

تساهم الثروة البترولية والغازية في الجزائر بأكثر من الثلث في الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر من 98% من إجمالي الصادرات، وحوالي 62% من إيرادات الموازنة العامة للدولة وتعتبر المصدر

* وهي نوع من أنواع المعادن الموجودة في الجزائر، يمكن توظيفها في مجال الصناعة، حيث تستخدم بوفرة في الحياة اليومية، من خلال الأشياء التي تصنع منها، كأسلاك المصابيح، الورق، السيراميك، الأسمنت، الطلاء والأصباغ، مستحضرات التجميل ... الخ.

[1]للاطلاع أكثر أنظر الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار على الموقع التالي:
http://www.andi.dz/index.php/fr/connaitre-l-algerie/ressources

الوحيد للاحتياطات الرسمية. فبناء على هده المعطيات تعتبر الجزائر كدولة بترولية – ريعية– تتأثر غالبا بالصدمات النفطية المختلفة بحيث تزداد خطورتها على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والأمني[1].

رغم الإمكانيات والثروات التي تتوفر عليها الدولة الجزائرية، إلا أن النخب السياسية لم تتمكن من تحويل هذه القدرات والطاقات إلى قوة اقتصادية فعلية، بل غالبا ما تتذيل الدولة الجزائرية اقتصاديا الترتيبات العالمية من خلال الدراسات التي تقوم بها مراكز البحث أو الهيآت العالمية المتخصصة. فقد صنف التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام 2016 الجزائر في المرتبة 83 من بين 188 دولة شملتها الدراسة، أما بالنسبة لمجموعة البنك الدولي فقد أعطت الجزائر في سنة 2018 المرتبة 166 من بين 190 دولة، فمن جانب آخر وضع المنتدى الاقتصادي العالمي الجزائر في المرتبة 86 من بين 137 دولة شملتها الدراسة[2].

أما من الناحية العسكرية فقد صنفت الجزائر في المرتبة 23 حسب دراسة قامت بها منظمة " قلوبال فاير باور" global fire power لعام 2018 على 136 دولة قامت هذه الاخيرة بدراستها[3]. لكن كيف يمكن ان تعكس هذه الرتبة عند وضعها في صلب التصادمات والتفاعلات الدولية، فالجزائر لا تملك من الأسلحة والعتاد العسكري ما يؤهلها لتكون قوة بارزة قادرة على الضربة الثانية، خاصة وأن الحدود الجزائرية جد كبيرة مقارنة بتعداد الجيش وحجم المخاطر والتهديدات الامنية الموجودة على طول الحدود الجزائرية.

---

[1] صالح صالحي، **أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد**، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص 01.

[2] عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص ص 212-213.

[3] للاطلاع أكثر أنظر الموقع الالكتروني التالي: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

يمكن القول ان الدبلوماسية الجزائرية ومنذ الاستقلال تحاول ان تبني لنفسها مكانة في العلاقات الدولية عبر العمل – الشبه مثالي– الدبلوماسي الذي حاول دوما تجنب الأخطاء عبر تبني استراتيجية جد حذرة والملخصة في مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية، إلا أن الدولة الجزائرية لم تعرف كيف تبني لنفسها صورة حسنة من خلال العمل على تبرير السلوكات تارة وتوجيه الرأي العام تارة أخرى. كما لم تتمكن من تكوين صورة نمطية عن الدولة الجزائرية والشعب الجزائري بما يحتويه من خصائص ومميزات وأهداف، وقد اتضح هذا الفشل أكثر عند عدم مقدرة الدولة على استرجاع الصورة الجزائرية لدى الدول الأخرى بعد النزاع الداخلي الذي مرت به الدولة الجزائرية.

ثالثا: بناء الدولة وعلاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر:

ان النظر الى تطور العلاقات الدولية عبر مختلف الأزمنة، يمكننا من ملاحظة التحول الكبير الذي يطرأ على السياسة الخارجية بشكل عام، بحيث لم تعد تتأثر السياسة الخارجية بنفس المتغيرات التي كان تتأثر بها سابقا حتى وان كان لهذه المتغيرات شيء من التأثير في تحديدها وتوجيهها.

فمثلا شهدت الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر الى القرن العشرينتأثير كبير الجغرافيا في توجيه السياسة الخارجية ،لكن بعد هذه الفترة أصبح الاقتصاد والإمكانيات الاقتصادية والنقدية هي المتغير الأكثر تأثير في السياسة الخارجية، ومع العصر الحالي تغير وبتطور التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل خاص، أصبح للإعلام دور محوري في توجيه السياسة الخارجية وتحديدها وتغييرها.حيث استطاعت التكنولوجيات الحديثة، أن تحول وسائل الإعلام من مجرد أداة لنقل الأخبار والمعلومات إلى متحكم أساسي في توجيه الأفكار والسلوكات[1].

[1]مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عبد الرزاق حموش، **العلاقات العربية– الأمريكية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الأخيرة**، العدد 11، جوان 2013، ص 72.

يمكن القول أن الاعلام قد ظهر في العصر الحديث بشكل كبير وأخذ مكانة جد مهمة في السياسة الدولية، بحيث وكما صرح جون بيركنز في مقابلة صحفية له قال: **"لقد تمكننا من اسقاط حكومات عدة عبر استخدام الاعلام"***، وعلى هذا الأساس فان الظهور الإعلامي كوسيلة قوية في يد القائمين على السياسة الخارجية سمح بدوره اظهار اهمية العلاقة بين الدولة والمجتمع، خاصة لدى الدول الحديثة عبر العالم، بحيث عادة ما يستخدم الاعلام لتبرير السياسات أو لصناعة الصور النمطية أو لصناعة الأزمات والنزاعات داخل الدول. فلولا قوة العلاقة بين الدولة والمجتمع ستتمكن اي دولة أخرى تستخدم الوسيلة الاعلامية ضدها من الولوج داخل نظامها المجتمعي. ان ذكر متغير الاعلام لهو على سبيل المثال لا الحصر، فالدول وفي العصر الحالي تستخدم عدة اساليب لصناعة او تغذية الازمات والنزاعات الداخلية**، أو في علاقاتها مع الدول في الحالات العادية خدمة لمصالحها، الا ان قوة الثقة الموجودة بين الدولة والمجتمع قد تعيق سبيل اي محاول من طرف القوى الاخرى سواء كانت دولة أو غير ذلك من الوحدات الدولية.

ان علاقة الدولة بالمجتمع والأشكال التي تتخذها، تتحدد وبشكل كبير من خلال عملية بناء الدولة. فالدولة التي بنيت على أسس وقواعد متينة، لبناتها هي مكونات الشعب المختلفة، عادة ما تكون هذه الدولة قوية من الداخل تتميز بعلاقة متينة بين الدولة والمجتمع في مختلف المراحل التي تمر بها الدولة؛ بمعنى آخر هو بناء الدولة على عقد اجتماعي يؤسس ويؤطر العلاقة فيما بين الدولة والمجتمع.وهذا ما يضمن علاقة الحقوق والواجبات بين الحكومة والمجتمع داخل الدولة، هذه العلاقة التي تتأتى من وضع المجتمع جزء من حريته وسلطته الشخصية لصالح هذا الكل التي هي الدولة.

---

* جون بيركنز هو أحد رجال المخابرات الامريكية سابقا.

** هنا يمكن ذكر المثال التركي والذي يعبر عن تجاوب الشعب مع دولته اثناء الفترات الحرجة بحيث أثناء الانقلاب العسكري 2016 وبمجرد اعلان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في إحدى القنوات التلفزيونية مدينا محاولة الانقلاب، وبمجرد دعوته الشعب التركي للنزول للشارع لرفض الانقلاب احتشد الشعب التركي تلبية لدعوة اردوغان.

وهنا وفي حالة ما نقض الميثاق الاجتماعي استرجع كل واحد حقوقه الأولى واسترد حريته الطبيعية التي عدل عنها في سبيل الحرية العهدية الضائعة[1]، بمعنى زوال شرعية الدولة.في حين أن هذا العقد لا يتأتى من فراغ، حيث تقوم النخب المؤسسة على معرفة الشعب بما يحتويه من خصائص محاولة منها لعكس طبيعة هذا المجتمع وترسيخه داخل هذا العقد.

إن بناء الدولة الجزائرية لم يمر عبر هذه المراحل – كما ذكرنا سابقا– وبالتالي لم تبنى الدولة الجزائرية بالشكل الصحيح، فلمن تعكس الدولة المجتمع ولم يعرف المجتمع دولته، الشيء الذي جعل العلاقة بين الدولة والمجتمع جد هشة خاصة أمام وجود فساد داخلي كبير، الشيء الذي أدى إلى فقدان العلاقة بين المجتمع والدولة في الجزائر.

حيث وبحسب الإحصائيات التي قدمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لسنة 2016 في دراسة له عن مدى ثقة المواطنين العرب بحكومات دولهم ومجالس نوابها، إضافة إلى الثقة بالجهاز القضائي والجيش والأمن العام. وتحديدا فيما يخص الجزائر توصل إلى أن النمط العام في الجزائر يشير إلى أن المؤسسات العسكرية والأمنية التنفيذية من جيش وشرطة تحوز على ثقة المواطنين بنسب أكبر من ثقتهم بسلطات الدولة خاصة عندما تقارن بمستوى ثقة المواطنين بحكوماتهم[2].

[1] جان جاك روسو، ترجمة عادل زعيتر، **العقد الاجتماعي**، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص 37.

[2] للاطلاع أكثر راجع التقرير الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لسنة 2016.

ويوضح الجدول التالي مدى ثقة المواطنين الجزائريين بمؤسسات الدولة المختلفة:

جدول رقم 1: يوضح مدى ثقة المواطنين الجزائريين بمؤسسات الدولة المختلفة

	ثقة كبيرة	ثقة إلى حد ما	عدم ثقة إلى حد ما	عدم ثقة إطلاقا	لا أعرف/ رفض الإجابة
الجيش	43	33	11	11	2
الأمن العام(الشرطة)	26	30	22	20	3
الجهاز القضائي	24	27	26	20	2
الثقة بالحكومات	22	24	25	25	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016.

المطلب الثالث: سياسة خارجية أم دبلوماسية جزائرية: هل للجزائر سياسة خارجية ؟

ينظر إلى الدبلوماسية عموما على أنها وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية بجانب الوسائل الأخرى، فتعقد العلاقات الدولية وظهور الفواعل المختلفة، وما صاحبه من زيادة في حجم التعاملات والتفاعلات، صاحب هذا أيضا تنوع في وسائل وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية. لكن عموما يمكن حصر وسيلتين أساسيتين تستخدم بشكل مكثف في تعامل الوحدات الدولية مع بعضها بجانب الدبلوماسية ألا وهي؛ الوسيلة الاقتصادية والوسيلة العسكرية.

من الواضح أن كل سلوك تنتهجه الدولة اتجاه الخارج يعتبر سياسة خارجية للدولة، باعتبار أن السياسة الخارجية هي ذلك الكل الذي يحتوي أي فعل قد تقوم به الدولة اتجاه الخارج. لكن يبدو أن هذا الطرح كان صالحا فيما مضى، ولم يعد يواكب التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية.اذ أصبحت الدول اليوم تتعامل بعدة وسائل وطرق، ومع كل الجزئيات التي قد تطفو في ظل علاقات الدول مع بعضها. وعلى هذا الأساس تستعمل الدول الوسيلة الاقتصادية اذا كان الوضع يتطلب ذلك، وتارة تستخدم القوات العسكرية، وتارة أخرى تستخدم الدبلوماسية، وقد تستخدم كل هذا بالتوازي اذا كان ذلك ممكنا ومتاحا لها.

يمكن القول ان الاقتصاد هو محور العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، بحيث تقوم عليه معظم التفاعلات الدولية، وعليه أيضا تتداول حالات السلم والحرب في النظام الدولي. فحسب " سميث شابيروsmithshapiro فان منطق العلاقات الدولية هو منطق مستمر من القدرات الاقتصادية وذلك على اعتبار أن الاقتصاد هو المنتج للقوة؛ لان القوة الاقتصادية هي من تجعل حركة الدولة أكثر تأثيرا وأكثر قابلية للتطور على مستوى القوة[1].

الجزائر وان كانت تستخدم في علاقاتها مع الفواعل الدولية الأخرى الوسيلة الإقتصادية، إلا أنها تستخدمها في شكل مساعدات اقتصادية فقط، دون أن تتبعها مساعي أخرى لتثمين تلك المجهودات، الا ان الجزائر لا توظف الاقتصاد بصفاته الاخرى مثل الحصار الاقتصادي او المقاطعة الاقتصادية – حتى وان كان هذا في غير مقدور الدولة الجزائرية– ولم تستفد الجزائر من استخدامها للمتغير الاقتصادي اتجاه الدول خاصة دول أفريقيا*.

---

[1] البناءات **الابستيمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد2، 2015، ص 16.

* عملت الجزائر خلال السنوات الماضية وفي عدة مناسبات على تقديم مساعدات مالية ومادية لدول عدة، سيما الدول الافريقية التي عادة ما تمنح لها دعم اقتصادي من خلال تقديم الأموال أو التنازل لها عن ديونها، لكن هذه السياسة لم تعد على الجزائر بالفائدة وذلك لعدم معرفة الجزائر كيفية استغلال هذه الوسيلة بشكل تخدم مصالحها المختلفة، فالدعم

ان التمعن في التاريخ يمكننا من ادراك قيمة المتغير العسكري في العلاقات الدولية، والذي غالبا ما كان يتماشى جنبا الى جنب مع المتغير الاقتصادي، فأذكى الدول وأقواها هي تلك التي كانت تملك اقتصاد قوي وترسانة عسكرية أكثر قوة جاهزة للاستخدام في اي وقت. الا أن الجزائر قد الغت المتغير العسكري في سياستها الخارجية، رغم أن الدستور الجزائري لا ينص صراحة عن عدم استخدام الجزائر لقواتها المسلحة خارج الحدود. فمثلا تنص المادة 28 من الدستور الجزائري 2016 على ما يلي:

"... تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية. كما تنص المادة 29 من نفس الدستور على امتناع الجزائر عن اللجوء الى حرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، أما في المادة 31 فتعبر عن عدم تدخل الجزائر في الشؤون الداخلية للدول[1].

فبما أن الدولة الجزائرية قد ألغت المتغير العسكري في سياستها الخارجية، كما أنها نادرا ما تستخدم المتغير الاقتصادي في علاقاتها الخارجية وبصورة لا تعكس أي تصور براغماتي، يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية قد اختزلت السياسة الخارجية في الدبلوماسية، بل وحتى الدستور الجزائري لم يقم بصياغة أي مادة توضح معالم السياسة الخارجية الجزائرية. ويكتفي بوضع تصور شامل حول الدبلوماسية الجزائرية بدل السياسة خارجية، وهذا ما تصرح به دباجة الدستور في فقرة رقم (20) عشرين، بحيث تذكر مصطلح الدبلوماسية بدل مصطلح السياسة الخارجية. وبناءا على ما سبق يمكن القول أن للجزائر دبلوماسية تتعامل من خلالها مع الوحدات الدولية ولم ترقى لدرجة أن تكون لها سياسة خارجية ذات تصور شامل.

الاقتصادي الموجه نحو افريقيا مثلا لم يفتح للجزائر الأسواق ولم تقد هذه الدول في صف الجزائر في قضية الصحراء الغربية، ولم تحقق الأمن في المنطقة، ولم تكف الهجرة غير الشرعية من قبل الأفارقة اتجاه الجزائر.

[1] أنظر **الدستور الجزائري** 2016، المواد 28، 29، 31.

واجهة الدبلوماسية الجزائرية عدة تحديات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك محاولة منها لتحديد الحدود مع الدول المجاورة منذ بداية ظهور أولى ملامح الاستقلال، للتحول فيما بعد إلى دبلوماسية تحاول أن تضع لنفسها مكانة في النظام الدولي –والتي غالبا ما كانت تسير وفق تصور خاطئ خاصة في عهد الرئيس هواري بومدين*– وبعد خروج الجزائر من الفترة الحرجة التي عرفتها، وجدت الدبلوماسية الجزائرية نفسها عالقة أمام ملف الديون وبمنظومة وتوجه جديدين – المتمثلة في المنظومة الرأسمالية– ولتعكف الجزائر فيما بعد على ملف الأمن الإقليمي والذي يعد كأولوية من أولويات الدبلوماسية الجزائرية، حيث عرفت منطقة المغرب العربي تدهورا أمنيا خطيرا بعد التحولات السياسة التي اندلعت في المنطقة، خاصة في ليبيا التي انجر عنها انتشار واسع للسلاح من خلال تهريبه إلى الدول المجاورة مثل مالي والنيجر واستعماله من طرف الجماعات الإرهابية والأطراف المسلحة، وظهور أزمة الأزواد[1].

فعلاوة على التهديدات الأمنية الجديدة التي صاحبت التحولات السياسية في المنطقة المغاربية، تواجه الجزائر التهديدات الأمنية المعهودة من طرف الدول الساحل الأفريقي كالجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب السلاح وغيرها من التهديدات. ولهذا فالجزائر لا تحاول عبر دبلوماسيتها البحث عن الموارد والثروات ولا الزيادة في قوتها النسبية ، ولكن تعمل فقط على حماية

---

* بحيث في هذه الفترة كانت تسير الدبلوماسية الجزائرية من طرف رئاسة الجمهورية بقيادة الرئيس هواري بومدين، بحيث في هذه الفترة تم الاهتمام بشكل كبير بالسياسة الخارجية، والتي سميت بالعصر الذهبي للسياسة الخارجية، لكن كان للجزائر مواقف لم تكن لتخدم المصلحة الوطنية على المدى البعيد، كالدخول القوي في القضية الفلسطينية، وبنفس الشكل في النهج الاشتراكي الذي كان بمثابة الايديولوجية، لدرجة جعله كمبدأ من مبادئ الدستور آنذاك، وكذا لحاق الجزائر بالقضايا العالقة بهذا النهج.

[1] عبد الوهاب عميروش، **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات والاستراتيجيات**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 02، أكتوبر 2013.

أمنها القومي من خلال محاولتها لاحتواء الأزمات والنزاعات التي تنبع من محيطها الإقليمي، وتحاول من جهة أخرى الحفاظ على بقاء الدولة وقيام سيادتها النسبية.

خلاصة الفصل الأول:

يمكن القول أن ثورة التحرير الجزائرية كانت بمثابة الجسر الذي انتقلت من خلاله القيادات الثورية من العمل السياسي الداخلي إلى العمل الخارجي، وذلك من خلال محاولة تدويل القضية الجزائرية وكسب حلفاء لها في المحافل الدولية. ومن خلال هذه العملية تبلور النشاط الدبلوماسي الجزائري وفق أسس ومعطيات معينة كانت في غالبها ذات صبغة اشتراكية، باعتبار أن الغرب الرأسمالي آنذاك – بقيادة فرنسا وبريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا– كان يمثل القوة المستعمرة والمستغلة للجزء الجنوبي من الكرة الأرضية. في حين أن الكتلة الشرقية الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي كانت تقدم الدعم لمختلف القوى المستعمرة آنذاك لكسبها لصفها فيما بعد الاستقلال، مستغلة بذلك صورة الغرب لدى دول الكتلة الجنوبية للعالم وذلك في إطار محاربة الامبريالية. وعلى هذا فليس من لغريب أن تتوجه الجزائر توجها اشتراكيا، وذلك نتيجة للدعم الذي كانت تتلقاه من الاتحاد السوفياتي أثناء ثورة التحرير، ليستمر هذا الدعم لما بعد الاستقلال.

اذن فاتباع الجزائر النهج الاشتراكي بعد استقلال كان نتيجة لتلك العوامل، بالإضافة الى تلاقي مبادئ الثورة مع مبادئ الاشتراكية، فان كانت ثورة التحرير الجزائرية هي الجسر الذي من خلاله تم الخروج الى الساحة الدولية ومباشرة النشاط الدبلوماسي في تلك الفترة، فان الاشتراكية كانت بمثابة البوابة والطريق لدخول الجزائر المستقلة الى الفضاء الدولي.

تستخدم السياسة الخارجية وسائل عدة تحقيقا لأهدافها في النظام الدولي، كالإكراه، الوسيلة الاقتصادية، العسكرية والاستخباراتية، الدعاية والاعلام واثارة الراي العام، والوسيلة الدبلوماسية. وباعتبار أن النشاط الخارجي الجزائري قد اختزل في الوسيلة الدبلوماسية، هذا ويبقى المحيط الجيوسياسي للجزائر هو الهاجس الكبير للدبلوماسية الجزائرية.

الفصل الثاني: المقاربة الجزائرية في التعامل مع القضايا الدولية.

من خلال هذا الفصل يتم توضيح وتحليل طبيعة النشاط الدبلوماسي الجزائري من خلال أهم القضايا التي تعالجها الدبلوماسية الجزائرية، وذلك من خلال مبحثين أساسيين، حيث يتناول المبحث الأول مبادئ وسمات الدبلوماسية الجزائرية، أما المبحث الثاني فيحاول دراسة تفعيل مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعض القضايا الدولية.

المبحث الأول: مبادئ وسمات الدبلوماسية الجزائرية

وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين يتم من خلالهما تفصيل هذا الأخير، ففي حين تطرق المطلب الأول إلى مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، تطرق المطلب الثاني إلى سمات الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

يمكن تعريف مبدأ الشيء على أنه قواعده الأساسية التي يقوم عليها[1]، وغالبا ما يتم التعامل مع المبادئ على أنها تلك القواعد الأساسية التي بموجبها يتم انتهاج السلوكات والتعامل مع مختلف المسائل المطروحة. ومن ناحية أخرى ينظر إليها على أنها ذلك الشيء الذي لا يتغير بتغير الظروف.

وقد حاز مفهوم المبدأ مكانة هامة في مجال السياسة عامة والعلاقات الدولية خاصة، لكن لم يكن له نفس الصورة التي عرف بها في الحياة العامة أو المجالات الأخرى. فحتى وان أعطت العلاقات الدولية المبدأ نوع من الأهمية، إلا أنها نزعت منها صفة الثبات وأعطتها صفة الديناميكية والتغير التي تتميز بها العلاقات الدولية نفسها.

فمثلا وان كان أهم مبدأ في النظام الرأسمالي هو عدم التدخل الدولة في الاقتصاد عامة وفي سيرورة الأسواق خاصة، إلا أنها بعد أزمة الكساد العظمى 1929م وبموجب النظرية الكينزية تم العدول عن هذا المبدأ، وأصبحت الدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في الاقتصاد الداخلي من خلال تدخل الدولة المباشر لتعزيز الاستثمارات الجديدة لتفادي الوقوع في حالة الكساد[2].

---

[1] راجع معجم المعاني الجامع في تعريفه للمبدأ على الموقع التالي:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3/

[2] روبرت سكيدلسكي، ترجمة عبد الرحمن مجدي، **جون مينارد كينز مقدمة قصيرة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص 82.

ورغم ما تطرقنا إليه من عدم قداسة المبادئ في العلاقات الدولية، بحيث تخضع الدول أي متغير لثنائية المصلحة والقوة، إلا أن الدولة الجزائرية أصبغت على مبادئ دبلوماسيتها صبغة الثبات والستاتيكية، وهذا ما أكده العديد من السياسيين، ووزراء الخارجية الجزائريين، من خلال خطاباتهم المختلفة وفي العديد من المناسبات. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: مبدأ حسن الجوار، ضبط الحدود مع الدول المجاورة بحسب الحدود الموروثة من الاستعمار، دعم الشعوب في تقرير المصير، حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفيما يلي تفصيل لكل مبدأ على حدا؛

مبدأ حسن الجوار في الدبلوماسية الجزائر:

إن ظروف الجوار ومميزاتها لها أثر بالغ على تطور الدول وسياساتها الخارجية، فالجوار كان معروفا منذ بداية التاريخ بين الشعوب، ومن ثم بين الدول، حيث أن العلاقات بين الدول المجاورة قد لعبت دورا هاما في الحياة الدولية، فغالبا ما حددت علاقات الجوار اتجاه العلاقات الدولية بحيث هناك علاقة طردية بين طبيعة علاقات الدول المجاورة وطبيعة العلاقات الدولية، فقد كانت النزاعات المتكررة بين الدول المجاورة سبب في نشوب الحروب العالمية والعكس صحيح[1].

أعتبر حسن الجوار من بين الأسباب الأساسية للقضاء على أسباب النزاعات الإقليمية، وبناء السلم عبر العالم، وعلى هذا الأساس عملت الدول عامة على تطوير علاقات الجوار وجعلها كأولوية للتعامل الخارجي الإقليمي. وتزداد هذه الفكرة قوة كلما اتجهنا نحو دول الجنوب التي عانت من بعض المشاكل بعد الاستقلال والتي غالبها إما كانت حول الحدود، أو نتيجة لمشاكل أخرى، سواء تلك التي خلفها الاستعمار، أو مشاكل ناجمة عن عوامل داخلية محضة.

---

[1] عبد الغفور كريم علي غفور، زينة كمال خورشيد، **مبدأ حسن الجوار في العلاقات الدولية العراق ودول الجوار نموذجا**، مجلة قهلانزانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، المجلد رقم 2، العدد 3، أكتوبر 2017، ص 226.

اتخذت الجزائر منذ الاستقلال من حسن الجوار كمبدأ من مبادئ دبلوماسيتها، رغم عدم نص الدساتير الجزائرية عن هذا المبدأ صراحة إلا أنه غالبا ما تم الترويج له من خلال الخطابات السياسية، أو من خلال التعامل الجزائري مع القضايا الإقليمية أو عند إبداء رأيها اتجاه قضايا معينة، أو من خلال إقرارها لتبنيها للمواثيق الدولية المختلفة. بحيث غالبا ما نصت الدساتير الجزائرية على التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول*. وعلى هذا تصرح الجزائر ضمنيا عبر هذه المواثيق وبطريقة غير مباشرة تبنيها لمبدأ حسن الجوار في معاملاتها الخارجية.

تقوم سياسة حسن الجوار على العمل من أجل إنماء التعاون وتحقيق السلام والأمن بين الدول المجاورة لبعضها البعض جغرافيا، وأن تقبل بعض الالتزامات التي تقتضي بعدم اللجوء إلى الحرب، وأن تعمل على إقامة علاقات صريحة بينها أساسها العدل، والشرف، وأن تنفذ تنفيذا دقيقا قواعد القانون الدولي، وأن تعمل على سيادة العدالة وتحترم بنزاهة كافة الالتزامات المترتبة على المعاهدات[1].

قامت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على تبني مبدأ حسن الجوار والعمل به في علاقتها مع الدول المجاورة لها جغرافيا، وذلك من خلال بناء علاقات ودية مع الجوار،وتشجيع المبادرات الإقليمية سواء الاقتصادية أو الأمنية منها، أو في مجال التجارة الخارجية. كما ساهمت الجزائر في العديد من المشاريع الإقليمية، إضافة إلى المساعدات التي تقدمها الجزائر لدول الجوار.

فمثلا على الصعيد الاقتصادي، كان هناك حضور لمجمع سوناطراك في شمال مالي بشكل خاص، ورغم أن مالي ليست بلدا نفطيا، إلا أن حوض تاودني يعتبر واعدا. إذ التزمت سوناطراك بالتنقيب عن المواد النفطية، حيث بدأت منذ 2007 بعمليات الحفر والتنقيب في حوض تاوندي الغني

* راجع الدساتير الجزائرية 1963- 2016.

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، ص 535.

بالنفط، والذي يمتد على مساحة اجمالية تقدر بـ 51 مليون كيلومتر مربع[1].وفي سنة 2011م وقبل سقوط "أمادو توماني توري" منحت الجزائر لبماكو 10 ملايين دولار، أما فيما يخص تونس فقد قدمت الجزائر مساعدات مالية معتبرة للحكومة التونسية بعد فترة قصيرة من سقوط الرئيس السابق بن على، حيث قدرت هذه المساعدات بـ 100 مليون دولار على الشكل التالي: قرض 40 مليون دولار بفائدة لا تتعدى 1٪، و50 مليون دولار بدون فائدة، ومنحة مالية بقيمة 10 مليون دولار. من ناحية أخرى في سنة 2012م تنازلت الجزائر عن ديون 10 دول أفريقية بمبلغ قدر بـ 3 مليار دولار، وفي سنة 2013م تنازلت الجزائر عن مبلغ قيمته 902 مليون دولار أدانتها الجزائر لأربعة عشر (14) دولة أفريقية حيث أن معظم هذا المبلغ كان مستحق على دول الساحل، اضافة الى هذا قدمت الجزائر في سنة 2011م تكوينا عسكريا للقوات الخاصة المالية والنيجيرية، كما منحت السلاح للدولة المالية أثناء الأزمة التي مرت بها[2].

ان ذكر هذه المساعدات جاء على سبيل المثال وليس الحصر، حيث قدمت الجزائر العديد من المساعدات لدول الجوار والساحل ودول أفريقيا جمعاء، نية منها لتثمين مبدأ حسن الجوار وتنمية العلاقات الودية فيما بينها، والتي من خلالها تمهد لمسار يؤسس لمشروع يحمل في مضمونه الأمن والتنمية في المنطقة.

ورغم أن مبدأ حسن الجوار وكما هو معروف في العلاقات الدولية، لا يقتضي بالضرورة تقديم المنح المالية، وتدعيم اقتصادات دول الجوار، بقدر ما يقتضي احترام الاتفاقيات، وعدم الاعتداء

---

[1] قط سمير، **السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: التطورات والمحددات**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول 2017، نشر على الموقع الالكتروني التالي:
https://democraticac.de/?p=43847

[2]chenasalim, **le Sahara et le sahel dans la politique algérienne territoires menaces, espaces menaçants** ,Recherches internationales, n° 97, octobre-décembre 2013, p142.

ومحاولة حل الخلافات بالطرق السلمية ورفض جميع أساليب القوة المعروفة، الا أن الجزائر تعدت هذا المفهوم في تطبيقها لمبدأ حسن الجوار من خلال هذه المنح والمساعدات، لتضفي عليه مصطلح الايجابية ليصبح حسن الجوار الايجابي.

ضبط الحدود مع الدول المجاورة بحسب الحدود الموروثة من الاستعمار:

اعتمدت معظم الدول الحديثة الاستقلال على مبدأ "L'utipossidetis" لترسيم حدودها الوطنية والذي يعني في مجمله "Comme vous avez possédé, vous continuerez à posséder" اي ما تملكه أستمر في امتلاكه[1]، بمعنى استمرار امتلاك الدولة الحديثة الاستقلال لتلك الحدود التي رسمتها لها الدولة المستعمرة، والحفاظ عليها فيما بعد الاستقلال وترسيخها في الاتفاقيات الثنائية بين البلدان المجاورة.

أستوحي مبدأ (UtiPossidetisJuris) من القانون الروماني. حيث ظهر المبدأ في مجال القانون الدولي في بادئ الأمر لإسباغ الشرعية على ملكية الأراضي التي تقع في حوزة الأطراف المتحاربة بحكم الواقع بعد نهاية الحرب وعقد اتفاق سلمي. وتطور المبدأ في العصر الحديث ليصبح أحد المعايير الهامة في القانون الدولي عندما تبنته شعوب أمريكا اللاتينية التي نالت استقلالها من الاستعمار الإسباني في أوائل القرن التاسع عشر لحفظ الوضع الراهن للحدود الموروثة من الاستعمار بين الأقطار المستقلة[2].

---

[1]للإطلاع أكثر راجع المقال: بيضون أحلام، ترسيم الحدود ومزارع شبعا الابعاد القانونية والسياسية للمسألة، المنشور على الموقع التالي:
https://droit2.ul.edu.lb/fdroit2/polycops/ahlam%20baydoun/dirasat%20kanouniya/b23.pdf

[2]أنظر: أمين حامد زين العابدين،مشكلة أبييutipossidetisjuris(مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار)والطريق إلى الحل، نشر على الموقع الالكتروني التالي:
http://sudaneseonline.com/ar/article_19682.shtml

وبنفس النية التي تبني بها المبدأ من قبل، وتجنبا للخلافات أو النزاعات الحدودية، تبنت الجزائر مبدأ الحدود الموروثة من الاستعمار، إدراكا من النخب آنذاك لإمكانية انفجار النزاعات الحدودية التي بدأت بوادرها في السنوات التي سبقت الاستقلال بقليل، حيث أن موضوع الحدود كان مطروحا فيما قبل الاستقلال خاصة مع الدولة المغربية، لكن تم الاتفاق على تأجيل الموضوع حينذاك لما بعد الاستقلال حتى يتم الاهتمام بالثورة الجزائرية.

فعلى سبيل المثال طرحت مشكلة تحديد الحدود بعد استقلال المغرب سنة 1956م، اذ كونت لجنة مشتركة فرنسية– مغربية من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية، الا أن المغرب قد انسحبت منها عام 1958، وقررت الحكومة المغربية مناقشة الموضوع مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث وبعد تقديم المغرب مطالبه حول تعيين الحدود للحكومة المؤقتة الجزائرية، تم عقد اتفاق بين البلدين سنة 1961م من أجل بحث المشكلة الحدودية فيما بعد الاستقلال حيث نصت أحد بنود الاتفاق على ما يلي: "... وتعترف الحكومة المؤقتة من جانبها بأن المشكل الترابي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروضة تعسفا بين القطرين، سيجد حل له في المفاوضات بين الحكومة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة..."[1]

وعلى هدا الأساس وإدراكا من الدولة الجزائرية بالمعطيات الإقليمية فيما يخص الحدود، قامت بتبني مبدأ الحدود الموروثة من الاستعمار، فمثلا استندت الجزائر مبدئيا في تعيين الحدود الجزائرية الليبية، على الاتفاقية المبرمة بين ليبيا والإدارة الفرنسية سنة 1957م، والتي اعتمدتها الجمعية الوطنية الفرنسية وأودعتها فيما بعد لدى منظمة الأمم المتحدة[2].

---

[1] محمد مزيان، **المغرب و الجزائر: الجوار الصعب**، مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015، ص ص42–43.

[2] محمود محمد السريان، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص ص 291– 292.

يمكن القول أن مبدأ احترام الحدود الموروثة من الاستعمار يعتبر من أهم المبادئ التي تمسكت بها الجزائر ودافعت عنها بقوة في المحافل الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وذلك للقراءة العميقة لظروف الجوار آنذاك فيما يخص مسألة الحدود، حيث أدركت النخب منذ البداية أن إشكالية الحدود ستنفجر لا محالة، وذلك نتيجة للسياسة الاستعمارية، التي قسمت الأراضي الأفريقية على حساب وحدة الشعوب والقبائل وأحيانا العائلات، وما يترتب عليه من تقسيم للوحدة اللغوية والدينية والقيمية والثقافية، ولذلك وجدت الكثير من العائلات والقبائل نفسها بعد الاستقلال موزعة على عدة دول، كما هو الحال بالنسبة لبعض العائلات الموريتانية، ومنطقة البحيرات الكبرى.

فبالإضافة إلى السياسة الاستعمارية التي جعلت من الحدود السياسية الأفريقية حدودا هشة وغامضة، برزت في المقابل مطامع الدول المجاورة نتيجة للموارد الموجودة في مناطق الحدود، وهو ما حصل بين الجزائر وتونس في الحدود الجزائرية التونسية لتحويل مجرى الوديان نحو تونس، وكذلك بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف الغنية بالثروات الطبيعية[1]. وعلى هذا الأساس وإدراكا من الجزائر أن مسألة الحدود تتعلق مباشرة بالأمن القومي الجزائري أعطت لهذا المبدأ مكانة هامة في دبلوماسيتها وحاولت ترسيخه إقليميا ودوليا.

مبدأ دعم الشعوب في تقرير المصير:

إن المسار الطويل من النضال الجزائري لنيل الاستقلال، جعل من الجزائر المستقلة دولة مناضلة ضد الاستعمار ومناهضة للإمبريالية عبر العالم، وعليه ومنذ البداية أنكرت مختلف المواثيق الجزائرية جميع أشكال الاستعمار والامبريالية،لاسيما بيان أول نوفمبر 1954م وميثاق طرابلس 1962م وغيرها من المواثيق الوطنية، حيث حددت هذه الأخيرة في مجملها أهداف السياسة الخارجية

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية– الإرترية**، بيروت، دار الجيل، 2004، ص ص 81– 91.

للدولة الجزائرية الثورية والمستقلة، وشملت جزء من هذه الأهداف تصفية الاستعمار ويمكن تلخيصها فيما يلي: النضال ضد الاستعمار والامبريالية بالإسهام في دعم التيار الحيادي، دعم الحركات الوحدوية على مستوى المغرب العربي والعالم العربي وأفريقيا، مساندة حركات التحرر في جنوب أفريقيا وشرقها وفي أنقولا، النضال في مجال التعاون الدولي ضد الامبريالية والتجارب النووية والقواعد الأجنبية، اليقظة والصرامة اتجاه البلدان الغربية، إتباع سياسة عدم الانحياز بالامتناع عن تأييد أي من المعسكرين في مواقف تضر بالمصالح الوطنية، بالإضافة إلى تقديم الدعم الملموس لنضالات الشعوب من أجل الحرية كما في أنقولا[1].

عرف حق تقرير المصير كمبدأ سياسي قبل التوصل إلى إقراره كقاعدة قانونية من قواعد القانون العام، وقد تطور هذا المبدأ تاريخيا منذ الثورة الفرنسية، إلى الحركات القومية الأوربية، إلى بعض مبادئ الثورة الروسية، ثم من بعد لتتبناها الحركات التحررية عبر العالم، ليتبلور فيما بعد حق تقرير المصير (self détermination) أو (Auto-détermination) داخل المواثيق المختلفة للمنظمات الإقليمية والدولية[2].وعلى هذا الأساس فان تقرير المصير كان نتاجا تاريخيا لأفكار فلاسفة التنوير، وبذلك فهو ذو علاقة مباشرة بمفهوم الوعي السياسي بسيادة الشعوب، وقد اكتسب حق تقرير المصير الصفة القانونية نتيجة لإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 1514 القاضي بإعطاء الشعوب المستعمرة حقها في الاستقلال[3].وقد أستمد هذا المبدأ قوته من إعلان الرئيس

---

[1] عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (المؤسسات والمواثيق)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، المجلد الخامس،2010، ص 64.

[2] **موسوعة عالم السياسة تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة**، أسعد مفرج ولجن من الباحثين، كتاب حق تقرير المصير، بيروت، nobilis، 2006، ص 5.

[3] آدم فضل سلمان قادم، **حق تقرير المصير : طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتيريا- الصحراء الغربية- جنوب السودان**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 78، 2002، ص 7، 13.

الأمريكي أمام الكونغرس عام 1918م ما سميت بمبادئ ولسن الأربعة عشر، ومن بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة على المستوى الدولي، نتيجة لظهور حركات انفصالية عديدة عبر العالم، وهذا نتيجة لبروز العامل الهوياتي في العلاقات الدولية، الذي انجر من عوامل عدة وعلى رأسها السياسة الاستعمارية وغياب مشروع دولة خاصة في الدول الحديثة، وعلى هذا وجدت الدبلوماسية الجزائرية نفسها أمام متغيرين متعارضين في العلاقات الدولية، أولهما حق الشعوب في تقرير المصير أما الثاني فهو السلامة الترابية للدول وهي ما تثير بدورها مسألة الحدود، واللذان يعتبران من أهم المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية، وهذا التعارض جاء نتيجة لتداخل العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية، التي أصبح من الصعب التفريق بينها داخل النظام الدولي. ونتيجة أيضا لتحول القضايا من القضايا البينية إلى قضايا داخل النظام الواحد.

عملت الجزائر من خلال دبلوماسيتها على الترويج لحق الشعوب في تقرير المصير والنضال بجانب جميع الشعوب المستعمرة، لكنها من جهة أخرى كانت جد حذرة من بعض القضايا التي تراها على أنها قضايا انفصال، نتيجة للاحترام الشديد –بل لتقديس– مبدأ السلامة الترابية للدول، نتيجة لارتباط هذا الأخير مباشرة بأمنها القومي، ومن هذا المنطلق غالبا ما كانت الجزائر تتأخر في النظر في مسألة الاعتراف أو إبداء أي رأي حول مثل هذه القضايا، التي يتم فيها التعبير عن انفصال الجزء عن الكل. إلا بعد النظر في اتجاه المجتمع الدولي حول تلك القضية، حيث غالبا ما تطرح مسألة ترجيح الحوار الداخلي، والتعبير عن مبادئها الدبلوماسية المتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير والسلامة الترابية للدول، لتجرد نفسها من مثل هذه القضايا.

---

[1]Le Droit au service de la paix : les 14 points de Wilson, PAR BUDROIT · PUBLIÉ 28 AVRIL 2014 · MIS À JOUR 15 OCTOBRE 2015, sur :
https://buclermont.hypotheses.org/1174

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

أضحى عدم التدخل مبدأ راسخ من مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، ويعتبر عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من بين المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمي. كما دافعت الجزائر عن هذا المبدأ داخل منظمة الاتحاد الأفريقي، حيث ينص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في مادته الرابعة على ما يلي: "عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"[1]. فبالرغم من تطور القانون الدولي الذي أصبح يقر ببعض الحالات التي يشرع فيها التدخل في الشؤون الداخلية للدولية، الا أن الجزائر بقيت منذ الاستقلال متمسكة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ووفق أي شكل من أشكال التدخل، سواء كان هذا التدخل لأغراض إنسانية، أو لنشر الديمقراطية، أو لحماية المدنيين وغيرها. اعتبارا من الدولة الجزائرية بأن القضايا الداخلية لا يمكن أن تجد سبيلها، إلا من خلال التعامل معها داخليا ووفق أطرف داخلية، وعدم إدخال أي طرف خارجي.

فالجزائر اليوم، حتى وإن كانت جميع وحدات النظام الدولي تشارك في عمليات حفظ السلام الأممية، إلا أن الجزائر ترفض المشاركة في هذه العمليات، حتى وان كانت هذه العمليات لا تحتوي على أي شكل من أشكال استخدام القوة، والتي لا يتم المباشرة فيها إلا بعد موافقة الدولة المعنية، وبالرغم من كل هذا،إلا أن الجزائر لا ترغب في المشاركة في هذه العمليات، باعتبار أنها تقوم على نشر القوات العسكرية داخل أراضي الدولة المعنية للتموقع بين القوات المتشابكة، حتى لا يتم الاشتباك من جديد.وهذا ما تراه الجزائر منافيا لعقيدتها العسكرية، والتي تدخل ضمن المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، والتي تنص على عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول.

[1] **أنظر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المادة (4).**

إن الأخذ بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لم يتأتى من فراغ، بل كان لعوامل عدة؛ فمثلا التعامل الجزائري مع الاستعمار، أدى إلى امتلاك ثقافة سياسية تحمل تصورا سلبيا للتدخل الخارجي، بوصفه يحمل الاضطراب والفوضى للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل[1].أضف إلى هذا فانه نتيجة للصراعات الداخلية العديدة التي مر بها قادة الثورة الجزائرية، أكسبها ذلك الوعي حول الظروف الداخلية في كيفية إدارة المسائل الداخلية بمعزل عن الخارج، وترجيح الحل الداخلي دون السماح لأي طرف من أن يتدخل، باعتبار أن الصراعات الداخلية عادة ما تخرج عن إطارها لتتعداه إلى أطراف خارجية، وهذا ما يعقد المسألة بدل حلها حسب الاعتقاد الجزائري،وبالتالي تم عكس هذا الوعي في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة:

يمكن القول أن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية هو من أكبر المبادئ التي تُعَرفُ بها الدبلوماسية الجزائرية، وهو الذي أكسبها سمعة وثقة دوليين سمحت للجزائر بحل العديد من النزاعات وتسويتها من خلال تشجيع الحوار ورفض العنف واستخدام القوة لحل النزاعات.

تعتبر مسألة استخدام القوة في العلاقات الدولية، من المسائل التي عرفت تطورات وتحولات عدة بداية من تأسيس عصبة الأمم، إلى غاية وصولها لشكلها الحالي في القرن الواحد والعشرين، إذ أثارت هذه التحولات قضايا عدة، نتيجة لارتباط هذه المسألة مع قضية أهم في العلاقات الدولية ألا وهي قضية سيادة الدول، وإشكالية التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد يطرح هذا الموضوع أيضا وبشكل أكثر حدة لما ننتقل إلى مجال إدارة النزاعات الدولية، حيث غالبا ما يتم طرح قضية السيادة

[1] رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ؛ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 89.

والتدخل في الشؤون الداخلية، وكذلك تطرح نقاشات عدة حول وسائل وسبل إيجاد تسوية أو حل لذلك النزاع، خاصة في كيفية إدارة النزاع من حيث استخدام الوسائل السلمية وبين ضرورة الانتقال إلى الوسائل القسرية.

وبالرغم من فصل القانون الدولي في هذه المسائل، من حيث استخدام الوسائل السلمية والقسرية في إدارة النزاعات – البينية والداخلية– ومن حيث كيف ومتى يتم الانتقال بين الوسيلتين، إلا أن الجزائر لا تشجع استخدام القوة في تسوية النزاعات، من خلال تبنيها لمبدأ الحوار واستخدام الوسائل السلمية لتسوية النزاعات ورفض استخدام القوة، سواء كانت تلك النزاعات بينية أم داخلية.

إن التطرق إلا موضوع إدارة النزاعات في الدبلوماسية الجزائرية بالطرق السلمية يثير نقطة مهمة، باعتبار أن الجزائر التي كانت تنبذ الاستعمار بالأمس، وتصرح بضرورة استخدام كل الوسائل لمواجهته ومناهضته، وهي في حد ذاتها عرفت الاستعمار وأقرت أثناء الكفاح بضرورة التحول نحو الكفاح المسلح واستخدام القوة لمواجهة الامبريالية، كيف لها أن تنص على ضرورة الحل السلمي لجميع أشكال النزاعات عبر العالم، باعتبار أن بعض النزاعات تنشب نتيجة لوجود اعتداء طرف على طرف آخر، وليس مجرد خلاف قد أدى إلى النزاع. ومع عدم وجود ظاهرة الاستعمار في الوقت الحالي فإنه يمكننا تعويض ظاهرة الاستعمار في العلاقات الدولية بظاهرة الاعتداء.وهنا نطرح تساؤل؛ وهو كيف للجزائر أن تنبذ الاستعمار وتواجهه بالقوة في حين لا تواجه بعض النزاعات التي تم فيها الاعتداء بالقوة أيضا. ومن ناحية أخرى كيف للجزائر أن تتبنى معظم مبادئ القانون الدولي وتختلف معه في هذه النقطة بالذات، مع الأخذ بمنطق أن هناك بعض النزاعات والخلافات لا يمكن أن يتعامل معها سلميا. ومن هنا بيدوا أن الجزائر قد اتخذت هذا المبدأ نتيجة لظروف إقليمية، وذلك لوجود بعض المسائل العالقة بين الجزائر ودول الجوار قبل الاستقلال –خاصة قضية الحدود– ومن هنا قامت الجزائر لتبني هذا المبدأ لتجنب الدخول في النزاعات مع تلك الدول وتعطيها نوع من المجال من أجل

التحضير لمواجهة تلك المسائل. وهذا قد أكسب الجزائر بعض الوقت ومكنها من الكسب والتعامل مع بعض القضايا خاصة قضية الحدود مع المغرب.

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية:

إن الملاحظ للدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية، بداية من الاستقلال إلى يومنا هذا، يمكنه استنباط أربع سمات أساسية تتصف بها الدبلوماسية الجزائرية، تتمثل أساسا فيما يلي: سيطرة العوامل الشخصية والجهاز التنفيذي، الستاتيكية والثبوت، الحياد، تغييب البراغماتية المادية في العمل الدبلوماسي.

يشير مصطلح صنع القرار في السياسة الخارجية، إلى الخيارات التي يتبناها الأفراد والجماعات–ضمن مؤسسات محددة دستوريا–والتي تؤثر في أعمال دولة ما على المسرح العالمي، حيث أن الطريقة التي تصنع وتتخذ بها القرارات هي التي تحدد النتائج التي تصل إليها الدولة، ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن فهم أي سلوك أو أي تفاعل بين دولتين أو أكثر دون الرجوع إلى كيفية صنع القرار داخل تلك الدول[1].

تختلف أجهزة اتخاذ القرارات عموما من دولة لأخرى، وكما هو معلوم فإن دستور الدولة هو الذي يحدد الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية، من حيث صنع أو اتخاذ القرار الخارجي. لكن غالبا ما يتم ذكر رئاسة الدولة كأعلى سلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، كمؤسسات رئيسية مسؤولة عن صنع السياسة الخارجية في دساتير الدول، كما تساعد هذه المؤسسات أجهزة فرعية مثل وزارة

[1] أليكس مينتس وكارل دي روين الإبن، المترجم غير متوفر، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2016، ص 10، ص 13.

الخارجية والدفاع والأحزاب السياسية وجماعات الضغط. ورغم هذا القرار الدستوري، إلى أنه من الممكن أن تتركز عملية صنع القرار في رئيس الدولة، كما هو الحال في معظم الدول النامية[1].

فبالانتقال إلى الدبلوماسية الجزائرية يمكن النظر إلى الدبلوماسية الجزائرية على أنها عمل يطبعه الطابع الشخصي. إضافة إلى سيطرة السلطة التنفيذية وبالتحديد الرئاسة، على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.ومن الناحية العملية يمكن القول أن السياسة الخارجية هي مسألة فصلت فيها الدساتير والمواثيق الوطنية الجزائرية، إذ اعتبرت البرلمان والرئاسة والوزارات السيادية(الدفاع، الخارجية، الاقتصاد، الداخلية، العدالة...) بمثابة المؤسسات الراسمة للسياسة الخارجية، إلا أنه من بين كل هذه الأجهزة تظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها المتحكم في عملية القرار السياسي. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دساتير الجزائرية المختلفة، مثل دستور 1964م، 1976م، 1989م، والتي منحت سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية. أما بشأن اتخاذ القرار بشكل عام وعبر مراحل تطور المجتمع الجزائري، فإنه ومن الناحية العملية يبدو أن صنعه يقتصر على بعض الأشخاص، وما يزيد المشكلة تعقيدا أن هؤلاء الأشخاص يصنعون القرار دون دراسة مسبقة تقوم بها أجهزة أو معاهد جامعية مختصة[2]،أما فيما يخص الدستور الجزائري الحديث 2016مفإنه يعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية إذ تنص المادة "91" على أن رئيس الدولة هو من يقرر السياسة الخارجية ويوجهها، كما يقوم بإبرام المعاهدات الدولية ويصادق عليها، وبالإضافة

---

[1] أحمد عارف كفارنة، العوامل **المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، دراسات دولية ، العدد 42، ص 20.

[2] محمد بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك** في : الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 153، ص 155.

على أنه هو من يقوم بتعيين المبعوثين الدبلوماسيين والسفراء، فإن رئيس الجمهورية هو الذي يجسد الدولة خارج البلاد حسب المادة "84"[1].

خاصية الستاتيك والثبات في مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

إن الثبات على المبادئ هي من أبرز سمات الدبلوماسية الجزائرية، حيث ومنذ الاستقلال لم تعدل الدبلوماسية الجزائرية عن مبادئها ولم تغير منها، وبقيت تعمل وفقها إلى غاية اليوم رغم التحولات التي طرأت على الدولة الجزائرية.

إن قضية التحول أو الثبوت على المبادئ هي مسألة واضحة في العلاقات الدولية، بحيث لا عدو دائم ولا صديق دائم، كما لا مبادئ ثابتة ولا راسخة في العلاقات الدولية. كل شيء معرض للتحول والتغيير حسب تغير وتحول المصالح.

يمكن وصف الدبلوماسية الجزائرية بأنها دبلوماسية ستاتيكية وغير مرنة، وهذا ما صرح به العديد من وزراء خارجية الجزائر عند حديثهم عن الدبلوماسية الجزائرية بقولهم إن الدبلوماسية الجزائرية ثابتة لا تتغير وستضل على شكلها مهما كان.

إن الثبات على المبادئ في محيط لا يعترف أساسا بمفهوم بالمبادئ، بل ويجعل من المبادئ عبارة عن وسائل لخدمة المصلحة الوطنية، لشيء غريب. خاصة إذا روج لهذه العبارات من خلال الأجهزة الرسمية القائمة على السياسة الخارجية الجزائرية.

لكن ونحن نطرح موضوع الثبات في مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، من الممكن أن يتساءل أي قارئ أو ملاحظ عن هذا الثبات. والإجابة؛ أن الدبلوماسية الجزائرية ظلت هكذا لأن القائمين على السياسة الخارجية ليزالون مترددون حول إمكانية الجزائر من التحرك خارج هذه المبادئ، وما قد يسببه من آثار عن الأمن الوطني من جهة. وعدم القدرة لاحتواء ردود الأفعال الدولية اتجاه هذا الدور نتيجة

[1] **المادة 84 والمادة 91 من الدستور الجزائري.**

للمحيط الإقليمي الهش والظروف الداخلية التي هي غير قائمة على أسس ومرتكزات الدولة الوطنية، من مشروع مجتمع وبناء قوي للدولة ووجود اتصال بين القاعدة والقمة قائم على ثقة قوية وغيرها من العوامل. ومن جهة أخرى هو ضعف الدولة الجزائرية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، الشيء الذي يحول دون تغيير هذه المبادئ، بل يفرض الاحتكام إليها على أساس أنها توفر استمرارية للعمل الدبلوماسي الجزائري وبقاء الدولة. حتى وإن كان هذا التفكير غير قائم على أسس منطقية وإستراتيجية، ولا يرقى لفكر تسيير الدولة.

إن الرجوع إلى التاريخ الجزائري في قضية الاشتراكية– خاصة في وقت الرئيس هواري بومدين– فان دستور الدولة الجزائرية 1976م قد خصص فصلا كاملا للاشتراكية، فمن حيث هذا الدستور كانت تعتبر هذه الأخيرة بمثابة روح الدولة وهي المصدر الأساسي لكل الإجراءات والسياسات التي ستتخذ، بل إن الاشتراكية هي الايديولوجية والمنهج الأساسي للدولة، وهي خيار الشعب، وهي جزء لا يتجزأ من ثورة التحرير واستكمال الاستقلال، حيث تنص المادة "10" على أن الاشتراكية هي اختيار الشعب، وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني. كما أن الاشتراكية نهج لا يمكن التراجع عنه كما نصت نفس المادة من الدستور " **الاشتراكية اخيار الشعب الذي لا رجعة فيه** "[1]، لكن المتمعن في هذه النقطة يجد أن الاشتراكية التي كانت كأيديولوجية وكمبدأ لا يمكن التراجع فيه والذي يمثل ارادة الشعب، أنه غيب تماما اليوم. فأين إذن الثبات في المبادئ الجزائرية؟.

أذن قضية الثبات والتحول في الدبلوماسية الجزائرية تبدو قضية تفوق قدرة وتحكم الجزائر، بحيث أن التخطيط – إن وجد في الدبلوماسية الجزائرية– يبنى وفق مراعات الظروف الإقليمية والدولية أكثر من القناعات والبرامج الداخلية، ولعل أكثر ما زاد من تعميق هذه الظاهرة هو الوضع الداخلي الجزائري.

---

[1] **الدستور الجزائري 1976م، المادة رقم 10.**

فالتحول من الاشتراكية للرأسمالية كان نتيجة للمشروطية السياسية التي فرضت على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، فمن خلال الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها هذه المؤسسة الدولية، تحولت الجزائر من الاشتراكية إلى الرأسمالية دون مراعاة الظروف الداخلية للدولة، وهذا ما أوقع الجزائر في تناقض من حيث العمل الدبلوماسي.

على الرغم من الأسباب والدوافع التي قدمت لتبرير أو تفسير، تبني الدولة الجزائرية للنموذج الاشتراكي باعتباره خيارا لا رجعة فيه بعد الاستقلال. ولقد كان هذا الاختيار تراجع وانقلاب على ما جاء في بيان أول نوفمبر، والمتمثل في إقامة دولة جزائرية مؤطرة بالمبادئ الإسلامية. إن هذا التحول وبغض النظر عن دوافعه السياسية والإيديولوجية، وسياقاته الإقليمية والدولية، فهو يعبر عن تذبذب وضبابية في الرؤية الواعية المتعلقة ببناء دولة ما بعد الاستعمار، وهذا طبعا ما انعكس على مجمل السياسات العامة الوطنية، والخيارات الإستراتيجية. فنتيجة لأحداث الخامس من أكتوبر 1988م قذفت السلطة الحاكمة في الجزائر بحزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية– المفروضة من الخارج– أرخت لمرحلة جديدة من عمر الدولة الجزائرية، استنادا إلى مقاربة متطرفة تدين الماضي بمحاسنه ومساوئه، كانت خلاصتها الدعوة إلى تبني النظام النقيض آلا وهو النظام الرأسمالي، وتقديمه بأنه البديل الحتمي[1]. وعلى هذا يبدو أن خاصية الثبات والستاتيك في الدبلوماسية الجزائرية، هي الأخرى خاضعة للمتغيرات الخارجية أكثر منها الداخلية.

[1] صالح دعاس عميور، مأزق التنمية في الجزائر، مقال منشور على الموقع التالي :**http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf**

سيطرة المصالح المعنوية على حساب المصالح المادية:

تسعى الدول –سواء الضعيفة أو القوية– من خلال سياستها الخارجية إلى اكتساب سمعة في النظام الدولي، نتيجة لما تقدمه هذه الأخيرة من مكاسب في العلاقات الدولية، خاصة من حيث الزيادة في القدرة على تعبئة الرأي العام، وتمرير السياسات وتبريرها.

فغالبا ما تعمل الدول على عامل السمعة الدولية من خلال خطاباتها، وتوضيح توجهاتها للرأي العالم الدولي، وذلك محاولة منها لكسب السمعة التي تكسب بدورها عامل الشرعية لهذه الدولة، خاصة إذا انتقلنا لمجال النزاعات والحروب.فعادة ما تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية باسم حماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين، ومن جهة أخرى تروج من خلال خطاباتها على أنها الدولة الراعية للديمقراطية وتنمية اقتصاديات الدول النامية. وذلك من أجل بناء سمعة في النظام الدولي وتبرير السياسات، وعلى هذا عادة ما تتخوف الدول في النظام الدولي من فقدام سمعتها؛وعلى هذا الأساس حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الخسائر التي تلقتها في الفيتنام، أن توضح للعالم أنه ليس تراجع في قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هي سياسة جديدة تعتمدها أمريكا، وذلك خوفا على سمعتها الدولية.

هذا السلوك ليس خاص بالولايات المتحدة الأمريكية، بل جل الدول عادة ما تسير على هذا النحو، وهو ما قام به نابليون لإخفاء أهدافه التوسعية وتوسيع سمعته الدولية آنذاك، من أجل تسهيل مهمة الاستحواذ على أكبر قدر من الأقاليم، مع الحفاظ على صورة فرنسا الحسنة.

ما يمكن التلميح إليه هو أن قضية السمعة في العلاقات الدولية تعتبر وسيلة وهدف في نفس الوقت؛ خاصة إذا تكلمنا على الدول الكبرى والتي غالبا ما تملك برنامج سياسي ذات طبيعة جيوبوليتيكية أو جيوستراتيجية. وبالتالي فغالبا ما تستخدم الدول هذا العامل لتحقيق مكاسب في النظام الدولي أو تجنب خسائر محتملة. لكن بالنسبة للحالة الجزائرية، فعلاوة على السمعة الطيبة الواسعة

التي امتلكتها الجزائر بفعل ثورة التحرير، تعززت سمعة الجزائر من خلال مساندتها لحركات التحرر وللشعوب المكافحة من أجل استعادة سيادتها، وأيضا من خلال قرارات التأميم التاريخية، والتحولات التي باشرتها على الصعيد الداخلي[1]، إلا أن الجزائر لم تهتم لفترة طويلة بالمصالح الاقتصادية والمادية، فقد كانت معظم تحركاتها خالية من الأطماع الاقتصادية والتجارية، ومن جهة أخرى اهتمت الجزائر بالمسائل الأيديولوجية أساسا؛ ولا شك أنها كانت مفيدة وحققت مصالح مهمة وعديدة، ولكنها كانت في غالبيتها مصالح غير مادية؛ مصالح أدبية ووزن سياسي وشهرة دولية تحدث عنها أكثر من طرف دولي ومراكز بحث وغيرها، وكان من المفروض أن ينبع هذا المكسب عمل آخر لا يقل أهمية، وهو فتح المجال لتسويق البضائع الجزائرية وتهيئة الطريق أمام رجال الأعمال وتمكين المؤسسات الجزائرية المختلفة من عقد اتفاقيات وانجاز مشاريع في الخارج. لكن عوض هذا خسرت الجزائر أموال معتبرة من أجل كسب السمعة والشهرة الدولية، والتي لم تعد عليها بأي مكسب مادي واحد ولو بالشيء القليل. وهذا ما يفسر الضعف و الخسائر الراهنة بملايين الدولارات التي تتم في إطار المعاملات التجارية مع الخارج، وخاصة مع فرنسا التي تأخذ من معاملاتها التجارية مع الجزائر مبالغ مهمة قدرت بـ 6037 مليون فرنك[2].

---

[1] محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الإرترية،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 47–48.

[2] محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية احباط طموح قوة اقليمية افتراضية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص139– 140.

الحياد كسمة للدبلوماسية الجزائرية:

يعرف الحياد بعدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة، والحياد الإيجابي (في السياسة الدولية)؛ هي ألا تتحيز الدولة لإحدى الدول المتخاصمة مع مشاركتها لسائر الدول فيما يحفظ السلم العام[1].

فالحياد بصورة عامة يعني عدم التحيز لأجل غير محدود، وهو الرغبة في التجرد والاستتكاف عن مناصرة جانب دون آخر، ومن الناحية السياسية يعتبر الحياد إمكانية من الإمكانيات الخيار التي يحق للدول اللجوء إليها في حال قيام نزاع مسلح لا يعنيها أو لا يتعلق بها بصورة مباشرة.

يمكن القول أن للحياد علاقة بمصالح الدول المباشر، فبعض الدول لا تهتم بنتيجة النزاع بسبب بعدها عن مسرح الأحداث – مثل عزلة الولايات المتحدة الأمريكية منذ إعلان مبدأ مونرو إلى غاية 1917م– وبعض الدول تتخذ الحياد بسبب ضعفها – مثل الدانمارك عام 1870م– وبعض الدول تعتقد أن حيادها سيؤمن لها مصالح تجارية واقتصادية هامة – الاتحاد السويسري والسويد–فالحياد الايجابي هو نهج سياسي يقتضي من الدولة التي تسير عليه أن تتفاعل سياسيا مع الأحداث العالمية وأن تشارك في حل مشكلات المجتمع الدولي، على أساس عدم الانحياز وحسبما تمليه مبادئ العدالة الدولية بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والسلام العالميين.

فبجانب الحياد الإيجابي هناك الحياد الدائم، والذي يعتبر كمركز قانوني تتعهد فيه الدولة بالبقاء بعيدة عن الحروب، وأن لا تلجأ إلى القوة إلا دفعا عن استقلالها وحفاظا على أرضها. مقابل امتناع الدول الأخرى عن الاعتداء عليها بأي صورة كانت[1].

---

[1]معنى الحياد في قاموس المعجم الوسيط، على الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF

فاستنتاجا من هذا يمن القول أن الجزائر تمزج بين الحياد الإيجابي والحياد الدائم، وذلك من خلال عدم انحيازها لأي طرف كان في التفاعلات الدولية خاصة في وقت النزاعات والحروب، كما تشارك في العديد من القضايا الدولية، وتعمل على تسوية العديد من النزاعات الإقليمية والدولية، وكل هذا وقف مبدأ عدم اللجوء إلى القوة إلى في حالة الدفاع عن استقلالها وأرضها وسيادتها، ووفق سياسة عدم الانحياز.

أن مرور الجزائر بمرحلة من الاستعمار وسيطرة أجنبية، كانت العامل الدافع لتبني الجزائر لسياسة الحياد وذلك من أجل نيلها للاستقلال والتحرر من الامبريالية ومساندة الشعوب المستعمرة من أجل نيل سيادتها، وفضلا عن هذا فان الوضع الداخلي* والإقليمي الجزائري – كما أشرما سابقا– قد ساهم في تثبيت هذا الخيار– كما أشرنا سابقا– بالإضافة إلى البيئة الدولية التي وجدت الجزائر نفسها محاصرة بين قطبين متصارعين على الزعامة الدولية، حيث نشأ مفهوم عدم الانحياز بتأثير من الجو العام الذي كان يسود العلاقات الدولية بسبب الحرب الباردة وقد تجسد بشكل عملي لأول مرة في مؤتمر باندونغ[2].وعلى هذا الأساس فالنضال الجزائري من أجل ودخولها ضمن حقل الدول الطامحة للاستقلال جعل من الحياد كضرورة للسياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما مكنها من كسب حلفاء جدد في العديد من المناطق في العالم – قبل وبعد الاستقلال– كما مكنها من الولوج داخل النظام الدولي

---

[1] **موسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكياني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط4، 2001، ص 594، ص 596، ص 597.

* " إن الوضع الاقتصادي للجزائر وعدم قدرتها على الاكتفاء الذاتي، شكل عامل ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي إلى تبني الحياد كخيار وهدف استراتيجي، لضمان حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية والاقتصادية التي تنتج غالبا بسبب مواقف سياسية أو تشكيل تحالفات متضادة مع طرف دون آخر"، للمزيد أنظرالمرجع رقم... نقلا عن حسين بهلول، **الجزائر بين الأزمة السياسية والإقتصادية**، مطبعة حلب، 1993، ص 182.

[2] موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكياني، **المرجع نفسه**، ص 596.

كدولة فاعل. فسياسة الحياد أعطت الجزائر مكانة هامة في حركة عدم الانحياز، كما جعلتها رائدة في مجال حل النزاعات الدولية[1].

[1]مبارك بردان فلاح، **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 2017، ص ص 86-87.

المبحث الثاني: تفعيل مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعض القضايا الدولية

يعالج هذا المبحث المحاور أو الأطر الكبيرة للنشاط الدبلوماسي الجزائري، والتي غالبا ما تنشط في إطارها، وقد قسمناها إلى ثلاثة محاور كبيرة تم استساغتها في ثلاثة مطالب أساسية؛ حيث يتطرق المطلب الأول إلى الدبلوماسية الجزائرية أمام القضايا العادلة، أما المطلب الثاني فيدرس مسألتي التنمية والأمن في الدبلوماسية الجزائرية، في حين يترق المطلب الثالث إلى الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات؛ أي مكسب ؟.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية أمام القضايا العادلة – التحرر وتصفية الاستعمار–

إزالة الاستعمار هي العملية التي يتم بموجبها إنهاء السيطرة الأوربية على الأراضي والشعوب الواقعة وراء البحار[1]، وهي العملية التي تصبح فيها المستعمرة (colony) دولة مستقلة ذات سيادة، ويطلق هذا المصطلح – بوجه عام – على انهيار الإمبريالية[2].

وباعتبار الجزائر جزأ من القارة الأفريقية، فقد عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري كثافة من حيث دعم حركات التحرر في القارة الأفريقية، حيث بدأ هذا الدعم قبل استقلال الجزائر من خلال الانخراط في المؤتمرات واللقاءات المناهضة للإمبريالية، ,استمر هذا الدعم إلى ما وراء استقلال الجزائر.

تضافرت عدة عوامل خارجية وداخلية في تبلور الفكر التحرري، فالعوامل الخارجية تجسدت في حركة الجامعة الأفريقية والتي تهدف إلى وحدة الشعوب الأفريقية والتعريف بثقافتها والعمل على بناء صرحها الحضاري[3]، ففي إطار مناهضة الاستعمار في القارة الأفريقية، حاولت الجزائر الدخول في حملة تصفية الاستعمار ضمن إطارها الإقليمي من أجل الاستفادة من صوت الإجماع حول قضية الاستعمار؛ وذلك لتحقيق هدفين في آن واحد؛ أولهما دعم حركات التحرر من خلال التعاون والتنسيق

---

[1] **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004،ص 159.

[2] حسب تعريف معجم بلاكويل للعلوم السياسية.

[3] نور الدين بن قويدر، **المد التحرري وتراجع الاستعمار في القارة الأفريقية**، مجلة دراسات أفريقية، ص 56.

فيما بينها، ومن ناحية أخرى حاولت الدبلوماسية الجزائرية من خلال هذا العمل تدويل القضية الجزائرية. إضافة إلى هذا فإن إن الروابط التاريخية التي تربط الجزائر بإفريقيا قد جعلت قيادتها الثورية توظف أدواتها الدبلوماسية لخدمة القضية الجزائرية وتكريس مبدأ التضامن الإفريقي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية –نذكر منها مؤتمر آكرا 1958، مؤتمر منروفيا 1959، مؤتمر لاغوس جانفي 1960 ومؤتمر تونس سنة 1961 م–

استفادة مقاتلي الحركات التحررية من التدريب العسكري في الأراضي الجزائرية مثل زعيم جنوب أفريقيا نلسون مانديلا و سامورا ماشل، إضافة إلى هذاكان للجزائر جهازا أو قسما خاصا تابع لجبهة التحرير الوطني ورئاسة الجمهورية –برئاسة جلول ملايكة– أوكلت إليه مهمة التنسيق مع حركات التحرر الإفريقية حيث يتوافد عليه زعماء الحركات التحررية لتنشيط المؤتمرات الصحفية أو الإدلاء بتصريحات سياسية. كل هذا جعل من الزعيم أملكار كابرال يصف الجزائر بمكة الأحرار.

بذلت الدبلوماسية الجزائرية مجهودات جبارة في سبيل الدعوة إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها* بل كانت ترى أن هذا المبدأ هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي بغية تحقيق تصفية الاستعمار[1].

* من خلال مؤتمر فيرساي قدم الأمير خالد عريضة – موجهة أساسا إلى الرئيس ويلسون– هاجم فيها الاستعمار الفرنسي ولفت فيها نظر الساسة في العالم إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري، وذكر بالتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الأولى لكي تنتصر العدالة والحرية وشارك فيها إلى جانب الحلفاء، كما تضمنت العريضة جملة من المطالب كان من أهمها المطالبة بتطبيق تصريح "ويلسون" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صاحب فكرة حق تقرير المصير والداعي لتأسيس عصبة الأمم. للاطلاع أكثر راجع: مجلة العلوم الانسانية، مسعود دخالة، **الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الوطني الاستقلالي (1919– 1954)**، عدد 46، ديسمبر 2016، المجلد ب، ص 441.

وفي فترة السبعينات التي عرفت فيها السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا مكثفا في عهد الرئيس هواري بومدين وبقيادة وزيره للخارجية عبد العزيز بوتفليقة لعبت الجزائر دورا كبيرا في الدفاع عن القضايا الإفريقية في إطار إثارة موضوع التعاون جنوب جنوب وذلك في ظل حركة عدم الإنحياز التي كانت الجزائر عضوا فعالا بها ، حيث تبنت المطالب العربية والإفريقية الهادفة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على التعاون جنوب جنوب، وذلك كوسيلة للتخلص من الهيمنة الغربية على النظام الاقتصادي العالمي والذي أصبحت فيه دول العالم الثالث بمن فيه إفريقيا دولا تابعة[2].

علاوة على هذا لعبت الجزائر دورا كبيرا في مجابهة التمييز العنصري لا سيما في زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية، فبعد أن تعددت مظاهر سياسة سميث العنصرية في روديسيا (زيمبابوي حاليا) وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية وفي مجال التعليم ضد 90 بالمائة من الأفريقيين السود الذين يمثلون الأغلبية في وطنهم لصالح الأقلية البيضاء المستوطنة[3]. وبمجرد إعلان إين سميث إستقلال النظام العنصري في روديسيا الجنوبية سنة 1965م، تحركت الدبلوماسية الجزائرية وأعلنت رفقة تسع دول افريقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا. كما سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى البحث عن الميكانيزمات السياسية لفرض عقوبات على نظام جنوب أفريقيا العنصري وعزله عن الساحة الدولية،

---

[1] منصف بكاي، دور الجزائر ودبلوماسيتها في تحرير إفريقيا، على الموقع الإلكتروني التالي: **https://army-tech.net/forum/index.php?threads/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.12001/**

[2] وهيبة دالع، **السياسة الجزائرية اتجاه أفريقيا (1999-2016)**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 7، جوان 2015، ص 12.

[3] مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، جمال الدين عمراوي، **مظاهر التمييز العنصري في روديسيا الجنوبية 1923-1965**، العدد 19، أفريل 2016، ص 11.

وعلى هذا وسعيا منها تمكنت الجزائر في سنة 1974م من ترأس الدورة 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وقامت بطرد نظام جنوب أفريقيا العنصري من الجمعية العامة[1].

المطلب الثاني: مسألتي التنمية والأمن في الدبلوماسية الجزائرية

يمكن النظر إلى الأمن والتنمية كأهم القضايا في حياة البشر، حيث قامت عليهما مختلف التفاعلات البشرية منذ عصر المشاعية إلى يومنا هذا، ورغم التطور الحاصل في طبيعة العلاقات بين البشر وما صاحبها من بروز ظواهر جديدة في إطار هذه العلاقات، إلا أنه يمكن النظر إلى الأمن والتنمية بمثابة المتغيرات التي تحرك التفاعلات فيما بين البشر.

وعلى هذا الأساس لا يمكن إغفال أن فكرة إقامة الدولة كان أساسا للحفاظ على هذين المتغيرين وتمكين الجماعة منهما في مقابل استمرار الجهة الحاكمة في مواصلة فرض سلطتها ونفوذها والتعبير عن قوتها ولو بأشكال ونسب مختلفة.

ومن هذا المنطلق فكر القوي أثناء فترة قوته وخوفه من فقدانها لأسباب طارئة لا يمكن تجنبها – كالمرض والشيخوخة والظهور المفاجئ لقوي آخر– فكر بالحفاظ على ديمومة قوته بشكل آخر، فقام بإبرام عقد مع الفريق الضعيف يقضي بأن يحد القوي من بطشه أي من حقه، ويتعهد للضعيف بالمحافظة على سلامته وأمنه وقوته، مقابل تعهد الضعيف بالولاء الدائم للقوي، وهكذا كان منشأ الدولة الأول في التاريخ، ومنشأ الحقوق الوضعية القانونية[2].

---

[1] منصف بكاي، **دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية**، مجلة دراسات أفريقية، ص 2.

[2] موسوعة عالم السياسة تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

يمكن القول أن هناك علاقة ترابطية بين الامن والتنمية، وهو الامر الذي تنبه إليه علماء مدرسة الحاجة في حقل الصراع الدولي والتنمية الدولية التي ظهرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي. حيث ربط علماء مثل آزار (Azar) بيرتون (Burton) وغيرهما بين درجة نجاح الدولة في كفاية وتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنيين (من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية ... الخ) وبين إنخفاض أو ارتفاع وتيرة انفجار الصراعات الاجتماعية الممتدة في العالم النامي . وربط عالم الاقتصاد آمارتيا سين (Sen) بنيوياً بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه, عندما أعتبر أن الامن يعني 'التحرر من الخوف' وبأن التنمية تعني 'التحرر من الحاجة'. ورغم كل هذه المحاولات الريادية إلا أن سيادة صراعات القوى طوال الحرب الباردة ساهمت إلى حد كبير في تقليل الاهتمام الاكاديمي بدراسة العلاقة بين التنمية والأمن، بل أن كثير من الباحثين أعتبر دراسة موضوع مثل الأمن البشري ينتمي لحقل التنمية الدولية أكثر من انتمائه لحقل الدراسات السياسية أو الأمنية[1].

إن هذا الترابط الكبير بين الأمن والتنمية أدى بالعديد من الدول –خاصة دول العالم الثالث– إلى الدخول في نقاش حول أولوية التنمية على الأمن أم أولوية الأمن على التنمية، فهناك من خلص إلى ضرورة البدء بالتنمية كضرورة حتمية للوصول إلى الأمن، وهناك من أيقن بحتمية وجود الأمن لتحقيق التنمية، وهناك من يرى في ضرورة الاقتداء بنموذج ناجح في النظام الدولي والعمل وفق مساره. لكن يبدو أن مثل هذه المسائل في العلاقات الدولية لا يمكن الجزم فيها، كما لا يمكن من ناحية أخرى العمل وفق نموذج معين في العلاقات الدولية؛وذلك لاختلاف الظروف والمعطيات من منطقة لأخرى، فنجاح طرح ما أو نموذج ما في منطقة معينة، لا يعني بالضرورة نجاحه في منطقة أخرى.

ويبدو من الوهلة الأولى أن الدبلوماسية الجزائرية قد اتخذت موقفا واضحا في مسألة الأمن والتنمية، وذلك بإعطائها الأولوية للأمن على حساب التنمية، بحيث وبعد الاستقلال جعلت الحكومة

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية. **المركز العربي لأبحاث دراسات السياسات**، مارس 2012، ص 23.

القائمة من الحدود وسلامة الأراضي والسيادة الوطنية كركائز أساسية لسياستها الداخلية والخارجية، وذلك لأسباب عدة أهمها الظروف الإقليمية التي تحيط بالجزائر؛ فوجود عدم الثقة الدائم بين الدول المغاربية ويضاف لها نزاع الصحراء الغربية، بالإضافة إلى عدم استقرار منطقة الساحل المجاورة والظهور المستمر والمتزايد للجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[1]، فهذه الظروف مجتمعة عملت على التعميق من الفجوة الموجودة بين الدول المجاورة،وإعاقة حسن العلاقات أوانتهاج سياسات تنموية مشتركة؛ وذلك لوجود تهديد مباشر للأمن القومي لكل وحدة من جهة، ولصعوبة استمرار أو تكملة أي مشروع تنموي مشترك نتيجة لعوائق سياسية وأمنية*.

نتيجة لما مرت به الجزائر من صراعات داخلية في تاريخها–بدءا بالتعامل مع القوى الاستعمارية، تم الصراعات العديدة داخل الحركة الوطنية، ثم إدارة الجزائر لما عرفته طيلة عشر سنوات تقريبا عرفت فيها الجزائر الظاهرة الإرهابية–أكسبها نوع من الخبرة في التعامل مع الإرهاب، وهذا ما جعل العديد من الأطراف تعقد اتفاقيات تعاون مع الجزائر في مجال محاربة الإرهاب. وفي هذا السياق قامت الجزائر بعدة جهود إقليميا ودوليا، فقد تم التوقيع بالجزائر على الاتفاقية الأفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1999م، كما تم وضع مخطط أفريقي بالجزائر بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي سنة 2002م، وفي سنة 2010م سعت ودعت الجزائر إلى ضرورة التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، وتمت الموافقة على هذه الرؤى

---

[1]تقرير بعنوان: **منظور سياسة الأمن القومي: الجزائر**. مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة في جنيف، ص 5، ص 7. صدرت هذه الوثيقة نتيجة عن مساهمة للمناقشات في مؤتمر "إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا"، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة جنيف (أقيم المؤتمر يومي23 و24 نوفمبر 2010 بالمغرب).

*فمن خلال التجارب التكاملية كان الاستمرار في التجربة والانتقال من مستوى لآخر صعب جدا، وذلك بوجود تحديات وتهديدات أمنية؛ فمثلا الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى السوق المشتركة وما يترتب عليها من فتح الحدود وفتح مجال واسع أمام حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وغيرها، جعل هذا الانتقال شبه مستحيلا لصعوبة مراقبة الأفراد والأموال عند انتقالها خاصة مع وجود تهديدات عدة مثل الجريمة المنظمة والتهريب والإرهاب.

خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي ، وكللت باجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر – مالي – النيجر) في الساحل الأفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011، واتفقوا على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود، كما تمكنت الجزائر من أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم وتحرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها التنظيمات الإرهابية في المنطقية وتم ذلك على مستوى مجلس الأمن 2009م[1].

ومن الواضح أن الدبلوماسية الجزائر تتبنى الحوار والتفاوض وترجيح الحل السلمي في جميع القضايا الدولية، إلا أنها وفي تعاملها مع الإرهاب تأخذ بجميع الوسائل المتاحة من أجل الحد من الظاهرة الإرهابية حتى وإن اقتضى ذلك استخدام القوات العسكرية، بالرغم من التماسها بدأ ذي بدأ الحوار كوسيلة لمكافحة الإرهاب.

ففي 2003م قامت الجماعات السلفية (جيش القاعدة في المغرب الإسلامي سابقا)، باختطاف 32 سائحا من جنسيات مختلفة (ألمانيا، سويسرا، هولندا، النمسا)، فقد تمت إدارة الوضع من خلال القيام بعملية عسكرية من قبل القوات الجزائرية، ومن خلال هذه العملية تم إطلاق سراح كل الرهائن ما عدى وفاة رهينة واحدة نتيجة تعرضها لضربة شمس، مع حصول الخاطفين على 5 ملايين أورو من الدول التي تتبع لها الرهائن. نفس الشيء حدث في سنة 2013م أين تم اقتحام الموقع البترولي بعين أمناس، حيث تم من خلال هذا العمل الإرهابي احتجاز رهائن من جزائريين وأمريكيين وماليزيين وفرنسيين وبلجيكيين ونرويجيين ويابانيين، من قبل جماعة إرهابية المسماة الموقعون بالدم. فبعد معاينة

[1] آدم قبي، **آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، سبتمبر 2017، ص 517.

الوضع قامت قوات الجيش الجزائري بعملية عسكرية تم فيها سقوط 38 قتيل من الرهائن من جنسيات مختلفة بما فيهم جزائريين، والقضاء على 29 إرهابيا وتسجيل سبعة مفقودين[1].

وعلى هذا الأساس سعت الجزائر إلى تعزيز قدراتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال رفع ميزانية الأمن والدفاع لتتجاوز حاجز الـ 20 مليار دولار سنويا، بعدما كانت لا تزيد عن 15 مليار دولار في 2013، وزيادة القوة البشرية لأجهزة الأمن والجيش؛ ففي حين تجاوز عدد ضباط وأفراد الجيش حاجز 500 ألف فرد، وصل عدد عناصر الشرطة لنحو 210 ألف فرد. اضافة إلى هذا قامت الجزائر برفع كفاءة عناصر الشرطة والجيش العاملين في مجال مكافحة الإرهاب، عبر تنفيذ عدد من البرامج التدريبية الوطنية والمشتركة، فضلا عن تحديث منظومة التسليح المستخدمة في المجال ذاته، حيث أولت الجزائر اهتمامًا واضحًا بأسلحة مكافحة الإرهاب على حساب الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة [2].

وفي هذا الإطار صرح وزير الشؤون الخارجية الجزائري"مساهل" أثناء المناقشات في اليونسكو عقب كلمة ألقاها حول اليوم العالمي للعيش معا في سلام 2018م – حيث عرض خلالها التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف– صرح أنه "ليس لدينا **بديل آخر** عن الحوار وأن الانتصار العسكري ليس غاية في حد ذاته ولكن يجب كسب القلوب[3]. إن هذا التصريح وإن جاء في إطار اليوم العالمي للعيش معا في سلام، إلا أن الوزير لم يعرف كيف يعبر عن المقاربة الجزائرية

---

[1] السعيد حرزي، **دور الجزائر في ارساء نظام تجريم الفدية كآلية تكميلية لقرار مجلس الأمن 1373**، مجلة الفكر، العدد 14، ص ص 359، 360.

[2] عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، هاني الأعصر، الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم، على الموقع التالي:**http://acpss.ahram.org.eg/News/16543.aspx** **تاريخ الاطلاع 2018/11/04، على 14:03.**

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **http://www.aps.dz/ar/algerie/55376-2018-04-11-10-09-31**، تاريخ الاطلاع 2018/11/04، على 11:48.

في محاربة الظاهرة الإرهابية، وهذا ما يعبر عن خاصية التناقض التي تقع فيها الجزائر في بعض الأعمال الدبلوماسية، إذ أنه ليس من الممكن التكلم عن الحوار في إطار الحديث عن مكافحة الإرهاب؛ ويبدو جليا أن الوزير حاول إدماج أو إقحام موضوع الحوار وعلاقته بالسلم العالمي وهو موضوع المناسبة– وهذا أمر طبيعي وواضح– لكن ليس من الممكن الربط بين ما سبق وبين مكافحة الجماعات الإرهابية، حيث أن الجزائر تتجه في السياسة الدولية نحو تضييق مجال الحوار مع الطرف الآخر– المتمثل في الإرهاب–المتبني للعنف بكل أشكاله، خاصة وأن الجزائر كانت صاحبة مشروع تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية والتي اعتبرتها كمصدر لتمويل الجماعات الإرهابية.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات؛ أي مكسب ؟

يبدو أن التعامل مع الأزمات والنزاعات الدولية من بين أهم المواضيع المطروحة في العلاقات الدولية، باعتبار أن التاريخ السياسي الدولي يغلب عليه طابع النزاع والحروب على الأمن والسلم. لا تقل هذه الأهمية إذا انتقلنا إلى الدبلوماسية الجزائرية، باعتبار أن النشاط الدبلوماسي الجزائري زاخر بتعامله مع مختلف النزاعات الدولية، حيث كان للدبلوماسية الجزائرية دور كبير في التعامل مثلا مع النزاع الحدودي بين أثيوبيا وأريتيريا، كما كان للجزائر دور محوري في أزمة الرهائن الأمريكيين بإيران، والتوسط بين تونس وليبيا، كما الحال بين العراق وإيران حول شط العرب عام 1975م، وبين ليبيا ومصر 1977م، وكذا التوسط في الحرب العراقية الإيرانية1982م، والتقريب بين الفصائل الفلسطينية1983م. على غرار الدور الذي قامت به الجزائر في الحراك السياسي الأخير الذي عرفته المنطقة العربية بداية من 2011م.

يمكن النظر إلى الحالة الإثيوبية الاريترية على أنها من الحالات المعقدة التي قامت الجزائر بالتعامل معها، باعتبار أن المنطقة تعرف تدخل ونفوذا خارجيا كبيرين خاصة بعد الحرب العالمية

الثانية، إضافة إلى الخلفية التاريخية للمنطقة؛ خاصة لما نتكلم عن تركة التوسع الإمبراطوري الأثيوبي وإخضاع ناس من أمم مختلفة يتكلمون لغة مختلفة وذوي مصادر عيش اقتصادية مختلفة، إضافة إلى الاستعمار الأوربي الموازي للتوسع الإمبراطوري الأثيوبي والمتعاون معه أحيانا، فالاهتمام بالمنطقة قديما وحاضرا كان نتيجة للأهمية الإستراتيجية للمنطقة حيث يظم القرن الأفريقي أثيوبيا والصومال وجيبوتي وارتيريا، ويحاذي الممرات البحرية الحيوية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، اللذين تقع خلفهما شبه الجزيرة العربية وإقليم الخليج. وعند النهاية الجنوبية للبحر الأحمر يقع مضيق باب المندب، أما في نهايته الشمالية فهناك قناة السويس، وكان افتتاح قناة السويس قد عزز ودول القيمة الإستراتيجية والتجارية للأراضي المطلة على البحر الأحمر، وزاد بالتالي إمكانيات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للإقليم[1]. فالاهتمام الدولي بالمنطقة لم يكن اعتباطيا، فبالإضافة إلى ما سبق فالمنطقة نربط بين ثلاثة قارات هي آسيا وأفريقيا وأوربا، كما أنها تشرف على ممرين مائيين في غاية الأهمية، فهي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يعتبر أحد طريقي مرور ناقلات النفط في الخليج والجزيرة العربية إلى الدول الصناعية، بالتالي تشكل المنطقة نقطة ارتكاز برية وبحرية تمكن من التحكم في طريق الملاحة الدولية شمالا وجنوبا وشرقا. كل هذه المتغيرات جعلت من القوى الدولية تهتم اهتماما بالغا بهذه المنطقة، فناهيك عن النفوذ المباشر للدول الاستعمارية التقليدية (ايطاليا، بريطانيا، فرنسا)، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إحكام نفوذها في المنطقة، فالأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ظلت ثابتة بشكل كبير، فهي تسعى إلى حماية

[1] بيركيتها بتيسيلاسي، ترجمة عفيف الرزاز، **الصراع في القرن الأفريقي**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1980، ص- ص 13-14.

خطوط التجارة البحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، بالإضافة إلى محاصرة النظم غير الموالية واحتواءها[1].

وقد حظيت أثيوبيا باهتمام خاص من إسرائيل، إذ ثمة إجماع لدى النخبة وصانع القرار الإسرائيلي على أن أثيوبيا تمتاز بميزات سياسية وجغرافية وعسكرية/أمنية فريدة في نوعها؛ إضافة إلى كونها تعتبر نفسها قلعة في محيط إسلامي لازال يموج بالصراعات، والأزمات، ولا يزال يواجه أنماطاً عديدة من العنف والأزمات المتعددة مما يجعلها المفتاح للتغلغل في إفريقيا من خلال بعض العوامل.

من ناحية أخرى يمكن حصر الدافع وراء التواجد الإسرائيلي في أثيوبيا من خلال عاملين؛ هما مياه النيل، وتقوية التوازن الديمغرافي لجهة اليهود في فلسطين، ويعتبر هذين الدافعين بمثابة الأهداف الإستراتيجية الخفية لإسرائيل في أثيوبيا، فمن خلال هذا التواجد من جهة وبالعب على ورقة المياه من جهة أخرى ستتمكن أيضا من تطويق عدد من البلدان العربية من بينها مصر والسعودية واليمن والسودان، وضرب التحالف المسمى "نادي صنعاء"، حيث تمثل هذه العوامل المرامي الإسرائيلية من تقاربها الحثيث مع إثيوبيا.

كما هو معروف تتميز العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية بتشعب أطرها وتعدد موضوعاتها الشيء الذي يعكس تنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين والذي جاء بفعل إرث تاريخي يرجع إلى خمسينيات القرن الماضي، في الوقت الذي تظل فيه مسألة يهود الفلاشا والمياه والصراع العربي الإسرائيلي هي التي تتبادر إلى الأذهان عندما تثار العلاقة التي تربط إسرائيل بإثيوبيا.

على الرغم من أن العلاقة الإسرائيلية الإثيوبية هي علاقة عادية طبيعية في بعض جوانبها، إلا أنها تعتبر بالنسبة لإسرائيل حيوية وإستراتيجية، وبحسب مراقبين فإن العلاقة الثنائية الإسرائيلية

---

[1] هشام عبد الكريم، **استراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الأفريقي وتأثيرها على الحركات السياسية والأمنية للتوازن الإقليمي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثاني، جانفي 2012، ص 149، ص 155، ص 156.

الإثيوبية لا زال يدور حولها جدل كبير منذ أكثر من نصف قرن بين صعود وهبوط، شهدت أجواء من الهدوء والفتور مع النظام الإثيوبي الحالي إلا أن زيارات المسؤولين الإسرائيليين المتتالية إلى إثيوبيا أعطى هذه العلاقات زخماً وأبعاداً جديدة بعودة هذه العلاقات إلى عهدها الطبيعي[1].

إن ذكر هذه العوامل كلها لم يكن الهدف منه حصر لعوامل تعقيد الحالة الأثيوبية الأريتيرية فقط، وإنما لتبيان البيئة المعقدة التي ستتعامل الدبلوماسية الجزائرية معها، ولهذا غالبا ما يتبادر في أذهاننا كيف يمكن للجزائر أن تتعامل في مثل هذه الحالات والحالات المشابهة خاصة تلك التي تكون ذات اهتمام مباشر بالقوى الكبرى.

لقد سعت الجزائر أن يتم حل مشاكل القرن الأفريقي في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وبعيدا عن التنافس الدولي، ومن خلال هذا تمكنت الجزائر أثناء انعقاد مؤتمر أواقادوق(Ouagadougou) الرابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1998م، من أن تحصل على موافقة الدول الأعضاء من أجل تنظيم واستقبال المؤتمر المقبل لهذه المنظمة على أرضها، وهذا كان في جو ساده الشك حول قدرة الجزائر على أداء دورا ايجابيا في المنطقة باعتبار أن الجزائر في مرحلة يميزها التفكك الداخلي للدولة على كل الأصعدة. وقبيل انعقاد المؤتمر جرى انتخاب رئيس جديد للجزائر – عبد العزيز بوتفليقة – الذي أعطى أهمية بالغة للدبلوماسية الجزائرية، وعلى هذا الأساس فقد تم الاهتمام بهذا المؤتمر اهتماما بالغ وسخر له كل الإمكانيات، والذي سيتم من خلاله طلب الجزائر الوساطة نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية في النزاع الأثيوبي الأرتيري، على اعتقاد أنه بداية لإعادة الاعتبار للدولة الجزائرية في الخارج، ولهذا تحملت الجزائر تكلفة المؤتمر 35 للمنظمة، والذي وصلت تكلفته إلى 50 مليون دولار أمريكي، وهذا سعت الجزائر للتغلب على كل العوائق والعقبات الموجودة آنذاك، وأن تدير

[1] خالد وليد محمود، "التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء.. أثيوبيا دراسة حالة"، مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/2012124112751652.htm

المؤتمر بنجاح وهذا ما أثار انتباه العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. **وقد انتهى المؤتمر ولم تتحصل الجزائر سوى على وعود من قبل إثيوبيا وإرتريا، وفقرة من البيان الختامي تؤكد على الحل السلمي للنزاع* في القرن الأفريقي وضرورة مواصلة الجزائر وساطتها هناك، وهذا في الوقت الذي أصبحت فيه الجزائر مكلفة رسميا من قبل المجموعة الأفريقية لأداء نيابة عنها وساطة في القرن الأفريقي بغاية إيجاد حل سلمي هناك**[1].

رغم الطبيعة المعقدة لبيئة النزاع الحدودي بين أثيوبيا وأريتيريا، والذي تصاعد لغاية الحرب بين البلدين، تمكن البلدان من خلال الوساطة الجزائرية** من عقد اتفاق الجزائر في 8 يونيو 2000م، ثم توقيع اتفاق سلام شامل في الجزائر في 12 ديسمبر 2000م، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[2].

أما في أزمة الرهائن الأمريكيين بإيران، حيث قامت مجموعة من المتظاهرين المسلحين باقتحام السفارة الأمريكية في طهران في 4 نوفمبر 1979م، واحتجاز موظفين دبلوماسيين كرهائن هناك. وهكذا بدأت أزمة سياسية حادة بين البلدين،وبما أن السفارة الأمريكية في إيران لم تعد تعمل، فقد غادر مبعوثان رئاسيان واشنطن في 6 نوفمبر 1979م إلى طهران. بتفويض من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للاحتجاج بقوة ضد موقف السلطات الإيرانية، للمطالبة بالإفراج عن الرهائن واستكشاف

---

* وهذا ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند حديثة عن النزاع الأثيوبي الأرتيري، بتأكيده على أن يكون الحل حلا سلميا يسود مساره الحوار والتفاهم، بدل التصادم والتنافر. وهو السبيل الوحيد لتسوية هذا النزاع وباقي النزاعات في أفريقيا.

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى القوى الصغرى في القرن الأفريقي**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 105-113.

** سادت الوساطة الجزائرية في هذا النزاع ظروف صعبة كادت أن نفشل مساعي الجزائر في التعامل مع هذا النزاع، إلى أن اهتمام الجزائر بهذا النزاع وإرادتها في إيجاد تسوية له – باعتباره يعيد الاعتبار للدبلوماسية الجزائرية والدولة ما بعد الأزمة– جعل الدولة آنذاك تسخر كل الإمكانيات والمجهودات والطاقات المتوفرة من أجل تجاوز العقبات ولاستمرار في العمل. وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الأخير من هذه الأطروحة.

[2] فارس مظلوم مكي عريم العاني، **الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الأفريقي دراسة في الجغرافيا السياسية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 38.

الطرق المختلفة التي يحتمل أن تحل الأزمة. ومع ذلك، لا يمكن لمبعوثي الولايات المتحدة أن ينجزوا مهمتهم، لأن تسليم الشاه السابق أصبح الآن شرطا لا بد منه لفتح أي مفاوضات بين البلدين[1].وبعد قيام الولايات المتحدة بمختلف المجهودات– التفاوض، المساعي الحميدة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وغيرها – من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة وإطلاق سراح الرهائن والتي وصلت لحد قيامها بعملية عسكرية سميت بعملية مخلب النسرفي 1980محيث بدأت القوات الأميركية بعملية تحرير الرهائن ولكنها فشلت في منتصف الطريق وخسرت ثلاث طائرات وكانت تلك العملية إحدى أسباب خسارة جيمي كارتر لصالح رونالد ريجان[2]. وبفشل مختلف الجهود تم اللجوء إلى الوساطة الجزائرية هنا حيث تم التوصل إلى حل وعقد اتفاق في الجزائر وتم بذلك تحرير الرهائن.

المسألة اللبنانية هي الأخرى من الحالات التي تعاملت معها الدبلوماسية الجزائرية ولعبت فيها أدوارا مختلفة، وكانت الجزائر عندما انفجرت الحرب الأهلية اللبنانية تجهل على ما يبدو خفايا المجتمع اللبناني، و هذا ما قد يفسر عدم إبدائها في البداية رأيا صريحا.

هذا التعقيد في البيئة الداخلية اللبنانية حال دون تدخل الجزائر في المسألة اللبنانية، وهذا أمر طبيعي عادة ما يحدث في سلوك الدول الخارجي. ومن جهة أخرى فإن عدم التدخل الجزائري كان نتيجة لانشغال الجزائر عندئذ بالقضية الصحراوية التي تزامنت مع الأزمة اللبنانية. غير أم ذلك لا

---

[1]Arbour, J. (1980). Aspects juridiques de la crise américanoiranienne. Les Cahiers de droit, 21(2), 367–397.sur :**https:// doi.org/10.7202/042389ar** le 12/11/2018 a 11h:48m

[2]أزمة الرهائن والمحاولات الأمريكية لمواجهتها، على:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/18/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%AA%D9%87%D8%A7

يعني أمها تجاهلت المسألة، بل كل ما في الأمر أنها أعطت لنفسها مهلة وهيأت نفسها لمعرفة المجتمع اللبناني وقواه الظاهرة و الخفية المتحكمة فيه؛ فاتصلت بالقوى السياسية و الدينية و بالكنيسة و أقامت معها علاقات مميزة. حتى انتهى الأمر بها إلى أن تصبح الدول القلائل التي تتمتع بثقل واضح هناك، ولعل هذا هو الذي أدى ببعض الدول الكبرى، كفرنسا مثلا أن تطلب منها التوسط للإفراج عن بعض الرهائن المحتجزين في بيروت.

وعلى امتداد خمسة عشر سنة (عمر الحرب الأهلية اللبنانية)، كانت الجزائر تتمتع بنفوذ كبير في أوساط جميع القوى اللبنانية؛ وهذا ما لم تستطع الوصول إليه أي دولة حتى سوريا التي بقيت مرفوضة من قبل العديد من القوى اللبنانية، باعتبار أن التدخل السوري في لبنان لم يكن يروق الحكومة الأطراف اللبنانية، وكذا الحال بالنسبة للجزائر؛ فهي الأخرى كانت رافضة لطريقة التدخل المباشر لسوريا في لبنان*، إلا أن سوريا لم تتخل عن موقفها إلى حين تقديم الجزائر لمبادرتها في إطار لجنة سداسية كونتها جامعة الدول العربية للبث في موضوع حرب لبنان، ومن خلال هذا بدأت سوريا تدريجيا تتوجه نحو الاعتدال والمساهمة في حل الأزمة اللبنانية، ورغم هذا التحول إلا أن الأخيرة لم تتجاوب لاحقا مع مقترحات وبرنامج اللجنة الثلاثية – المكونة من الجزائر والسعودية والمغرب –إلا بعد ضغوطات الرياض والدور الكبير الذي قام به الأخضر الإبراهيمي – الذي حضي بدعم أمريكي وفرنسي وسعودي – والاتصالات الرفيعة المستوى بين الجزائر وسوريا التي مكنت من تليين الموقف السوري وسمحت من جهة أخرى للجنة الثلاثية من مواصلة عملها. كل هذه الجهود مجتمعة ساهمت ومهدت لانعقاد البرلمان اللبناني بالسعودية وتم انتخاب رئيس لبناني جديد، وتم

*بحجة أنه يفتح الطريق أمام قوى أخرى للتدخل، وهذا ما حدث بالضبط من طرف إسرائيل عند احتلالها لجنوب لبنان.

الاتفاق على برنامج سياسي لإعادة الحياة السياسية إلى المجتمع والدولة اللبنانية، وهو ما سمي باتفاق الطائف أو برنامج الوفاق الوطني اللبناني[1].

تكمن الأهمية في تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع النزاعات الدولية والتوجه نحو الفضاء الخارجي، في كيفية خدمة الجزائر لمصالحها المختلفة من خلال هذه القضايا وأخرى، فرغم تراجع مكانة الجزائر دوليا نتيجة لما مرت به بما سمي إعلاميا "العشرية السوداء"، إلا أن الجزائر تملك إمكانيات وقدرات كامنة يجب على الأطراف الجزائرية الداخلية تفعيلها؛ وعلى هذا الأساس نطرح السؤال التالي: كيف يمكن للجزائر أن تستغل الوضع الدولي الحالي لصالحها من أجل بناء قوة في النظام الدولي؟ إن تمكن النخبة الجزائرية وبالخصوص القائمين على السياسة الخارجية من تحريك الطاقات الكامنة في الدبلوماسية الجزائرية هي الوسيلة الكفيلة لذلك-سعيا منها الاتجاه نحو أفريقيا لبسط نفوذها في هذا الفضاء، ثم الخروج نحو أقاليم أخرى- باعتبار أن الظروف الحالية تسمح بخروج الجزائر من هدفها الرامي إلى حماية الحدود لتتجه نحو احتواء الفضاء الإقليمي الأفريقي، خاصة بعد التحول الكبير في قضية الصحراء الغربية بعدما أصبحت القوى الكبرى خاصة فرنسا وبريطانيا وأمريكا في نفس اتجاه الجزائر.

لكن كيف يتم كل هذا ؟ من المعروف أن الجزائر تستقبل عدد كبير من الطلاب الأفارقة وفي مختلف التخصصات، كما أن الجزائر تعمل دوما على تقديم المساعدات المالية للدول الأفارقة، فضلا عن اليد العاملة الأفريقية المتواجدة في الجزائر رغم أن أغلبها تتواجد بشكل غير شرعي. كما أن الجزائر كانت ومازالت تدير العديد من الأزمات والنزاعات الأفريقية، فرغم بساطة هذه العوامل إلا أنها

[1] محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص210-212.

تعتبر بالنسبة للدول الكبرى كعوامل قوة وطاقات هائلة لا تتوفر مجتمعة سوى عند عدد قليل من الدول خاصة ونحن في عصر القوة الناعمة.

فرغم توفر هذه العوامل للجزائر، إلا أنها وللأسف لا تستغلها بالشكل الذي يخدم مصالحها – بالتالي يعود عليها بفوائد مالية –فمثلا لا تقوم الحكومة الجزائر بمتابعة الطلبة الأفارقة عند انتهائهم من الدراسة والعودة إلى بلدانهم، مع العلم أن تلك الفئة غالبا ما تصبح ضمن النخب السياسية في بلدانهم، حيث منهم من يصل إلى رئاسة الدولة، فضلا عن هذا فالجزائر لم تتمكن ولو مرة من الحصول على شيء مادي يدعم الخزينة العمومية من خلال إدارتها للنزاعات، خاصة وأن بيئة ما بعد النزاع تحتوي على الكثير من الفرص للحصول على استثمارات من خلال إعادة البناء الداخلي، ناهيك عن إمكانية إدارة لعبة التفاوض من أجل تثبيت نخبة حاكمة تتماشى وسياسة الجزائر، والأمر الذي يساعد على كل هذا هو المساعدات المالية الجزائرية المختلفة للدول الأفريقية – لكن لابد من الإشارة إلى ضرورة عدم اعتماد الجزائر على هذا المتغير إلى في ظروف وأمكنة محددة – وعلى هذا الأساس وبناءا على ما سبق يمكن القول بضرورة التوجه نحو بناء سياسة إقليمية أو تصور شامل تحتوي على الوسائل الكفيلة لاستغلال العوامل المذكورة من أجل بناء قوة في الفضاء الإقليمي الأفريقي مستقبلا، والتي ستفتح المجال نحو التوجه إلى أقاليم أخرى.

خلاصة الفصل الثاني:

اتخذت الدبلوماسية الجزائرية من حسن الجوار وضبط الحدود مع الدول المجاورة بحسب الحدود الموروثة من الاستعمار ودعم الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية مبادئا لها. حيث ظلت الدبلوماسية الجزائرية قائمة على هذه المبادئ منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

ان الملاحظ للنشاط الدبلوماسي الجزائري اثناء تعاملها مع مختلف القضايا الاقليمية والدولية منذ خروجها الى النظام الدولي في فترة ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا نجد انها تتصف بأربع سمات اساسية تتمثل اساسا في سيطرة العوامل الشخصية والجهاز التنفيذي على النشاط الدبلوماسي، استاتيكية والثبوت حيث رغم التحولات التي طرأت على البيئة الدولية والتغيرات التي حصلت في البيئة الداخلية الجزائرية الا ان الدبلوماسية الجزائرية بقيت على نفس السلوك ووفقا لنفس المبادئ.

وما ميز أيضا الدبلوماسية الجزائرية هو سيطرة المصالح المعنوية على حساب المصالح المادية في جميع النشاطات الإقليمية والدولية ومن ضمنها إدارة الدبلوماسية الجزائرية لمختلف النزاعات البينية والداخلية، بالإضافة الى سمة الحياد في الدبلوماسية الجزائرية.

الفصل الثالث: النفط كمادة إستراتيجية في السياسة الدولية وركيزة الاقتصاد الجزائري

ينظر هذا الفصل في أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أمام القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات، وذلك بالإشارة مسبقا إلى وضعية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، وبالتالي تبيان الآثار الناجمة على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص أثناء حدوث تحولات في قطاع المحروقات، وكذا آثار هذا القطاع الحيوي على الأوضاع الداخلية للجزائر بشكل عام، تمهيدا لدراسة آثار التحولات والتقلبات النفطية على الأوضاع الخارجية للجزائر.

كما يتم من خلال هذا الفصل تبيان الأهمية الاستراتيجية للنفط في السياسة الدولية في الوقت الراهن، ويتم التفصيل كل هذا من خلال مبحثين إثنين يتمثلان في؛ المبحث الأول:وضعية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، أما المبحث الثاني فيتمثل في: أثر النفط على الاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية للدولة.

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

يهدف هذا المبحث إلى دراسة مكانة مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد الجزائري، من أجل تبيان أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مسار الاقتصاد الجزائري في المطلب الأول، والوقوف على أهم محطة في تاريخ الدولة وفي مرحلة الاستقلال من خلال المطلب الثاني، ثم دراسة قطاعي الزراعة والصناعة من خلال الطلب الثالث والرابع على التوالي.

المطلب الأول: مسار الاقتصاد الجزائري

انتقلت المجتمعات حسب أفن توفلر عبر ثلاثة محطات أساسية من أنماط الحياة، عرفت من خلالها ثلاثة أنظمة اقتصادية مختلفة. فقبل عشرة آلاف سنة تم اكتشاف الزراعة؛ بعد أن كان الناس يعيشون في جماعات صغيرة متنقلة غالبا تتغذى بالبحث عن الطعام والصيد البري والمائي أو برعاية قطعان الماشية، حيث بعد هذا بدأت الثورة الزراعة تزحف ببطء في أرجاء المعمورة، لتأخذ من الأرض مصدرا أساسيا للإنتاج.

بنهاية القرن السابع عشر بدأت الثورة الصناعية في الانتشار عبر العالم، ورغم أن الزراعة لم تفقد أهميتها في تلك المرحلة بعد، إلا أن عملية التصنيع كانت تتحرك بسرعة بين الأمم والدول؛ أين غزت المصانع والآلات ورؤوس الأموال والعمال العالم.

يمكن القول أن نمط الحياة الزراعي قد خمد في العالم الحديث، وقد انحسر سوى في جماعات قبلية صغيرة في أمريكا الجنوبية وغينيا الجديدة على سبيل المثال لا الحصر، حيث لتزال هذه الأخيرة جماعات زراعية جدا، وفي حين تستمر عملية التصنيع إلى اليوم، إلى أنه انطلقت عملية أخرى تفوقها

أهمية والتي فيها انتشر الكومبيوتر[1] وأصبحت المعلومات والخدمات والمعرفة أساس الاقتصاد؛ وهو ما جعل يطلق على هذا المجتمع بالمجتمع المعلوماتي. لكن السؤال الذي نطرحه هنا هو ؛ أين الاقتصاد الجزائري من كل هذا؟

اعتمدت الجزائر قديما على الزراعة كنظام اقتصادي لها، وهذا شيء بديهي باعتبار أنه في القدم قد ساد النظام الإقطاعي عبر العالم والذي دام إلى غاية 1650م، ومنذ هذه السنة بدأ هذا النظام بالتراجع إلى أن ظهر تدريجيا نظام اقتصادي جديد سنة 1750م– ألا وهو النظام الصناعي–

لقدر عرفت الجزائر مستعمرات عدة عملت كلها على استغلال القطاع الزراعي الجزائري دون إحداث تطويرات أخرى في المجال الاقتصادي، بدءا بالفينيقيين الذين حاولوا إقامة علاقات ودية مع سكان المنطقة المغاربية بما فيهم الجزائريين بهدف استغلال ثروات البلاد والعمل على تطوير نشاطهم التجاري الذي عرفوا به، ورغم أخذ السكان من القرطاجنيين بعض التقاليد الزراعية والكتابة وبعض العادات إلا أنهم لم يعرفوا الاستقرار أو الازدهار. كما اهتم الرومانيون بالفلاحة في الجزائر، فاهتموا بزراعة القمح والخضر والفواكه والزيتون والكروم لاستخلاص الخمور، وازدهرت الفلاحة في عهد الدولة الرستمية حيث تم زرع العديد من الحقول وبأنواع مختلفة من المحاصيل.

أما في العهد العثماني فقد كانت الحالة الاقتصادية للبلاد تتأثر بالأوضاع الداخلية والخارجية، فمن الناحية الزراعية والحيوانية، امتازت البلاد بغناها في هذا الميدان، حيث عرفت نشاطا زراعيا ملحوظا خاصة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، اذ أصبح الإنتاج الزراعي يفوق الاستهلاك

[1] ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ص 17، ص 21، ص 22.

المحلي، وكانت تصدر كميات وافرة من الحبوب إلى الخارج، وكانت الملكيات في الأراضي على ثلاثة أصناف:

- ملكية مشاعة؛ وهي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته.
- ملكية خاصة؛ وهي قليلة لا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن وهي شبه اقطاعية.
- الأحباس وأملاك الدولة وتشرف عليها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن[1].

لقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا زراعيا مزدهرا، حيث يذكر حسن الوزان – وهو من الرحالة الذين تعرفوا على الجزائر– حيث يقول: "بأن الجزائر كانت تنعم بالرخاء من خلال وفرة الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية" ويذكر في هذا الصدد الكاتب المغربي "التمغروطي" الذي زار الجزائر في أواخر القرن السادس عشر، يذكر اعجابه بوفرة الخيرات الجزائرية، ومن جهة أخرى نجد الرحالة الانجليزي شاو shaw الذي تكلم كثيرا عن تنوع المحاصيل الزراعية، ويرجع سبب ذلك إلى خصوبة الأراضي الزراعية والمناخ الملائم لذلك، وهذا ما ذكرته ابنة القنصل الانجليزي بلانكلي (1816– 1806) إليزابات بروتن التي أعجبت هي الأخرى بتنوع المنتوجات الزراعية الجزائرية خاصة الخضر والفواكه والتي ترى بأن بعض المنتوجات الجزائرية غير متوفرة حتى في فرنسا ولا أنجلترا.

[1] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 37، ص 58، ص 83، ص 166.

وعلى هذا الأساس كانت الجزائر في الربع الأخير من القرن الثامن عشر تصدر كميات وافرة من الحبوب في مقدمتها القمح والشعير علاوة على الزيت والصوف والشمع والجلود[1].

علاوة على هذا كلفت وزارة الخارجية الفرنسية بعد مرورها بأزمة اقتصادية حادة فاليار valiar كقنصل عام لها بالجزائر، وذلك لشراء أكبر كمية من قمح الجزائر، فوضع تحت تصرفه الفائض من الحبوب، وكان اليهوديان باكري وبوشناق اللذان قدما من ايطاليا إلى الجزائر عام 1770م حيث حصلا على موافقة الداي حسين باحتكار تجارة الحبوب في الجزائر ودفع علاوات للدولة. وكل هذا يوضح بان الجزائر كانت بلاد زراعية بامتياز[2]. فتفاقم الديون الفرنسية اتجاه الجزائر – التي كانت أغلبها من الحبوب وبعض من الأموال– جعلها تستعمر الجزائر.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري عند استقلال الدولة: هل من مشروع مجتمع ؟

إن للخطاب الرسمي الجزائري أو الفكري أو الصحفي، يؤكد على إخفاق تجربة بناء الدولة في الجزائر، ويدعونا جميعا إلى إعادة النظر والتفكير في أسس الدولة ومنطلقاتها وهوية المجتمع وتاريخه.

لقد مارست السلطة تكتيك الاستمرار في الحكم وسياسة عدم ترك المشاريع التي تؤسس على مقومات الهوية، لأن تنضج وتكتمل لتصبح مرجعا شرعيا ومعيارا أصيلا في الحكم، فقد سعت السلطة منذ أكثر عشرية إلى إجهاض التجارب التي تحقق التراكم التاريخي والإضافات النوعية حتى لا تصبح مقياسا للشرعية السياسية وتولي الحكم. خاصة مع دستور 1992م أين صارت الدولة كل مقومات الأمة (اللغة والدين) وأصبحت ملكا لها، وليس للشعب الذي حرم من بناء مشروعه التنموي من وحي مقوماته الذاتية.

---

[1] يوسف أمير، **الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519– 1830)، مجلة قضايا تاريخية**، العدد 01، 2016، ص–ص 61–62.

[2] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، مرجع سابق**، ص 180.

إن ما يميز القادة السياسيين لما بعد الاستقلال هو افتقادهم للثقافة السياسية التي تعالج موضوع الدولة والأمة ومفهوم الدولة/ الأمة، فقد تم الانطلاق في بناء الدولة الحديثة من دون خلفية أو ركيزة ايديولوجية، ترتكز عليها منطلقات البناء، وتكون في الوقت ذاته اطارا مرجعيا من حيث التصحيح وحصول الإجماع[1].

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار، فمن خلال هذا لا يمكن إنكار أن ثمة تأثر للتجربة الاستعمارية على خيارات الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال.فالتجربة التاريخية الجماعية المختلفة – كالاستعمار، فترة الحركة الوطنية، الثورة والاستقلال– أنتجت نوع من الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام[2] والنخب المقررة بشكل خاص؛ هذه الثقافة لم تنعكس في غالبيتها ايجابا على مستقبل الدولة المستقلة، وانما باعدت بين معطيات الدولة الجزائرية – كخصائص المجتمع الجزائري وأهدافه، طبيعة الجغرافيا السياسية الجزائرية، كفاءات الدولة وهلم جرا– وبين الخيارات أو البدائل المطروحة، وهذا ما عمق الفجوة منذ البداية بين الدولة والمجتمع الجزائري.

فالمنحى الكبير الذي سارت عليه الدولة بعد الاستقلال لمدة قاربت الثلاثين سنة (1962–1990) والمتمثل في الأحادية الحزبية كانت الجزائر مدفوعة إليه –حسب عبد الحميد مهري*– من قبل ثلاثة عوامل هي ؛

---

[1] الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ثنيو نور الدين، **الدولة الجزائرية... المشروع العصي**، ص 189، ص 190، ص 200.

[2] ناصر جابي، **الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية**، منشورات الشهاب، 2008، ص 95.

*عبد الحميد مهري هو من بين أبرز القادة السياسيين الجزائريين.

أولا: المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية.

ثانيا: وهو التأثير اليساري الماركسي الذي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق، وكان يدعو إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البورجوازية الصغيرة.

ثالثا: ألا وهو الإسلام من خلال أن الحركة الإسلامية كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ في الحسبان إلا حزبا واحدا وهو حزب الله[1]*.

إن الملاحظ لهذه العوامل يجد على أنها عوامل وظروف خارجية أكثر منها داخلية، وهو حال الخيارات التي قامت عليها الدولة الجزائرية، وعلى رأسها الخيار الاشتراكي كنظام اقتصادي** للدولة الجزائرية المستقلة. فلم تراعي فيه حالة الشعب الجزائري وطابعه الاقتصادي، من خلال محاولة فهم هذا المجتمع هل هو فلاحي أو فيما كان قابلا للتأقلم مع المجتمع الصناعي أم هل هو ذو ميزة وصفات تسمح بتطبيق الاشتراكية أم الرأسمالية أو نظام هجين بين هذا وذاك، أم هل يمكن تبني نظام اقتصادي "خاص" يراعي طبيعة المجتمع الجزائري. فلا الاشتراكية ولا الرأسمالية صنعت خصيصا للمجتمع الجزائري، بل تكون هذين النظامين في بيئة مخالفة تماما للبيئة الجزائرية في معظم مجالات الحياة.

---

[1] الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، **مرجع سبق ذكره**، عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، ص ص179- 180.

* ذكرنا هذه النقطة ونحن جد متحفظين من فكرة أن كان للإسلاميين دور في اتخاذ المحاور الكبرى للدولة بعد الاستقلال، حتى وإن كان لهذه الأخيرة مكانة هامة ووزن تقيل أثناء ثورة التحرير.

** حتى وإن كان ذكرنا لكلمة "**نظام**" هنا إلى أنه لا يعنى أن التجربة الاشتراكية في الجزائر ترقى إلى درجة الفكر الاقتصادي الاشتراكي المؤسسة لنظم اقتصادية اشتراكية فعلية.

ففي هذه الفكرة بالذات يمكن التذكير على سبيل المثال لا الحصر، ما قام به ماوتسيتونغ في الصين، حيث هذا الأخير فهم مضمون الاشتراكية والأفكار التي جاءت بها من خلال كبار منظري هذه المدرسة الكبيرة أمثال كارل مارس وأنجيلز، وفهم من جهة اخرى طبيعة وخصائص المجتمع الصيني. فرغم نضوج الماركسية في إطار مجتمع صناعي، إلا أن ماوتسيتونغ كان يؤمن بإمكانية تطبيقها على المجتمع الصيني الذي كان مجتمع فلاحيا. وذلك من خلال محاولة بلوغه أهداف الماركسية –المنظرة لما سمي بالماركسية العلمية– في الصين وذلك من خلال الحفاظ على جوهر الماركسية مع إحداث بعض التطويرات البسيطة وذلك من خلال إدراكه للواقع الصيني، **وعلى هذا أصدر ماوتسيتونغ تقريرا هاما بعنوان "لنجدد دراستنا" حيث يقول فيه: " نحن ندرس الماركسية غير أن الوسيلة المتخذة من قبل الكثيرين منا تذهب إلى معاكسة الماركسية وبتعبير آخر فهم يغتابون نظاما جوهريا يلح عليه بشدة ماركس وأنجيلز ولينين وستالين هو الوحدة بين النظرية والتطبيق**[1].

إن فهم ماوتسيتونغ العميق للإشتراكية الماركسية، من خلال فهمه لمبادئ هذه النظرية –خاصة إشارة النظرية لنقطة مهمة وأساسية وهي نقطة الوعي* الذي تعد أساس تطبيق الماركسية– وإدراكه الواسع للمجتمع الصيني، حاول ماوتسيتونغ أن **يقولب النظرية** حسب خصائص المجتمع الصيني وأن يضفي على المجتمع الصيني بعض العوامل التي كانت غائبة، ولهذا قام بما سمي بالمسيرة الماوية كمحاولة منه **لبناء** مجتمع صيني اشتراكي بالمتغيرات والخصائص الصينية التي كانت تقارب الفكر الماركسي. وهذا ما كان واجب القيام به في الجزائر بعد الاستقلال، خاصة وأن الجزائر لم تعرف

---

[1] **موسوعة السياسة العالمية**، تشايموتشياو، **القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الصين**، ترجمة فارس الصوستي، بيروت، دار الجيل، ط01، 2000، ص 9.

*يعتبر عنصر الوعي من العوامل الأساسية التي تقوم عليها الماركسية، وبدونه لا يمكن تطبيق الماركسية، وحتى نجاح أو فشل بناء الماركسية في أي مجتمع يتوقف على عنصر الوعي. وتقصد النظرية الماركسية طبقة العمال الذين يحتكون مباشرة بملاك المصانع –البورجوازيين– ومن خلال هذا الاحتكاك سيتولد لديهم الوعي والذي بدوره سيكون وراء نجاح الثورة البروليتارية واستمرار الشيوعية وتسيير شؤون العامة ما بعد زوال الدولة الوطنية.

في تاريخها مراحل بناء الدولة الوطنية –نتيجة للاستعمار وغياب إرادة سياسية داخلية بعد الاستقلال– وهذا ما لم يسمح لها بدوره تحديد هويتها– الاقتصادية والاجتماعية والسياسية– وانتماءاتها والتي من خلاله ستحدد ذلك الكل" الهوية الجماعية" وبناءا على هذا تحدد أهدافها وأنظمتها الملائمة.

المطلب الثالث: قطاع الزراعة في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة لدى الدول في دفع عجلة التنمية، فعلى غرار عدة خدمات يقدمها هذا القطاع، فانه يساهم في توفير الغذاء؛ بيد أن الزراعة تعتبر المصدر الوحيد للأغذية. وتزداد أهمية الزراعة والإلحاح على الاهتمام بهذا القطاع الحساس من خلال معادلة؛ أن الأراضي الزراعية ثابتة في حين أن النمو السكاني في ازدياد مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين المطالب والحاجيات وبين الموارد المتاحة، وهذا ما يؤدي بصفة تلقائية إلى حدوث عامل الندرة. وعلى هذا الأساس وتفاديا للندرة تقوم مختلف الدول بتطوير سياسات زراعية تحتوي على أنجع السبل لاستغلال الأراضي أحسن استغلال، ولهذا فالقطاع الزراعي مهم جدا سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة؛ فالزراعة مهمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي وتفادي التبعية الغذائية لدى الدول النامية، وتحاول أيضا الدول المتقدمة تفادي الوقوع في الأزمات من خلال زيادة الطلب على الموارد الغذائية الزراعية وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول.

فمن خلال هذا يمكن القول أن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في البنيات الاقتصادية المختلفة، وبالرغم من الأهمية البالغة لهذا القطاع إلا أنه من القطاعات القاصرة في الاقتصاد الجزائري، ولعل

أبرز مظاهر هذا القصور هو مساهمة هذا القطاع المتواضعة في الناتج المحلي الاجمالي[1]. ويمثل

الجدول رقم 2: الناتج الزراعي بالجزائر للسنوات 2005، 2010، 2014-2016.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتــج الزراعـــــي
2005	7.927
2010	13.644
2014	21.990
2015	19.274
2016	18.586

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الصادر عن صندوق النقد العربي.

يمثل الجدول رقم(2) الناتج الزراعي بالجزائر للسنوات 2005، 2010، 2014-2016، وما يمكن ملاحظته هو تطور الناتج الزراعي بالجزائر من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، حيث قدر الناتج الزراعي في سنة 2005 بـ 7.927 مليون دولار، ليتصاعد تدريجيا في السنوات 2010، 2014 على التوالي إلى 13.644 مليون دولار، 21.990 مليون دولار، لنلتمس فيما بعد انخفاضا تدريجيا في سنة 2014 و2016 على التوالي بـ 19.274 مليون دولار، 18.586 مليون دولار. ويبدو أن هذا الانخفاض راجع إلى وضعية الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تراجع قدرة الدولة في تمويل هذا القطاع المهم. بالإضافة إلى عوامل أخرى كطبيعة الزراعة في الجزائر، ناهيك عن العوامل المناخية.

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 80، ص 82.

إن تراجع الناتج الزراعي في الجزائر يؤثر بطبيعة الحال على الاقتصاد الجزائري، بحيث أن تراجع الإنتاج الزراعي يؤدي بدوره إلى عدم قدرة الدولة على تلبية الطلب الغذائي المحلي واللجوء إلى الاستيراد من الخارج معتمدا في ذلك على مردود القطاعات الأخرى أو على احتياطي الصرف من العملة الصعبة[1]. وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول التي تساهم في إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى جانب كل من السعودية والإمارات ومصر[2].أما فيما يخص الفجوة الغذائية المحلية للجزائر، فقد عرفت تزايد مستمر وهذا ما يوضحه الجدول رقم 3:

جدول رقم 3: يمثل تطور الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر بين 1988-2008.

الوحدة: 1000 دولار

السنوات	الإنتاج الغذائي	العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية
1988	1907799	1671647
1994	2322526	2084867
1999	2837482	2282057
2004	2735493	2346317
2008	3255476	4551412

المصدر: عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، نقلا عن منظمة الفاو.

[1] عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

[2] أنظر التقرير "الفجوة الغذائية في العالم العربي" الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، احصائيات 2010-2012، على الموقع التالي: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/216_P14008-4.pdf تاريخ الاطلاع: 27-11-2018 على 16:21,

ما نلاحظه من الجدول رقم 3 هو أن هناك زيادة في الناتج الزراعي الذي انتقل من 1907799 سنة 1988 إلى 3255476 دولار سنة 2008، لكن رغم الزيادة المستمرة في الانتاج الزراعي، إلا أن هناك أيضا في المقابل زيادة في حجم الفجوة الغذائية من 1988 إلى غاية 2008. الشيء الذي يدل إلى عدم تمكن الانتاج الداخلي من تغطية الحاجات الداخلية من المنتجات الزراعية.

يمكن اعتبار الحبوب من الموارد الأساسية وذات الطلب الكبير، نتيجة للاستهلاك الواسع لهذه المادة الأساسية، وعلى هذا الأساس غالبا ما يمكن اعتبار هذه المادة من المواد الاستراتيجية. والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات الجزائرية من الحبوب وكمية الفجوة الغذائية الحاصلة في مادة الحبوب في الفترة الزمنية الممتدة من 1994 إلى غاية 2013.

الجدول رقم 4: يمثل تطور الصادرات والواردات الجزائرية وكذا الفجوة الغذائية في مادة الحبوب.

الوحدة: طن

السنوات	الصادرات	الواردات	الفجوة	السنوات	الصادرات	الواردات	الفجوة
1994	0	7425984	7425984	2004	6617	7013842	7007225
1995	14	6140587	6140573	2005	13975	8263008	8249033
1996	52	3994471	3994419	2006	7123	7384494	7377371
1997	0	5994401	5994401	2007	7221	7277845	7270624
1998	0	5499877	5499877	2008	12394	9112489	9100095
1999	11	7845617	7845606	2009	5982	7910252	7904270
2000	1	7508927	7508926	2010	8357	7930033	7921676
2001	1	6682305	6682304	2011	5	11091693	11091688
2002	64	8610899	8610835	2012	8300	9912510	9904210
2003	17	6900637	6900620	2013	8300	7501930	7493630

– المصدر:عبد الرزاق بن الزاوي، حافظ أمين بوزيدي، تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر – دراسة اقتصادية قياسية لفترة (1994-2013)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، نقلا عن: منظمة التغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة.

يمثل الجدول رقم 4 تطور الصادرات والواردات الجزائرية وما يقابلها تطور الفجوة الغذائية في مادة الحبوب، وما يتم ملاحظته من خلال الإحصائيات المبينة أعلاه والمحددة من سنة 1994 إلى غاية 2013، هو أن هناك تذبذب من حيث الواردات والصادرات و في حجم الفجوة الغذائية، حيث تنخفض في فترة معينة وتتصاعد في فترة أخرى لتعود للانخفاض مرة أخرى وهكذا، لكن ما يمكن التماسه بشكل عام هو أن نسبة الواردات تفوق بكثير نسبة الصادرات، ما يؤشر إلى وجود فجوة غذائية دائمة في الفترة الزمنية المدروسة.

إن قدرة الزراعة على توليد نمو إجمالي في الناتج المحلي الإجمالي وميزتها النسبية فيما يتعلق بالحد من الفقر هما أمران يختلفان من بلد إلى آخر. على أن الزراعة، وفي هذا الصدد يشيد تصنيف أجري في تقرير التنمية عام 2007 على أن الزراعة في الاقتصادات القائمة عليها (ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، تسهم في النمو الاقتصادي إسهاماً يعتد به وترمي أولويات العمل الرئيسية في مجال السياسات في هذه البلدان إلى تمكين الزراعة من العمل كقاطرة للنمو وللحد من الفقر. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول (وهي بصورة رئيسية في آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأدنى)، تسهم الزراعة في النمو الاقتصادي بدرجة أقل[1].وفيما يلي حسب الجدول رقم 5، نسب لحجم مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لسنوات 2005، 2010، 2014-2016.

[1]انظر التقرير الصادر عن منظمة الفاو: اسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، على الموقع التالي:
http://www.fao.org/docrep/017/i3027a/i3027a04.pdf تاريخ الاطلاع 1-12-2018، 13:53.

الجدول رقم 5: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي٪ 2005، 2010، 2014-2016.

	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي٪
2005	٪7.7
2010	٪8.5
2014	٪10.3
2015	٪11.7
2016	٪11.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الصادر عن صندوق النقد العربي.

إن ارقام الجدول 5 تدل على ضعف القطاع الزراعي بالجزائر والذي يسهم بنسب قليلة في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لا يمكن أخذ الأرقام المبينة أعلاه في الجدول بصورة مباشرة دون اعطائها بعدها الحقيقي. ففي حين نجد أن نسبة المساهمة في 2005 كانت 7.7 ٪ وهي نسبة ضئيلة باعتبار أن الجزائر في حاجة إلى موارد زراعية تنوع به الاقتصاد الجزائري – نتيجة للضعف الشديد في الصادرات الزراعية– من جهة أخرى تسد حاجيات المجتمع الجزائري وتحاول من خلالها تقليص الفجوة الغذائية والحد من الاستيراد، إلا أن هذه النسبة ارتفعت في غضون خمس سنوات بـ 0.8٪لتصل بذلك في سنة 2010 إلى 8.5٪ أي زيادة بمعدل 0.16٪كل سنة، ليتطور بصفة تدريجية حتى يصل في سنة 2015 إلى 11.7٪، أي زيادة بمعدل 0.32٪كل سنة. ليتراجع فيما بعد في سنة 2016 بشكل ضئيل جدا إلى نسبة 11.6٪.

ومن الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن هناك زيادة مستمرة في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي الجزائري منذ 2010 – كما بيننا أعلاه– لكن هذا ليس راجع إلى تطور القطاعي الزراعي بالجزائر، ولكن راجع إلى التراجع المستمر في القطاعات الأخرى لا سيما قطاع المحروقات.

رغم ضعف وهشاشة القطاع الزراعي بالجزائر ومساهمته بنسبة مهمة في توسعة الفجوة الغذائية العربية، إلا أنه من القطاعات التي يمكنها أن تتفوق على باقي الدول العربية نظرا للإمكانيات الكامنة المتوفرة، ففي الوضع الحالي يمكن اعتبار هذا القطاع على أنه يحتل مكانة دون المتوسطة في اطار الدول العربية من حيث الإنتاج، وهذا ما يمكن تبيانه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: الناتج الزراعي لبعض الدول العربية ومدى مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي.

الدول	الناتج الزراعي لسنة 2016 الوحدة: مليون دولار	مساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي٪
الجزائر	18.586	11.6
مصر	31.569	11.8
السعودية	17.138	2.7
الامارات	2.995	0.8
موريتانيا	1.173	24
ليبيا	506	2.9
تونس	3.880	9.2
المغرب	12.724	12.1
السودان	36.359	31.6
جيبوتي	61	3.4
الكويت	630	0.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الصادر عن صندوق النقد العربي، بتصرف من الباحث.

يبين الجدول رقم 6 الناتج الزراعي لبعض الدول العربية، بحث نجد أن نسبة الناتج الزراعي الجزائري مهملة أمام بعض الدول العربية، مثل ليبيا الذي بلغ انتاجها الزراعي 506 مليون دولار، وكذلك الكويت بـ 630 مليون دولار، وجيبوتي هي الأخرى التي بلغ انتاجها الزراعي 61 مليون دولار.

أما في دول المغرب العربي – ما عدى ليبيا التي تتصدر المرتبة الأولى والصحراء الغربية التي لم تشملها الدراسات– فتعتبر الجزائر الدولة الأكثر إنتاجا بـ 18.586 مليون دولار، لتأتي بعدها المغرب بـ 12.724 مليون دولار، تم تونس بـ 3.880 مليون دولار، لتأتي في الأخير موريتانيا بـ 1.173 مليون دولار.

المطلب الرابع: القطاع الصناعي بالجزائر

انتهجت الجزائر استراتيجية الصناعات المصنعة مع نهاية الستينيات من القرن الماضي، أين منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب، ومن خلال هذا تعمل الدولة على توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء الصناعات الثقيلة، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تعمل على إنعاش الاقتصاد الوطني. إن إتباع الجزائر لهذا المخطط سمح لها ببناء عدة مصانع كبيرة لكن هذه الأخيرة لم تحقق أهدافها نتيجة لعدة أسباب أبرزها غياب التكامل بين القطاعات وذلك لهشاشة الاقتصاد الوطني المرتبط بمصدر واحد المتمثل في البترول* وهو الآخر عرضة لعدم الاستقرار. استمر هذا الوضع على حاله إلى غاية انهيار الاقتصاد الجزائري عقب التراجع الحاد في

*الاعتماد على البترول أدى إلى إجهاض كل المجهودات الاقتصادية، نتيجة للاعتماد الواسع على هذه المادة مع وجود فساد داخلي كبير وغياب مشروع سوسيو–اقتصادي متكامل وقائم على الاستمرارية.

أسعار البترول مما جعل الجزائر أمام الإصلاحات الاقتصادية المشروطة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي حتمت على الجزائر التوجه نحو الخوصصة[1].

فحتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80٪ من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلى في بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية، لكن من الإصلاحات التي أدرجتها الجزائر على الاقتصاد الجديد المفروض سمح بإعطاء نوع من الاعتبار للمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص عموما. أما من حيث الإنتاج الصناعي الوطني فتتمثل أساسا فيما يلي[2]:

- الصناعات الفلاحية الغذائية
- الصناعات المعدنية الحديدية والإلكترونية والكهربائية
- الصناعات الكيميائية والجلود.

يمكن القول أن القطاع الصناعي في الجزائر قد شهد تراجع كبير بعد فترة التسعينيات بسبب انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية وتخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية اضافة الى محدودية استثمارات القطاع الخاص، لكن هذه الاصلاحات كانت ذات صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية* مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى توجيه استراتيجية جديدة متمثلة في استقلالية المؤسسات العمومية تبعها اعادة الهيكلة الصناعية[3].

---

[1]سعيد بريكة ونور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**،مجلة العلوم الانسانسة، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 281.

[2]نصيرة قوريش، **أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 5، ص ص 89-91.

* جاءت نتيجة لسياسات البنك وصندوق النقد الدوليين دون مراعات الظروف الداخلية وخصائص الاقتصاد الجزائري.

[3]باية ساعو، **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول**، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2017، ص 78.

إن استنباط أهمية القطاع الصناعي الجزائري تتأتى من معرفة مدى مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، بالتالي مدى مساعدة هذا القطاع في دعم الاقتصاد الجزائري واحداث التنمية الوطنية. وفيما يلي عرض لتطورات مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي الجزائري كما هو موضح في الجدول 6؛

الجدول7: تطورات مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري

السنة	مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري٪
2008	٪49
2009	٪34.2
2010	٪23.5
2011	٪40.3
2012	٪38
2013	٪32.9
2014	٪29.1
2015	٪24.3
2016	٪20.5

المصدر: بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي للسنوات 2009-2016.

يحتوي الجدول رقم 6 على ارقام تطور مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري خلال ثمان سنوات مضت 2008- 2016، حيث نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في مسار التطور، إذ نلاحظ استمرار التراجع في مدى مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي

وذلك بداية من 2011، حيث انخفض إلى قرابة النصف – من 40.3 إلى 20.5– كما حدث نفس الانخفاض في المدة الممتدة من 2008 إلى 2010 – من 49٪ إلى 23.5٪– ليرتفع في سنة 2011، وهذا التذبذب واضح خاصة عندما نلاحظ تطور النسبة بين 2010 و 2011 حيث ارتفعت النسبة تقريبا إلى الضعف – من 23.5٪ إلى 40.3٪–

وما يمكن الاشارة إليه هو أن الصناعة في الجزائر ترتكز بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية على حساب الصناعات التحويلة، حيث تشمل الصناعات التحويلية على المناجم والمحاجر، وتختص أساسا بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الاضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما تشمل هذه الصناعات على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق*.وعلى هذا الأساس فالقطاع الصناعي الجزائر يعتمد وبنسبة كبيرة على النفط الخام والغاز الطبيعي.

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء إستثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي, التنمية و وضع أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع و تشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

ولقد حددت الحكومة المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية فيما يلي:

- الانتشار القطاعي للصناعة: من خلال تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، ترقية الصناعات الجديدة.

* هذا حسب تعريف التقارير المختلفة لصندوق النقد العربي.

- انتشار وتوسع حيز الصناعة؛ وذلك بخلق التعاون من خلال: استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسبتموقعها، وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات و المؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث و التكوين والخبرة، استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات

- سياسة التطور الصناعي: إعادة تأهيل المؤسسات، الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي، تطوير الموارد البشرية ، ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

أما الفروع الاستراتيجية فقد حددتها الحكومة فيما يلي: صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية،

الكهربائية والكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث[1].

[1] وزارة الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: **file:///G:/قطاع%20الصناعة/الصناعة.html**على 15.08، في 05-12-2018.

المبحث الثاني: أثر النفط على الاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية للدولة

تطرق هذا المبحث إلى الأهمية الاستراتيجية للنفط في السياسة الدولية من خلال المطلب الأول، كما ستطرق أيضا إلى درجة تأثير المحروقات في الاقتصاد الجزائري خاصة والأوضاع الداخلية للدولة عامة من خلال المطلبين الثاني والثالث.

المطلب الأول: النفط كمادة إستراتيجية في السياسة الدولية

يستخدم **دانيال يرغين** (رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة كامبردج وشخصية عالية المستوى في الأوساط البترولية) مقولة شهيرة من اجل تصنيف السوق البترولية الأوروبية في الثلاثينات من القرن الماضي، حيث يقول يرجن " البترول هو 10% من الاقتصاد و90% من السّياسة "، وبحسب التقرير السنوي الصادر عن الوكالة الدّولية للطاقة لسنة 2003 فقد كان الاستهلاك العالمي للطاقة يتوزع كما يلي: 35% بترول، 21.1%غاز طبيعي، 23.3% فحم، 11%محروقات متجددة، 6.9%طاقة نووية، 2.2%هيدروكهربائي، 0.5% أنواع أخرى من الطاقة منها الطاقات المتجددة.

يمكن القول أن البترول أصبح الطاقة المهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية، حتى انه وصل ان يكون المنتج الاستراتيجي بامتياز، حيث أصبح البترول عنصرا ضروريا في الحياة اليومية خاصة خلال الخمسين سنة الأخيرة، حيث يوجد البترول تقريبا في مختلف المواد كالوقود، البلاستيك، والمواد الصناعية. كما زاد استهلاك البترول حوالي أربع مرات خلال عشرين سنة منذ سنة 1950 أين عرف الانتشار الواسع للسيارات هنا أين أصبح البترول سلاح سياسي في يد القوى المهيمنة.

تاريخيا تم استخدام البترول كوسيلة للضغط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكسلاح في دبلوماسيتها وذلك في علاقاتها مع اليابان منذ عام 1931، حيث بعد أن كانت الولايات المتحدة

الأمريكية تزود اليابان بالبترول عدلت عن ذلك وقامت بحضر تام على تصدير البترول لليابان بسبب التوسعات اليابانية في أسيا، وكذا ما أدى الى توتر العلاقات بين البلدين. البترول كان حاضرا أيضا ضمن العلاقات الالمانية السوفياتية في عام 1938 حيث في الفترة الممتدة من 1939 الى غاية 1941 زودت موسكو برلين باكثر من 65 مليون برميل من البترول. وعلى هذا وبعد توقف العلاقات الالمانية الروسية توجه هتلر نحو القوقاز من اجل الاحتياط الاكبر في ابار " باكو" لكن تم توقيفه في معركة ستالين غراد.ولعل افضل حدث عالمي هو الحصار البترولي العراقي الذي اعلن في عام 1973 اثناء حرب اكتوبر مع اسرائيل من اجل التوقف الغربي لدعم اسرائيل، وقد كان لهذا القرار تحولات عدة في مجرى العلاقات العربية الغربية والعربية الاسرائيلية.[1]

لقد تركز اهتمام الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة منع ربط أور– آسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط وخاصة العراق وايران اللتين كانتا بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الامريكية. ولقد تركزت استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية دوما في منع امتلاك الدول النفطية للتكنولوجيا او القوة العسكرية باعتبار ان امتلاك الدولة للقوة العسكرية والموارد الطبيعية في الوقت ذاته سيشكل منها قوة في النظام الدولي – وهو احتمال وارد– كما انه من جهة أخرى ستمنع أي قوة من الوصول إلى مواردها باعتبار أنها قادرة على حماية أمنها ونفطها بشكل خاص. ومن هذا المنطلق اختلف تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية عن المحاولات العراقية والإيرانية لاكتساب القوة. وعلى هذا فقوة الدولة المالكة للنفط يسمح لها بتهديد مصالح الدول الكبرى في النظام الدولي ومثال ذلك: تمكن روسيا في عام 2006 من قطع إمدادات الغاز عن اكرانيا نتيجة لخلاف على سعره، كما حذر الرئيس الروسي بوتين بان روسيا ستحول إمدادات الطاقة إلى آسيا في حالة ما أعاقت الدول الغربية برامج توسع غاز بروم وأي مجموعات روسية أخرى للطاقة. كما

[1]- فيليب سيبيل لوبيز، ترجمة صلاح نيوف، **جيوبوليتيك البترول**، armand colin، 2006، ص ص 1-8.

اعتمد **تشافيز** في فينزويلا سياسة مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية بارتفاع أسعار النفط واخذ يدعم كوبا بتسعين ألف برميل يوميا واصبح يمول الاحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية. وبفضل عامل النفط امتنعت الصين عن تاييد قرار الامم المتحدة المدعم من طرف الولايات المتحدة الامريكية المدين للابادة الجماعية في السودان عام 2004، كما سعت الصين الى عدم فرض اي عقوبات نفطية على السودان.[1]

وعلى هذا الاساس سعت الدول ذات القوة في النظام الدولي الى السيطرة على المناطق الغنية بالنفط اما باحتوائها او باقامة تحالفات معها في شكل اتفاقيات – الامن مقابل النفط– وقد بدات هذه الاستراتيجية مبكرا خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية حين بعث روزفلت برسالة الى تشرشل يطلب فيها باعادة تقييم بترول الشرق الاوسط التي كانت بريطانيا تسيطر على معظمه حيث يقول في هذه الرسالة: " إنني لا انظر بعين الحسد إلى امتيازات النفط البريطانية في الشرق الأوسط، ولكنني لا اخفي عليك أن الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزانا جديدا للعدل في توزيع الموارد الطبيعية."[2]

وعلى هذا فانه أينما يكون النفط في هذا العالم تتواجد قوتين او قوة على الأقل تستحوذ على هذا المورد الهام. ولهذا يمكن تلخيص أهمية النفط في السياسة الدولية فيما يلي:

1- أنه أكبر مصدر للطاقة في العالم

2- هناك اهمية اقتصادية كبيرة للنفط باعتباره يدر مكاسب مالية للدولة النفطية.

3- استخدامه المتعدد في مختلف نواحي الحياة وأبرزها الأغراض الحربية.

4- موجه للسياسة الدولية.

---

[1]– مجلة العلوم السياسية، توفيق سعد حتي، **التضامن الدولي وضمان أمن النفط**، العدد43، ص ص 3،5.

[2]– خنسي بيوار، **البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته**، دار فارس للطباعة والنشر، ط1، 2006، ص23.

إذن يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي وقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما انه يشكل الثروة الوطنية الرئيسية في المنطقة العربية.[1]

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الوطني الجزائري

يعتمد نجاح عملية التنمية على التقارب بين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وذلك وفق منهج التنمية المتوازنة، الا ان السمة البارزة في الاقتصادات الريعية هو سيطرة القطاع النفطي – الاستخراج- على هيكل الانتاج وعليه غالبا ما نجد في ظل هذه الاقتصاديات مساهمة قطاع المحروقات بنسبة عالية في الناتج المحلي الوطني على حساب قطاع الزراعة، الصناعة والخدمات.[2]

حيث يتميز الاقتصاد الريعي بوفرة مالية غير متعلقة بالإنتاج، وعلى هذا فعادة ما يتميز هذا الاقتصاد بالخمول وعدم التطور فالقائم على الاقتصاد الوطني غالبا ما لا يهتم بالإنتاج والتطوير وإنما يكمن همه الوحيد في كيفية توزيع الريع بين مختلف أجهزة الدولة ومحاولة تغطية الاحتياجات، وعلى هذا يركز مسيري الاقتصاد على القطاع الريعي على حساب القطاعات الانتاجية الاخرى والتي تصل الى درجة تهميشها وإهمالها وتصبح كل القطاعات رهينة هذا الريع المحصل من ايرادات النفط. ان الاعتماد على ايرادات النفط يؤدي الى إضعاف أهمية المجهودات التي ترمي الى الإنتاج ويشجع من

---

[1]– الذهب الاسود، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرية، الكويت، جانفي، 2013، السلسلة الخامسة، العدد السادس.

[2]– عبد الله نور الدين، **الأزمة النفطية الراهنة: واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري** على ضوء المحددات الهيكلية لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي لفترة (2005– 2016)، ص 144.

الاعتماد على الاستيراد نتيجة للوفرة المالية التي يوفرها قطاع المحروقات، وهذا ما يجعل من ناحية أخرى البلد الريعي دوما في تبعية لتغير البيئة الدولية يما يخص الأسعار وخاصة سعر البترول وأسعار الدولار الأمريكي إضافة إلى تبعية الدولة الغذائية.[1]

يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية، بحيث يعتمد الاقتصاد الوطني الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة لتمويل الخزينة العمومية وسد حاجيات الدولة وذلك من خلال اعتماد صادرات الجزائر على النفط بنسبة تفوق 80% هذا من جهة، كما يساهم قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في اجمالي الناتج الوطني وقبل التطرق لهذه النقاط سنحاول ابراز مكانة الجزائر بين الدول النفطية الاخرى العربية والغير عربية.

[1] مجلة الاقتصاد والمجتمع،بن عيسى ناجي، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد**، العدد 5، 2008، ص 21،22،24.

جدول رقم 8: يبين احتياطي النفط عربيا وعالميا (2012. 2016)

الوحدة:(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
السعودية	265.90	265.85	266.58	261.10	266.46
العراق	145.20	145.30	143.07	143.10	143.10
قطر	25.24	25.24	25.24	25.24	25.24
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
ليبيا	48.50	48.40	48.42	49.52	48.36
إيران	157.30	157.80	157.53	157.53	158.40
فنزويلا	99.40	99.40	10.00	10.00	100.00
أمريكا	28.96	33.40	36.50	39.90	35.27
روسيا	80.00	80.00	80.90	80.90	80.00
الصين	23.72	24.38	24.65	20.10	25.62

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2016.

يبين الجدول رقم 8 احتياطي النفط لبعض الدول العربية والعالمية، وما يمكن ملاحظته من خلال أرقام الجدول أعلاه يمكن القول أن الجزائر تتذيل ترتيب الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط، بحيث لم يتغير احتياطي النفط الجزائري منذ 2012 الذي بلغ 12.20 مليار برميل، حيث لم يتغير هذا الرقم لغاية 2016. في حين فاق احتياطي بعض الدول العربية والعالمية أو قارب 100 مليار برميل سنويا على غرار السعودية، العراق، الكويت، ايران، فينزويلا، روسيا.

جدول رقم 9: احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا(2012. 2016).

الوحدة: مليار مكعب عند نهاية السنة

	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	4504	4504	4504	4504	4504
السعودية	8234	8234	8316	8489	8588
العراق	3694	3694	3694	3694	3694
قطر	24400	24400	24400	24299	24299
الكويت	1784	1784	1784	1784	1784
ليبيا	1532	1532	1532	1495	1495
إيران	33780	33780	34020	34020	34499
فنزويلا	5563	5562	5581	5701	5701
أمريكا	9877	8723	9579	10441	8300
روسيا	47806	47806	47806	47806	47806
الصّين	4006	4406	4643	4945	5194

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2016.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي فيمكن القول أن الجزائر تحتل مكانة مهمة عربيا باحتياطي يقدر 4504 مليار مكعب كما هو موضح في الجدول رقم 9، إذ بلغ أو قارب احتياطي ليبيا 1532، وقدر احتياطي العراق 3694، أما الكويت فقد بلغ 1784 مليار مكعب. في حين فاقت احتياطات كل من السعودية وقطر احتياطي الجزائر بكثير باحتياطي 8234 و 24400 مليار مكعب على التوالي. أما

عالميا فقد فاق احتياطي العديد من الدول – وبفارق كبير – احتياطي الجزائر ومن بين هذه الدول روسيا 47806 مليار مكعب، إيران 33780 مليار مكعب، أمريكا 9877 مليار مكعب.

المطلب الثالث: أثر أسعار النفط على الاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية للدولة

إن ذكر الأهمية ومكانة النفط في الاقتصاد الوطني يشير لنا الى درجة أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، حيث يشكل قطاع المحروقات " المصدر الرئيسي للعملة الصعبة من خلال، ايرادات التصدير التي تمثل اكثر من 97٪ من ايرادات الدولة وكذلك من خلال أنه يغطي القروض الخارجية، كما ان قطاع النفط يعتبر مصدر لايرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية والتي تمثل أهم مصدر للادخار في الاقتصاد الوطني والتي تسمح بتحقيق معدلات للاستثمار كما تساهم الجباية البترولية في انعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال النفط، وقد بلغت المداخيل الجبائية النفطية لسنة 2012 حوالي 4184 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 65.25٪ من الايرادات العامة للدولة – وهي متوسط النسب في مختلف السنوات – اضف الى هذا يساهم قطاع النفط في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في اطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية لتركيز البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة من المنتجات النهائية كالبنزين والزيوت. كما يعتبر النفط مصدرا للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائلات للغاز الطبيعي والكهرباء وكذا في الاستهلاك الصناعي ".

ان هذه الاهمية البالغة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني جعله بمثابة القطاع الحيوي للدولة الذي يتوقف عليه انتعاش او انكماش وانهيار الاقتصادي الجزائري. وهذا ما جعل اي تغير في

اسعار النفط في السوق الدولية سوف يؤدي بالضرورة الى التاثير المباشر على الاقتصاد الوطني.[1]

ومن خلال هذا يمكن القول ان هناك علاقة طردية بين معدلات نمو اسعار النفط ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، بحيث كلما ارتفعت اسعار النفط يرتفع معها الناتج المحلي الاجمالي وكلما انخفضت اسعار النفط تنخفض معها نسبة الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما نلاحظه من خلال البيان التالي:

الشكل رقم 1: يبين العلاقة بين تطور أسعار النفط وبين الناتج الداخلي الخام 1971-2014.

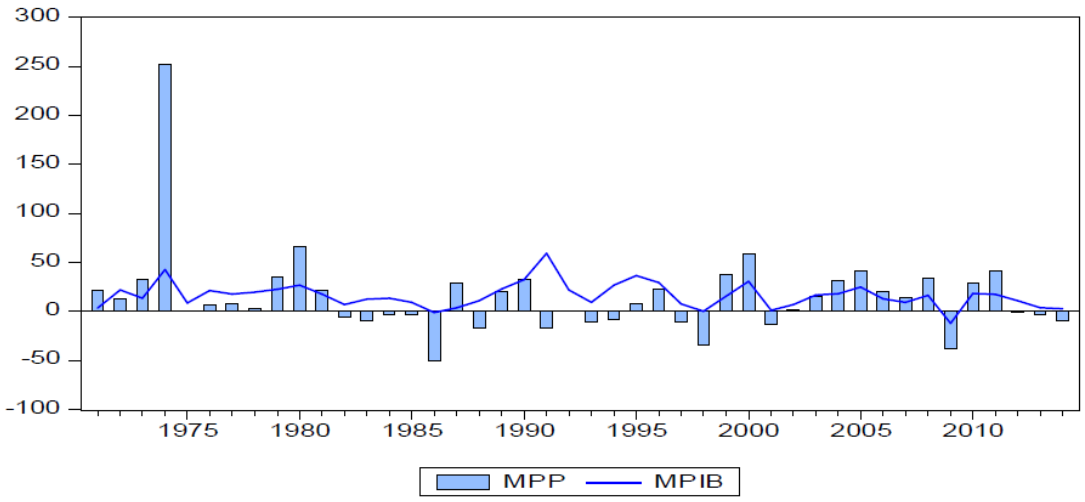

المصدر: جمال هاشم، بوعونية مولود، مرجع سبق ذكره،بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

ص 131.

وفيما يلي توضيح لنسب مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي من جهة وفي نسب الصادرات الجزائرية من جهة أخرى، وذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- عاشور حيدوش، ميلود وعيل، **آثار تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفتر (2000- 2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جوان، 2017، ص 318- 319.

الجدول رقم 10: مساهمة قطاع المحروقات في اجمالي الناتج المحلي وكذا في الصادرات الجزائرية (2005- 2015).

الوحدة: النسبة المئوية

السنة	مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي (الناتج الداخلي الخام)	مساهمة المحروقات في الصادرات الجزائرية
2005	52.09	97.1
2006	52.85	97.9
2007	50.89	97.8
2008	53.65	97.5
2009	38.60	97.7
2010	43.29	97.4
2011	46.17	97.2
2012	44.35	97.2
2013	38.66	96.9
2014	35.11	95.89
2015	25.68	94.54

المصدر: عبد الله نور الدين، الأزمة النفطية الراهنة: واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري على ضوء المحدّدات الهيكلية لعدم الاستقرار الكلي للفترة (2005- 2015) نقلا عن الديوان الوطني للإحصائيات.

ومن جهة اخرى نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين ارتفاع اسعار النفط ومعدلات البطالة بحيث ان ارتفاع اسعار النفط يؤدي الى زيادة ايرادات الدولة مما يشجع على فتح مناصب الشغل وتوسيع الاستثمارات وتفعيل برامج قد كانت مجمدة او فتح مشاريع جديدة، ويحدث عكس هذا تماما

حيث تعتمد سياسة الدولة على تجميد التوظيف والمشاريع المبرمجة كلما حدث انخفاض في اسعار النفط والشكل التالي يوضح العلاقة العكسية بين المتغيرين:

الشكل رقم2: يوضح العلاقة بين أسعار النفط وتطور معدلات البطالة 1971-2014.

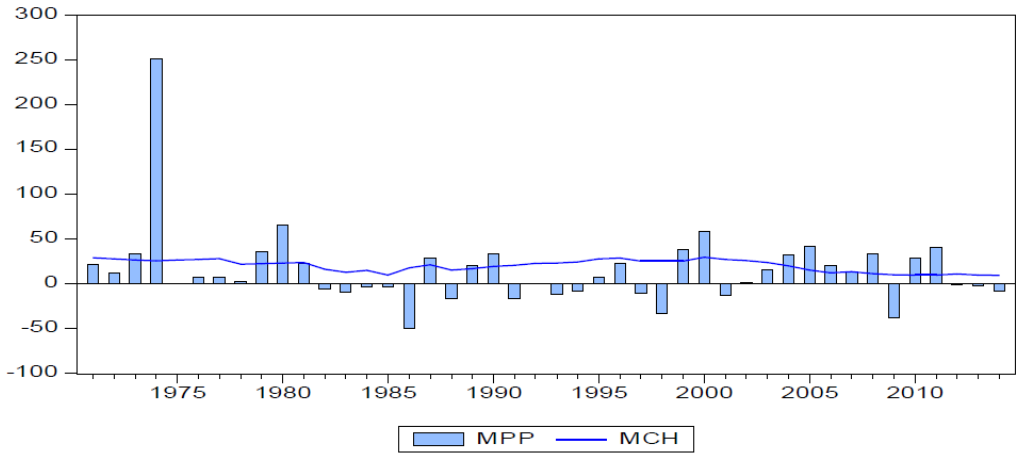

المصدر: جمال هاشم، بوعونية مولود، مرجع سبق ذكره،بالاعتماد على برنامج (Eviews9) ص 131.

وفي قياس تطورات نسب التضخم في الجزائر نجد نفس الترتيبات حيث يمكن القول ان هناك نفس العلاقة العكسية التي شهدناها في البطالة بحيث كلما انخفض سعر النفط زاد تدهور الوضعية النقدية في الجزائر بحيث تعرف ارتفاع في نسب التضخم عكس ذلك في حالة ارتفاع اسعار النفط والشكل الموالي يوضح العلاقة العكسية بين المتغيرين.[1]

[1]- جمال هاشم، بوعونية مولود، **العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر – مقاربة تحليلية وصفية -** ، AL-Riyada for business économics (issen : 2437-0916) vol03 n°02 june 2017.

الشكل رقم3: يوضح العلاقة بين أسعار النفط وتطور معدلات التضخم 1971-2014.

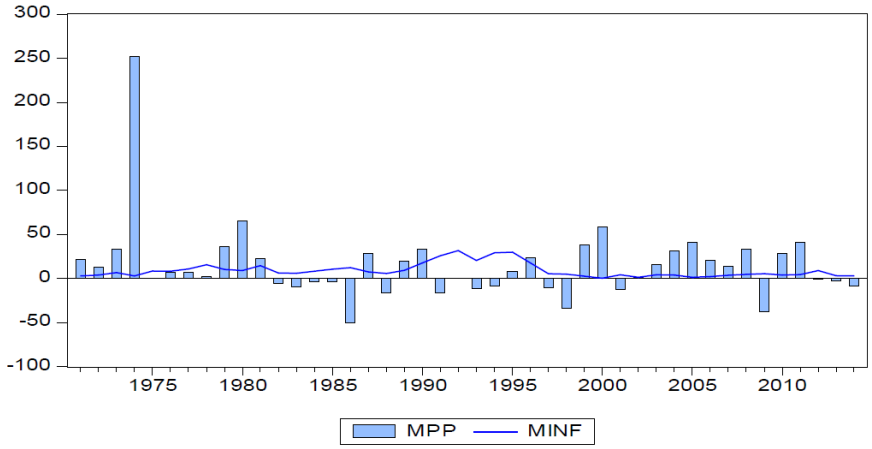

المصدر: جمال هاشم، بوعونية مولود، مرجع سبق ذكره،بالاعتماد على برنامج (Eviews9)، ص 132.

اذن ارتفاع اسعار النفط في الفترة الممتدة بين 2014- 2017 شجع على اعادة الانتعاش الجزائري من خلال زيادة الانفاق الحكومي على المشاريع المختلفة خاصة من خلال اعادة بعث بناء السكنات وتوزيعها في صيغها المختلفة وتقديم دعم للشباب من اجل الاستثمار وللحد من البطالة – التي انخفضت الى 10٪ في 2010 بعدما كانت 29.5٪ سنة 2000 – ومحاولة بناء الهياكل القاعدية على غرار الطرقات كطريق شرق غرب والعمل على شق طريق شمال جنوب. لكن كل هذه الانجازات تميزت بنقائص عدة نتيجة للفساد الداخلي وغياب رؤية او تصور سوسيو-اقتصادي وما يميزها انها كانت حلولا مؤقتة تهدف غالبا لا لتقديم حلولا فعلية دائمة وبناءة وانما عبارة عن حلول استعجالية هدفها تحقيق امن داخلي مؤقت.

فعلى غرار ما ذكرناه سابقا قامت الحكومة الجزائرية بتسديد الديون الخارجية من خلال استغلال الفائض المالي الناتج عن ارتفاع اسعار النفط وهذا ما يعتبر كأهم انجاز حققته الحكومة منذ 1999 اي بداية انتعاش سوق النفط.[1]

إذن من خلال ما سبق، يمكن القول أن لانهيار أسعار النفط تأثيرا بالغا على الاقتصاد الجزائري سواء في حالة الصعود أو الانخفاض، مما يؤدي إلى انتعاش أو انكماش الاقتصاد الجزائري. فإذا كان صعود أسعار النفط يؤدي إلى نمو الاقتصاد الجزائري من خلال توزيع الريع – عشوائيا – على مختلف القطاعات ليصاحبه زيادة في الإنفاق الحكومي من خلال استثمارات ومشاريع – مؤقتة وآنية – جديدة وفتح لمناصب الشغل وزيادة وتيرة الاستيراد مما يحقق غالبا استقرار داخلي نسبي، خاصة وأن الحكومة تدعم وبشكل صريح وواضح سياسة شراء الأمن الاجتماعي – دون مراعاة العواقب وبدون قراءات استشرافية – إلا أنه وفي حاله انخفاض أسعار النفط فغالبا ما تجد الحكومة نفسها في مأزق اقتصادي خانق، عادة ما تسيره من خلال تجميد المشاريع وغلق مناصب الشغل والحد من الاستيراد، غالبا ما ينجم عن هذا الوضع زيادة في معدلات التضخم والبطالة وندرة السلع والخدمات وغلائها، مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار الداخلي للدولة، وتضل صدمة 1986 مخبر بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ما مدى تأثير أسعار النفط على الأوضاع الداخلية للدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

[1] عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 320، ص 328.

خلاصة الفصل الثالث:

يعرف الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا لارتكازه الكبير على النفط، بحيث يعتبر هذا الأخير المورد الوحيد والاساسي لمداخيل الدولة، حيث يشكل النفط ما يفوق 90% من الصادرات الجزائرية، كما يمثل ما يتراوح من 40 إلى 50% من اجمالي الناتج المحلي الجزائري، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصادا ريعا ما يجعله يتأثر تأثيرا بليغا بأي تحول قد يطرأ على النفط، ومن هذا المنطلق فارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر وفوري على اجمالي الناتج المحلي وعلى معدلات البطالة والتضخم. وما يزيد من خطورة الوضع هو أن مادة النفط تعتبر من المواد الاستراتيجية في العالم، الشيء الذي يجعل من هذه المادة محل اهتمام القوى ذات الفعل المؤثرة في النظام الدولي، الشيء الذي حول هذه المادة مع الوقت من مادة اقتصادية إلى مادة اقتصادية وسياسية في نفس الوقت، وهذا ما جعل العوامل المتحكمة في هذه المادة من عوامل اقتصادية محضة إلى عوامل سياسية، وكان وهذا نتيجة لتدخل وتلك القوى في تسيير هذه المادة في السوق الدولية، وتتزايد الخطورة أكثر فأكثر على الأحوال الجزائرية، لما نطالع جيوسياسية النفط في العالم، حيث تعددت مصادر الامدادات بالنفط عبر العالم بسبب اكتشاف آبار نفطية جديدة مع تزايد حجم المنافسة الاقتصادية، الشيء الذي جعل من الجزائر كدولة هامشية من حيث الإنتاج النفطي خاصة أمام كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وايران أساسا وبعض القوى الأخرى مثل فينزويلا وغيرها، وكدولة ضعيفة جدا من حيث قدرتها على التأثير في أسعار النفط في السوق الدولية، هنا أين تكمن الخطورة الحقيقية.

الفصل الرابع: النفط والقضايا الجزائرية الخارجية: علاقة التأثير والتأثر

يتم من خلال هذا الفصل الانتقال من تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الداخلي والأوضاع الداخلية للدولة إلى تأثير هذه المادة الحيوية على النشاط الدبلوماسي الجزائري، وذلك عبر ضرورة المرور بمكانة الجزائر في سوق النفط الدولية من خلال المبحث الأول، ودراسة العوامل التي تتحكم في أسعار النفط بين تلك العوامل الاقتصادية والسياسية وهذا من خلال المبحث الثاني، لنصل إلى دراسة تحولات الدبلوماسية الجزائرية في ظل تغيرات أسعار النفط من خلال المبحث الثالث.

المبحث الأول: مكانة الجزائر في إطار سوق النفط الدولية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الخريطة الجزائرية ضمن جيوسياسية النفط في العالم من خلال المطلب الأول، ثم فيما بعد نحاول دراسة الدولة الجزائر أمام القوى المسيطرة على النفط وطبيعة العلاقات معها وذلك من خلال المطلب الثاني.

المطلب الاول: الخريطة الجزائرية ضمن جيوسياسية النفط في العالم

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت التجارة العالمية للنفط اهمية اقتصادية وسياسية كبيرة نتيجة للطلب المتزايد على هذه المادة، وذلك لغرض اعادة بناء مادمرته الحرب العالمية الثانية. وعلى هذا اصبح النفط سلعة ذات اهمية بالغة نتيجة للطلب المتزايد عليه، حيث توجد اكبر الاسواق النفطية في لندن ونيويورك وسنغافورة وسيطر عليه عشر شركات عالمية على تسويق نصف الانتاج العالمي للنفط وعلى رأسها شركة أكسون الأمريكية، وعلى هذا الأساس حاولت العديد من الدول المنتجة للنفط أن تتخلص جزئيا من سيطرة الشركات العالمية وأنشأت شركات وطنية من أجل تسيير اقتصادها النفطي، حيث أنشأت الجزائر شركة سوناطراك والسعودية شركة بيترومين وايران شركة نيوك وفنزويلا بيتروتين.

لقد أصبحت الدول المستهلة للنفط أقل اعتمادا على دول الأوبك خوصا بعد دخول النفط الروسي للسوق العالمية بكميات كبيرة* وهذا حتى تزيد هذه الأخيرة من انتاجها النفطي الموجود في سيبيريا من اجل اغراق السوق العالمية بالنفط والحد من هيمنة منظمة الأقطار المصدرة للنفط سعرا وانتاجا، واضعاف قدرات الدول العربية المنتجة من جهة أخرى. وتوسعت هذه لخطة من خلال

* وحدث هذا بعد أن سمحت الحكومة لأمريكية لشركاتها ببيع التكنولوجيا المتقدمة في مجال التنقيب للانتاج الروسي.

استثمار الدول الغربية في مجال البحث والتنقيب عن النفط في عدة دول من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وبحر الشمال.

إن للقارة الأوربية قدرات تكريرية تتجاوز واحد 1 مليار طن في السنة حيث تستورد كميات مهمة من النفط من اجل معالجتها واعادة تصديرها، أما روسيا فقد اصبحت من الدول المهمة في السوق العالمية للنفط، الصين هي الأخرى التي أصبحت تحتل مكانة مهمة في التجارة العالمية للنفط بإنتاج وصل الى 3.5 مليون برميل في اليوم سنة 2007، وحسب دراسة قامة بها منظمة الأقطار المصدرة للنفط حيث توقعت نموا مستمر في التجارة العالمية للنفط والمنتوجات المكررة حيث ستنتقل من 62 مليون برميل في سنة 2010 الى 68 مليون برميل في 2020 و71 مليون برميل في 2025 في اليوم ومن ثم إلى 77 مليون برميل في اليوم سنة 2030.

أما تتعلق بتجارة النفط الخام فينتقل من 35 مليون برميل في اليوم سنة 2006 الى ما يزيد عن 40 مليون برميل في اليوم سنة 2020 لتنتقل الى 46.6 مليون برميل في اليوم سنة 2030، بحيث ان اهم التطورات التي ستحصل في السوق الدولية ستتأتى أساس من دول الشرق الأوسط بما يقارب 7 مليون برميل في اليوم، والدول آسيا الوسطى بحوالي 4.1 مليون برميل في اليوم، ثم القارة الأفريقية بما يقارب 2.2 مليون برميل في اليوم.

لقد أكدت الدراسات أن منطقة الشرق الأوسط ستكون كأهم منطقة مصدرة للنفط الخام بـ 18.3 مليون برميل في اليوم سنة 2020 إلى 32 مليون برميل في اليوم سنة 2030. اذ ان أهم صادرات

المنطقة تتجه نحو الصين والهند واليابان بحوالي 15.5 مليون برميل في اليوم في سنة 2030، ودول أوربا الغربية بـ 5 ملايين برميل في اليوم سنة 2030[1].

تعتبر منطقة الخليج أكثر المناطق وفرة على النفط، حيث يضم هذا الاقليم أكثر الدول انتاجا وتصديرا للنفط وهي (الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، العراق، الكويت، العربية السعودية وايران) حيث هذه الأخيرة جعلت هذا النظام الاقليمي يتميز عن غيره من الأقاليم على أنه نظام ملئ بالنفط.

تمتلك الدول الخليجية أكبر الاحتياطات النفطية وتنتج أكبر كمية للنفط الخام المتداول تجاريا وتصدر أكبر قدر من النفط في العالم، ولها كذلك قدرة لانتاج أكثر مما تنتجه كل الدول النفطية الأخرى في العالم وهذا ما وثق الصلة بين هذه الدول وأكبر الدول الصناعية المعروفة بمجموعة الثماني G8(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان وروسيا التي انضمت اليها بعد 2006).

لقد كشف تقرير المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة والذي نشر عام 2001 عن تزايد حاجات الولايات المتحدة الأمريكية للنفط خلال الخمس والعشرين سنة المقبلة، فنظرا للاستهلاك المتزايد أصبح – حسب الاحصائيات– أنه من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية ان تستورد ما قيمته 60 بالمئة من النفط العالمي في عام 2020. وعلى هذا ركز التقرير على نقطتين اساسيتين؛ الأولى وهي ضرورة زيادة الواردات النفطية من دول الخليج أما الثانية فترمي الى تنويع الواردات النفطية، وعلى هذا الاساس وجه التقرير انظار صانع القرار الأمريكي نحو أفريقيا –اين يسيطر

[1] حمد صديقي، **النفط أهميته وأبعاده الجيوسياسية**، منشورات المختبرات، مختبر الجغرافية والتنمية المجالية، كلية الأداب والعلوم الانسانية، ط1، 2011، ص 33، ص 34، ص 35، ص 37.

الاتحاد الاوربي – لتميز النفط الأفريقي بنسبة الكبريت المنخفضة فيه الشيء الذي يقلل من تكلفة عملية التكرير في القارة الافريقية[1].

اضافة إلى هذا فان النفط الافريقي يتميز بتعدد انواعه حيث يتواجد أربعون 40 نوع من خام النفط في القارة، كما أن النفط الأفريقي من النوعية الخفيفة المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة مما يساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية، هذا علاوة على قرب البترول الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوربا وأمريكا خاصة لما نتكلم عن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي يسهل عملية النقل ويخفف من تكاليفه[2].

تعد أمريكا الاتينية من الأقاليم ذات الانتاج النفطي المعتبر، بحيث يحتوي هذا الاقليم على عدة دول المنتجة للنفط مثل فينزويلا التي تعتبر رابع مصدر للنفط في العالم وثالث مصدر للولايات المتحدة الامريكية، ولعل دور الرئيس الفينزويلي السابق هوغو شافاز كان بارزا لما يتعلق الامر باستخدام النفط في علاقات بلده الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، إضافة الى فينزويلا نجد المكسيك، كولومبيا، البرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية[3].

يمكن القول ان حجم تجارة النفط العالمية قد شهدت تطورات ملحوظة حيث تعرف أسواق النفط العالمية تحولا جذريا على مستوى حركة التجارة لظهور مصادر إمدادات جديدة في أمريكا الشمالية من جهة وانخفاض الطلب على النفط الخام في الدول الصناعية خاصة في اوربا مع ارتفاعه في الدول

---

[1] محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 205، ص206، 212ص، 215ص، 216ص.

[2] لبنة بهولي، **جيوبوليتيك النفط في افريقيا والتنافس الامريكي الصيني** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13 جوان 2016، ص 191-192.

[3] محمد ختاوي، **مرجع سابق**، ص ص207- 222.

النامية وبخاصة الناشئة منها في آسيا من جهة أخرى. وبشكل عام يمكن تصنيف نفطيا نوعي من الدول:

الدول صافي مصدر النفط: وتضم كل من مجموعة دول الشرق الأوسط و إفريقيا، ومجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية.

الدول الصافي مستوردة للنفط الخام: وهي كل من مجموعة دول آسيا الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ومجموعة دول أمريكا الشمالية.*[1]

إن معظم إنتاج النفط أو الاحتياطي منه يأتي من مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية كما هو موضح في الجدول التالي: إنتاج النفط بالعالم حسب القارات والمناطق 2008.

جدول رقم 11: إنتاج النفط بالعالم حسب القارات والمناطق 2008.

المنطقة الجغرافية	
الشرق الأوسط	26.2 مليون برميل يوميا
أوروبا	17.5 مليون برميل يوميا
أمريكا الشمالية	13.3 مليون برميل يوميا
إفريقيا	10.3 مليون برميل يوميا
آسيا و المحيط الهادي	7.9 مليون برميل يوميا

*. الدول الصافي المصدرة للنفط في تلك التي يزيد إجمالي صادراتها النفطية عن إجمالي وارداتها النفطية، أما الأول الصافي مستوردة للنفط هي التي يزيد إجمالي وارداتها النفطية عن إجمالي صادراتها النفطية.

[1]. ملخص دراسة تطورات خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك الصادر عن منظمة النفط العربية للمصدرة للبترول(أوابك) مارس 2016، ص 11_ ص13.

أمريكا اللاتينية	6.6 مليون برميل يوميا

أما فيما يخص احتياطي النفط فإنه يوجد بثلاثة مناطق رئيسة وهي: منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي على 60 % تقريبا من احتياطي العالم، تليها قارة أوروبا في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ 11.4 %بحيث يتواجد معظم هذا الاحتياطي في شرق أوروبا، ثم تأتي إفريقيا في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي بنسبة 10 % من الاحتياطي العالمي.[1]

جدول رقم 12: يوضح احتياطي النفط حسب القارات (2008)

الوحدة: مليار برميل

المنطقة الجغرافية	نسبة احتياطي النفط
الشرق الأوسط	%60 754.1
أوروبا	%11.4142.2
إفريقيا	%10 125
أمريكا اللاتينية	%10 123.2
أمريكا الشمالية	%6 70.9
آسيا و المحيط الهادي	%3 42.9

يتضح من الجدولين السابقين السابقين أن هناك هدر في المناطق التي تحتوي على النفط عبر العالم وبالتالي امتلاك دول عديدة على مادة النفط بكميات وأنواع مختلفة سواء كانت هذه الدول والمناطق ضمن الدول الصناعية أو الدول النامية. من جهة أخرى يمكن النظر إلى إفريقيا على أنها

[1]. مجلة تكريت للعلوم السياسية، عبد الله حارث قحطان، مثني فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي و أثره على العلاقات الدولية، مجلد1، العدد1، 2014، ص 120_121.

من الأقاليم ذات الانتاج و الاحتياط المتوسط في العالم في حين يحتل الشرق الأوسط المرتبة الأولى من حيث الانتاج و الاحتياط في حين تحافظ القارة الأوروبية على مرتبتها الثانية سواء تعلق المر بالانتاج أو الاحتياط.

إن ذكر هذا التوزيع الجغرافي لمادة النفط و جيوسياسة هذه المادة لم يكن الغرض منه الوقوف على نسبة الاحتياطات والانتاج فقط وإنما تعدى هدفنا ذلك ليبلغ إلى مدى تعدد الفواعل المالكة للمادة النفطية وأنها لا تقتصر فقط على القارة الأوروبية التي غالبا ما يتم وصفها بالقارة الغنية بالنفط.

رغم هذا التوزع والانتشار لمادة النفط عبر العالم إلا أنها لتزال من المواد الوافرة النادرة نتيجة للاستهلاك الواسع لهذه المادة من جهة في مختلف المجالات الصناعية والاقتصادية وأيضا نتيجة لاحتياط هذه المادة و ادخارها لأغراض استراتيجية بعيدة المدى خاصة عند ذكر مؤشر امكانية نفاذ هذه المادة في العالم.

رغم اعتبار النفط كأهم سلعة في العالم إلا أنها لا تخضع لرسوم جمركية و إن وجدت تلك الرسوم فهي نسبة قليلة لا يمكن اعتبارها عائقا تجاريا، وغالبا لا تخضع إلى قيود غير جمركية كفرض حصص على الاستيراد مثلا، بل إن العكس هو الصحيح حيث أن الدول المصدرة هي التي تفرض تقييدا ذاتيا على كمية الانتاج للمحافظة على الأسعار، وعلى هذا الأساس لم يكن هناك اهتمام كبير بطلب تثبيت التعريفة الجمركية للنفط الخام أو القيام بإزالة القيود غير التعريفية بما يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة. وعلى هذا الأساس فإن اتفاقية الغات والمبادئ التي تتضمنها فيما يتعلق بالسلع تبدو غير واضحة فيما يتعلق بالنفط الخام، هذا الوضع دفع بالعديد من الدول ولاسيما النفطية منها إلى الاعتقاد بأن تجارة النفط مستثناة من قواعد نظام التجارة العالمي الجديد، وهذا ما يجعل في

اعتبار الدول أن مادة النفط هي سلعة استراتيجية تختلف عن باقي السلع التجارية، فعلى سبيل المثال يعتبر التسعير المزدوج أحد القضايا ذات العلاقة بالبترول.[1]

المطلب الثاني: الجزائر أمام القوى المسيطرة على النفط و طبيعة العلاقات معها

في الماضي وقبل إنشاء منظمة الأوبك كانت طبيعة العلاقات النفطية بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له؛ تتولاها كليا الشركات النفطية الأجنبية، وهذا لتسليم البلدان المصدرة للنفط والتي تعتبر قانونيا صاحبة الإشراف على مواردها الطبيعية جميع القرارات المتعلقة باكتشاف الموارد النفطية وانتاجها وإدارتها إلى الشركات النفطية وهذا ما يدعى بنظام الامتيازات النفطية.

يمكن القول أن الشركات النفطية* قامت بتنفيذ الموجة الضخمة الأولى للتملك و إحكام السيطرة الأجنبية على النفط، لتأتي بعدها الموجة الثانية في الخمسينات والستينات لتضم شركات النفط أهلية أوروبية ويابانية أو شركات نفط أمريكية مستقلة. حيث تركزت الموجة الأولى بشدة في بلدان الشرق الأوسط العربية وإيران هنا أين تمكنت الشركات الأوروبية الأولى من دخول المنطقة عبر الاحتلال البريطاني والفرنسي للدول العربية خلال الحرب العالمية الأولى، لتنظم فيما بعد الشركات النفطية الأمريكية. هذه المنافسة الأمريكية الأوروبية مكنت الشركات من تشكيل تكتل لحل مشكلة التقسيم الامتيازات النفطية فيما بينها في إطار منطقة أطلق عليها اسم منطقة الخط الأحمر، وكانت كل من العراق وإيران بمثابة الدولتين الأكثر أهمية في تلك المنطقة، حيث تم استبعاد السعودية من اتفاق الخط

[1]. انظر: حسان خضر، النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

* شركات النفط الرئيسة السبع والتي شكلت الاحتكار القوي للنفط هي بريتش بتروليوم (Bp) روبالدتش شل، تكساكو، إكسون، تكساسو، غالف، سوكال، وموبيل، وكان هناك بالاضافة إلى ذلك شركة النفط الفرنسية CFP التي لم تكن بقوة الشركات الأخرى.

الأحمر، هذا الاستبعاد سمح لشركات الولايات المتحدة الأمريكية الولوج إلى داخل هذه الدولة لاكتشاف واستغلال النفط المتواجد على أراضيها.

ورغم ظهور شركات نفطية مستقلة حاولت أن تكسر هيمنة الشركات النفطية الرئيسة إلا أنه ظلت هذه الشركات تحكم السيطرة شبه الكلية على الموارد النفطية في الدول المصدرة للنفط. **ومهما كانت كيفية سعي الشركات النفطية وحصولها على امتيازات نفطية مربحة، فإن المحصلة النهائية كانت أنه ليس لدى الأقطار المصدرة للنفط أي نفط لبيعه إلى البلدان المستوردة، ولم تكن مجموعة البلدان المستوردة بحاجة إلى السير في علاقاتها مع الأقطار المصدرة للنفط على أساس التجارة في النفط الخام أو المنتوجات النفطية، وكانت أوجه العمليات في صناعة النفط متروكة لشركات النفط**[1]،وظلت هذه الشركات تسيطر على صناعة النفط في العالم حيث تستحوذ على ثلثي الانتاج العالمي كونت سبع شركات منها كارتلا عالميا سمي تاريخيا بالشقيقات السبع[2]. تتمتع هذه الشركات بقدرات وإمكانيات كبيرة والتي في بعض الأحيان تفوق قدرات الدول المنتجة للنفط كما تتلقى هذه الشركات دعم كبير من حكوماتها نتيجة لتبادل المصالح وتجدر الإشارة هنا إلى أن خمسا من هذه الشركات هي من جنسية أمريكية وشركتين فقط غير أمريكية وهي شركة شالالهولندية_البريطانيةو بريتش بتروليوم البريطانيةBP.

يمكن القول أن الشركات النفطية والحكومات الغربية ظلت تعمل جنبا إلى جنب في النظام الدولي من أجل توجيه السياسة الدولية فغالبا ما يتم استخدام هذه الشركات وسائل ضغط مختلفة عندما

---

[1]. علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر و الفرص، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991، ص ص 78_80.

[2]. أحمد صدقي، النفط أهميته و أبعاده الجيوسياسية، مرجع سبق ذكره، ص38.

تنتهج الدول المصدرة للنفط أي سياسة تتنافى و إيرادات الدول الغربية أو طموحات الشركات النفطية نفسها.

و يقول "أنطوني سابسون": استعمل اتحاد الشركات النفطية الكبرى النفط كسلاح مضاد لمواجهة الدول المنتجة التي حاولت السيطرة على ثرواتها النفطية، وقد استخدمت الشركات أسلوب المقاطعة أو الإحجام عن شراء النفط العائد لتلك الدول، بغية الإبقاء على احتكارها، وحدث هذا عندما أممت الحركة السوفياتية عام 1917 ممتلكات الشركات النفطية في بلادها قاطعت الشركات النفطية الاتحاد السوفياتي بغية إلغاء قرارات التأميم أو الحصول على تعويض ونفس السيناريو حدث مع المكسيك عام 1938.

قرارات التأميم حدثت بعد تصاعد الوعي والشعور الوطني خلال الخمسينات والستينات، لاسيما في إيران أين تم تأميم نفطها تحت حكم محمد مصدق سنة 1951، والذي استغل فرصة نجاح التجربة الفينزويلية والمكسيكية ودخول شركات نفطية مستقلة والعروض التي تقدمها هذه الأخيرة، فوقعت أهم مجابهة بين الشركات الاحتكارية والحكومة الإيرانية وفي الحقيقة هي كانت مجابهة بين الدول الغربية صاحبة النفوذ في المنطقة وبين الحكومة الإيرانية إلى درجة إبعاد محمد مصدق عن الحكم نتيجة للتدخل الأمريكي و البريطاني القوي.[1] هذه التطورات أدت في النهاية إلى انهاء عهد نظام الامتيازات النفطية تدريجيا بشكل كلي و أصبحت الحكومات المالكة للنفط تحل محل الشركات التي كانت تسيطر على نفطها، و أصبحت تلك الحكومات هي التي تقوم بجميع العمليات المتعلقة بالنفط من تنقيب واكتشاف وإنتاج وتسويق وتصدير.[2]

---

[1]. محمد ختاوي، مرجع سابق، ص ص –106

[2]. أحمد صدقي، مرجع سابق، ص52

من الممكن ان تتخذ المنافسة على الطاقة أشكالا كثيرة، فبالنسبة إلى الشركات النفطية الكبرى، تضمنت المنافسة الصراع بين الشركات على ملكية الترسبات النفطية الواعدة في مناطق إنتاج النفط الرئيسية، أو على حقوق التنقيب فيها، وعندما تحرم الشركات من مثل هذه الخيارات؛ لأي سبب من الأسباب، فهي تسعى لمناطق أخرى لما يتم تطويرها بشكل كامل بعد، ويتضمن هذا الوعد باستثمار مبالغ كبيرة في تطوير حقول جديدة، وسداد حقوق الامتياز و الضرائب و الرسوم، وغير ذلك من المستحقات للحكومات في الدول المنتجة (وهذا يتضمن تقديم رشوات ضخمة أحيانا).

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى النفط كسلعة أساسية، ويعد ضمان استيرادها من المصادر الخارجية مسألة تتعلق بالأمن القومي وعلى هذا تضع الولايات المتحدة الأمريكية سياسات خاصة نحو منطقة الخليج وحوض بحر قزوين وإفريقيا وغيرها من المناطق، مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد الصين هي الأخرى أكثر اعتمادا على واردات النفط وتستخدم في بعض الأحيان نفس الاستراتيجيات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية عبر تقديمها للأسلحة ومختلف المساعدات التقنية العسكرية كما حدث مع السودان و نيجيريا عندما زودت الصين هاتين الدولتين بالأسلحة ومختلف المساعدات العسكرية مثل تقديم برامج التدريب و التدريبات القتالية المشتركة وتشارك المعلومات الاستخباراتية بها كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية تماما، ولا تقوم الصين بهذا الدور في إفريقيا فقط بل تلعب أدوارا مشابهة في بحر قزوين و آسيا الوسطى، ولما نتكلم عن بحر قزوين نتكلم عن الدور الروسي في المنطقة حيث هي الأخرى حاولت توسيع وجودها الجيوسياسي في حوض بحر قزوين بالرغم أن الهدف الروسي يختلف عن الهدف الأمريكي والصين، فروسيا لم يكن هدفها الحصول على الطاقة بغرض استخدامها محليا، فهي مكتفية ذاتيا من النفط و الغاز الطبيعي، ولكن هدفها هو السيطرة على عملية النقل لجني أرباح سياسية و اقتصادية مصاحبة لعملية نقل الطاقة، إضافة إلى هذا فقد بذل كل من قادة الهند و اليابان و الدول الأوروبية الكبرى جهودا دبلوماسية للدول

المنتجة للنفط خاصة في منطقة الخليج وبشكل أكبر نحو السعودية من أجل الحصول على اتفاقيات للتزود بالنفط السعودي.[1]

يمكن القول أن انتشار الاحساس الوطني والقومي وتنامي حركاته في الدول العربية بعد موجات الاستقلال الحاصلة في ستينات القرن الماضي دفعت بعض الدول المنتجة للبترول للقيام ببعض النشاطات المضنية بغية إعادة النظر في اتفاقيات الامتياز المجحفة التي تربطها بالشركات النفطية الكبرى. ولعل أن فكرة مجابهة هذه الشركات قد تبلورة بشكل كبير لدى الدول العربية أنذاك من خلال محاولة خلق شراكة نفطية بين الدول العربية وقد ارتأت النخب العربية أنذاك ضرورة دعوة دولتين من غير العرب للانضمام إلى هذه الشراكة من الدول ذات الانتاج المعتبر للنفط وهما كل من إيران و فنزويلا و كانت هذه الجهود هي الجذور الأولى المفرزة لإخراج فكرة الأوبك OPEC إلى حيز التنفيذ.

إن تبلور فكرة شراكة موحدة من هذه الدول وتمثلت أساسا أنذاك في العراق، الكويت، السعودية، إيران وفنزويلا، كانت نتيجة جهود دبلوماسية مكثفة بين هذه الدول الخمسة لتتمكن هذه الدول في النهاية من تأسيس منظمة الأوبك في سبتمبر 1960 ليلتحق فيما بعد العديد من الدول بهذه المنظمة لسيما قطر وإندونيسيا وليبيا والإمارات والجزائر 1969 ونيجيريا والإكوادور وأنغولا.[2]

لقد كان الهدف الأساسي من وضع الأوبك هو وضع نظام للسعر يحقق الاستقرار في السوق، وذلك بطرق مختلفة منها تنظيم الإنتاج بهدف حماية مصالح منتجي النفط ومستهلكيه معا، وكذلك

---

[1] مايكل تي كلير، **المنافسة الدولية على مصادر الطاقة**، مقال ضمن كتاب عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2011، ص 183، ص 210، ص 213، ص 214، ص 215.

[2] مصلح الطراونة وليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، دراسة قانونية في امكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الأعضاء في المنظمتين**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 271، ص 272،ص 307.

ضمان إيراد نفطي مستقر من المنتجين، بالإضافة إلى وضع نظام للسعر فإن الهدف الآخر من الأوبك هو تنسيق السياسات النفطية لأعضائها.

إن أهداف الأوبك هي بمثابة سياسات تخدم مصالح الشركات النفطية أيضا، حيث أن استقرار سعر النفط ونمو صناعته تصب في مصلحة الشركات النفطية الكبرى وذلك لظهور شركات جديدة منافسة للشركات النفطية الكبرى التي كانت تمثل الكارتل العالمي أو الشقيقات السبع. وعلى هذا فأن تأسيس الأوبك كان ضروريا للطرفين لمنتجي النفط من جهة وشركات النفط من جهة أخرى. وهذا من بين الظروف الأساسية التي سمحت بظهور الأوبك لمصالحها بما كانت تسمح بظهور هذا التكتل وهي ذات النفوذ السياسي العظيم في تلك الأيام، لاسيما أن الوضع السياسي في عدد من أعضائها مثل الكويت وقطر و أبو ظبي كان يخضع للحكومة البريطانية (BP) كما كان النفوذ السياسي الأمريكي في السعودية و إيران كان بوسعه القضاء على المنظمة منذ بدايتها خاصة لو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك.[1]

إن انخفاض سعر النفط في أسواق العالم عادة ما يقسم دول العالم إلى ثلاث فئات:دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستعدة بهدوء و ثقة كالسعودية و الإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران التي ترى أن هبوط الأسعار إلى أقل من النصف هو مآمرة على اقتصادها، و الفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين. لكن ومن خلال قراءة هذه الفئات الثلاثة نجد أنه بإمكاننا إضافة خانة أو فئة رابعة وهي دول منتجة وليست فقط قلقة بل متضررة من انهيار أسعار النفط مثل الجزائر.

[1]فاضل الحلبي، ترجمة عطا عبد الوهاب، النفط بين السياسات والأوهام االقصة الدقيقة للأوبك، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، 2013، ص 53-54

إن التحليل الاقتصادي يقوم على وجود عوامل اقتصادية عدة تتحكم في سعر النفط إما صعودا أو نزولا، لكن يرى بعض المحللين عكس ذلك بحيث يرجعون الأمر إلى عوامل سياسية بالدرجة الأولى، وهذا ما يجعلنا نمعن النظر في التحليلات القائلة بأن العامل الرئيسي الذي دفع بأسعار النفط للهبوط بشكل سريع لاسيما في 2014 هو إصرار السعودية _أكبر مصدر للخام في العالم_ على عدم تقليص إنتاجها، فالسعودية و رغم أهميتها في سوق النفط وذلك لوفرة إنتاجها، إلا أنها تعتبر واحدة من أكبر عشر دول منتجة للنفط فحسب منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC قدر إنتاج السعودية بـ 7.571 مليون برميل يوميا في 2013 لتتصدر المرتبة الأولى، تأتي بعدها روسيا بـ 4.710 مليون برميل يوميا ثم الإمارات بـ 2.701 مليون برميل يوميا الكويت 2.058 مليون برميل يوميا، ثم فينزويلا بـ 1.937 مليون برميل يوميا أنغولا 1.669 مليون برميل يوميا، المكسيك1.271مليون برميل يوميا واخيرا إيران بـ 1.251 مليون برميل يوميا.

إن النظر إلى تطورات السوق النفطية وفهم تحولاتها يكون من خلال فهم رغبات وإرادات أكبر الدول المنتجة للنفط ومصالحها في النظام الدولي خاصة في علاقاتها مع الدول الكبرى المتحكمة في النظام الدولي خاصة من خلال المدخل الاقتصادي بتحكمها في الاقتصاد العالمي، لكن النظر إلى هذا أو ذاك غير كافية فاستهلاك النفط أيضا يعتبر من أهم العوامل المحركة لسوق النفط خاصة لما تكون هذه الدول التي تتصدر الترتيب من حيث الاستهلاك هي قوى كبرى في النظام الدولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 13: معدل استهلاك النفط بالنسبة لبعض الدول

الدول	معدل الاستهلاك
روسيا	10.146
السعودية	9.673
الصين	4.441
الولايات المتحدة الأمريكية	4.164
إيران	3.575
العراق	2.979
الكويت	2.924
الإمارات	2.796
فينزويلا	2.789
المكسيك	2.522

المصدر: OPEC 2013

يمكن ملاحظته من الجدول ومن المعلومات السابقة أن كلا من السعودية وروسيا تعتبران من أكبر دول العالم إنتاجا واستهلاكا في الدول بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي بإمكانها تحقيق معدلات عالية من الإنتاج إلا أنها تعمل على الحصول على النفط وفق سياسات أخرى أقل

تكلفة من إنتاج النفط بنفسها، وعلى هذا وبناء على ما سبق فإن روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والصين هي أبرز الدول المتحكمة في سوق النفط و الشكل التالي يلخص ما سبق.[1]

الشكل رقم 4: أكبر عشر دول مستهلكة ومنتجة للنفط في العالم

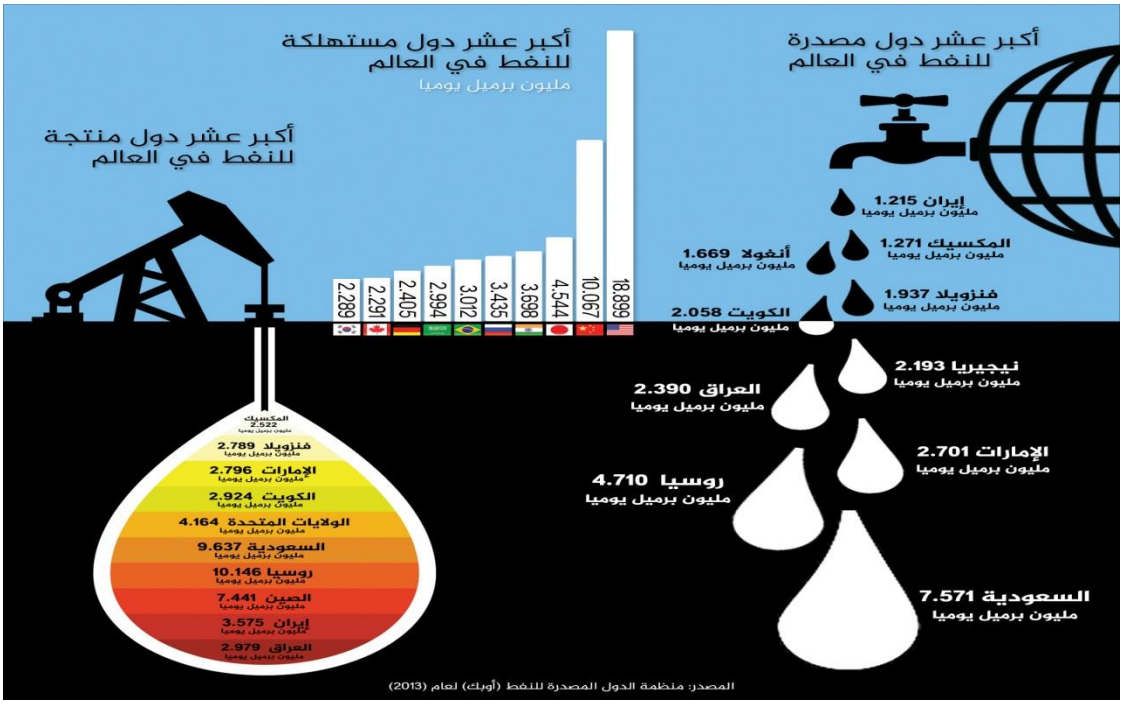

المصدر: انهيار أسعار النفط وتداعياته، على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87

[1] انهيار أسعار النفط وتداعياته، على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87

ما يبدو من التحليلات السابقة أن الجزائر بتروليا مجرد دولة هامشة في سوق النفط سواء من حيث الإنتاج أو الإحتياط أو التسويق أو من حيث التحكم في سوق النفطية _وقد ذكرنا هذا في المباحث السابقة_ خاصة لما تختلف مصالح الجزائر في مجال النفط مع دولة مثل السعودية التي تشكل الدولة المحورية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أو الخليج العربي في المجال الجغرافي الضيق، وبالتالي فإن التوافق المصالح الأمريكية– السعودية يجعل الجزائر رهينة هذه العلاقات بين البلدين في المجال النفطي، ناهيك عن الدولة الروسية التي تعتبر كقوة كبرى في النظام الدولي و كأكبر منتجين للنفط في السنوات الأخيرة، ورغم التقارب بين روسيا و الجزائر، إلا أن الصراع الأمريكي الروسي إقتصاديا والتنافس الدولي الكبير حول الطاقة غالبا ما يضعف الجهود الروسية في تغطية الجزائر في إطار السوق النفطية.

إذن فالعلاقات السياسية الأمريكية السعودية والتنافس الدولي في المجال الاقتصادي والسياسي بشكل عام والطاقوي بشكل خاص سواء تعلق الأمر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أو بين روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من العلاقات التنافسية التصادمية تجعل الجزائر رهينة كل هذه المتغيرات.

ولما نمعن النظر إلى الصادرات الجزائرية سنة 2017 نجد هناك ستة عملاء وزبائن رئيسيين للجزائر هم: إيطاليا (5.55 مليار دولار)، فرنسا (4.50 مليار دولار)، إسبانيا (4.14 مليار دولار)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.39 مليار دولار)، البرازيل (2.08 مليار دولار)، تركيا (1.96 مليار دولار)،وهذا ما يوضح ان معظم تجارتنا الخارجية مازال الاستقطاب على شركائنا التقليديين.[1]

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،" حصيلة التجارة الخارجية" على
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur:

أما بالنسبة للواردات الجزائرية فقد احتلت الصين المركز الأول تليها كل من فرنسا ثم إيطاليا سنة 2017.

أما سنة 2018 فقد اعتلت اسبانيا صدارة ترتيب أهم زبائن الجزائر، في جانفي 2018، متجاوزة إيطاليا التي كانت أول زبائن الجزائر في السنوات الأخيرة وبهذا كان الزبائن الخمس الأوائل في الجزائر في جانفي 2018 كالتالي: إسبانيا (461 مليون دولار) (13.6 % من إجمالي الصادرات الجزائرية) متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية 419 مليار دولار (12.4%)، بريطانيا بـ 390 مليون دولار (11.5%)، إيطاليا 384 مليون دولار (% 11.3) وفرنسا بـ 315 مليون دولار (% 9.3).

الشكل رقم 5: يوضح بلدان الصادرات الجزائرية.

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل
إيطاليا	5 548	15,96%
فرنسا	4 492	12,92%
إسبانيا	4 142	11,91%
الولايات المتحدة الأمريكية	3 394	9,76%
البرازيل	2 082	5,99%
تركيا	1 960	5,64%
هولاندا	1 849	5,32%
بريطانيا العظمى	1 611	4,63%
البرتغال	917	2,64%
بلجيكا	892	2,57%
الهند	860	2,47%
تونس	751	2,16%
الصين	695	2,00%
جمهورية كوريا	692	1,99%
كندا	665	1,91%
المجموع الفرعي	30 550	87,88%
المجموع	**34 763**	**100**

المصدر : (المركز الوطني للمعلومات الاحصائية للجمارك)

المصدر: بيان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

أما بالنسبة لإيرادات الجزائر فقد احتلت الصين المرتبة الأولى بـ 464 مليون دولار 12.2 % من الواردات الجزائرية متبوعة بفرنسا بـ 414 مليون دولار (10.9%) و إيطاليا بـ 365 مليون دولار (9.6%) و إسبانيا بـ 278 مليون دولار (7.3%) و ألمانيا بـ 245 مليون دولار (6.4%).[1]

هذا وتمثل المحروقات الحصة الكبرى من صادرات الجزائر في 2017 (94.54%) من الحجم الإجمالي للصادرات لتبلغ 32.86 مليار دولار مقابل 28.22 مليار دولار سنة 2016 وهذا بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية وتضل الصادرات خارج المحروقات هامشية بحيث قدرت سنة 2016 بـ 1.89 مليار دولار.[2]وهذا ما يجعل الجزائر من الدول المتضررة إثر انخفاض أسعار النفط، بحيث يعلن وزير الطاقة السابق عبد المجيد عطار بأن انخفاض أسعار النفط إلى ستين دولار سيقلص موارد البلاد إلى النصف.

---

[1] حصيلة وزارة التجارة على: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur

[2] بيان لوزارة التجارة على: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1

الشكل رقم 6: يوضح بلدان الواردات الجزائرية.

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %	تطور (%)
الصين	8 309	18,08%	-1,18
فرنسا	4 295	9,35%	-10,01
إيطاليا	3 754	8,17%	-19,18
ألمانيا	3 215	7,00%	6,18
إسبانيا	3 128	6,81%	-12,33
تركيا	1 998	4,35%	3,26
الولايات المتحدة الأمريكية	1 816	3,95%	-20,84
جمهورية كوريا	1 675	3,64%	53,39
الأرجنتين	1 518	3,30%	13,71
البرازيل	1 374	2,99%	13,65
فيدرالية روسيا	1 221	2,66%	
الهند	983	2,14%	4,57
هولاندا	702	1,53%	-5,9
بلجيكا	634	1,38%	4,79
رومانيا	623	1,36%	9,3
المجموع الفرعي	35 245	76,69%	
المجموع	45 957	100	

المصدر : (المركز الوطني للمعلومات الاحصائية للجمارك)

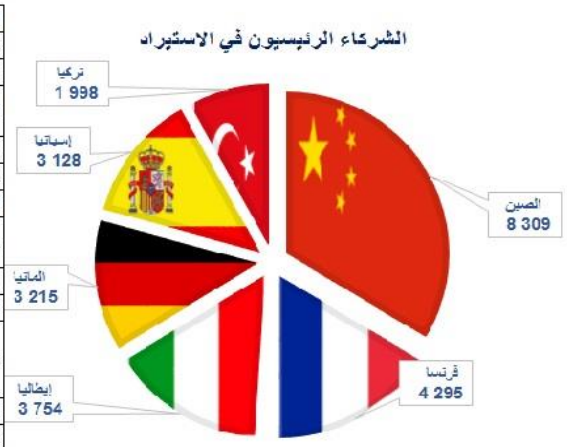

المصدر :بيان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **المكان نفسه.**

إن الجزائر ليست البلد الوحيد الذي يتضرر من انخفاض الأسعار، فهبوط أسعار النفط يؤدي إلى خسارة العراق نصف إيرادات خزينتها، حيث يشكل البترول أكثر من 90% من موارد البلاد و أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، روسيا هي الأخرى تعتبر من الدول المتضررة من هبوط أسعار النفط حذر البنك المركزي الروسي من انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في 2015 إذ استمرت أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة، هذا وقد انخفضت العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار نتيجة لإجراءات الأوبك بعدم خفض الإنتاج النفطي إضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم في روسيا، فعلاوة على هذه الدول فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي بحدوث أضرار كبيرة في

كل من اقتصاد كل من فنزويلا إيران، الكويت[1]، والشكل الموالي يوضح مختلف الآثار التي قد تطرأ على اقتصاد بعض الدول جراء انخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم 7: يوضح مختلف الآثار التي قد تطرأ على اقتصاد بعض الدول جراء انخفاض أسعار النفط.

المصدر:المصدر: انهيار أسعار النفط وتداعياته، **مرجع سبق ذكره.**

[1]انهيار أسعار النفط وتداعياته، **مرجع سبق ذكره.**

المبحث الثاني: تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية بين العوامل الاقتصادية والسياسية

من خلال هذا المبحث سنعمل على الوقوف على أهم العوامل المتحكمة في أسعار النفط سواء تلك العوامل الاقتصادية أو السياسية ويتم ذلك في المطلب الثاني، مرورا بتقديم لمحة تاريخية لديناميكيات أسعار النفط في العالم من خلال المطلب الأول.

المطلب الأول: لمحة تاريخية لديناميكية أسعار النفط في العالم

يعرف السعر النفطي على انه قيمة المادة او السلعة البترولية ويعبر عنها بالنقد وذلك خلال فترة زمنية معينة وتحتتأثير مجموعة عوامل اقتصادية اجتماعية، سياسية...الخ.

وقد حدثت تطورات عدة على سعر النفط نتيجة تطورات عدة طرأت على السوق البترولية. في البداية وعند اكتشاف النفط الخام في الولايات المتحدة الامريكية 1859 كان سعر النفط يحدد دون اقرار نظام نقطة الاساس لكن فيما بعد اصبحت اسعار النفط الخام تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك (نقطة الاساس الوحيدة) على ان يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من منطقة الانتاج الى منطقة الاستيراد او التسليم وقد تم الاتفاق على هذا المبسار في اتفاقية اكناكاوي في سنة 1928 التي اكدت ان اسعار النفط في اي مكان في العالم يتحدد بموجب اسعار خليج المكسيك. وبعد تدخل حكومتي كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على الشركات النفطية انذاك تم الاعتراف بمنطقة الخليج كمعيار ثاني لاسعار النفط وحدد سعر النفط في عبدان (ايران) وراس تنورة (السعودية)

في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك. لتلجا فيما بعد الشركات النفطية لايجاد نقطة التعادل بين سعر النفط في الخليجين المكسيكي والعربي والتي حددت بميناء نابولي جنوب ايطاليا.[1]

شهد سوق النفط اليوم تطورات عدة خاصة بعد موجة التاميمات وانشاء منظمة الاوبك الشئ الذي ادى الى وضع ضوابط معينة لتحديد اسعار النفط وبصفة عامة يحدد سعر النفط كالتالي:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر الخام المرجعي+ فروقات نوعية+ فروقات الموقع الجغرافي

وبما ان النفط ليس سلعة متجانسة اضحى من غير الممكن ايجاد سعر موحد للنفط بل هناك سعر لكل نوع وتشمل الفروقات النوعية على كل من المحتوى الكبريتي ودرجة الكثافة API، وقد اثارت دراسة الى ان زيادة درجة واحدة في كثافة API يزيد من السعر النسبي للنفط بواقع 0.7 سنت/برميل، كما ان زيادة درجة كاملة من المحتوى الكبريتي يؤدي الى تخفيض السعر بواقع 5.6 سنت/برميل.

يمكن اعتبار السعر النفط المرجعي هو قلب معادلة التسعير والتي تتمثل حاليا فيما يلي:

اسعار مزيج برنت واسعار خام غرب تكساس الوسيط واسعار خام دبي، حيث ثمثل سعر بركت حوالي 70٪ من التجارة العلمية للنفط، ويتم وفقه اساسا تسعير النفط المتجه نحو اروبا بالدرجة الاولى، ويتم اتخاذ سعر خام غرب تكساس الوسيط WTI بالنسبة للواردات الامريكية، في حين يتخذ سعر خام دبي بالنسبة للنفط الموجه لكل من اسيا.[2]

---

[1]– مجلة المعارف، العدد11، ديسمبر 2011، عاشور حيدوشي، تاثير اسعار النفط على الاقتصاديات العربية، ص ص153– 160.

[2]– مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثالث، مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية لفترة (2000–2014)، ص ص 200–201.

ان دراسة اسعار النفط في السوق الدولية تفرض علينا ذكر انواع اسعار النفط والتي تتمثل فيما يلي:

1- **السعر المعلن:** وهي الاسعار المعلنة من قبل الشركات النفطية وقد ظهر هذا السعر تاريخيا من قبل الشركة الأمريكية المملوكة لروك فيلر والتي كانت تحتكر شراء النفط من المنتجين في السوق النفطية. وقد تم التراجع عن هذا النوع من الاسعار نتيجة ظهور فواعل عديدة في السوق النفطية فالسعر المعلن هو الذي حدد من طرف العارض للسلعة النفطية سواء كان فردا او شركة او مؤسسة نفطية. وقد استمر العمل بهذا السعر الى غاية نهاية الخمسينات من القرن العشرين وهي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية.

2- **السعر المحقق:** وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسجيلات او حسومات متنوعة، وبعبارة اخرى هو السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وقد ظهر هذا النوع من الاسعار في فترة اواخر الخمسينات حيث عملت بها الشركات النفطية الاجنبية المستقلة وبعدها الشركات النفطية الوطنية.

3- **سعر الاشارة*:** وهو سعر متوسط بين السعر المعلن والمحقق، وظهر هذا النوع من السعر في الستينات من القرن الماضي نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية مثل تلك التي عقدت بين الشركات الاجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية الشرق

*وفي تعريف اخر لسعر الإشارة نجد بانه متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا او اشارة لتسعيرة مجموعة من النفوط حسب قرب او بعد ودرجة كثافة النفوط من نفط الاشارة.

اوسطية بصفة خاصة. وقد استخدم في عدة مناطق ايضا مثل ماتم بين الجزائر وفرنسا في سنة 1965[1] .

4- سعر الكلفة الضريبية: عرف سعر الكلفة الضريبية حسب وكالة انباء البترول والطاقة " " * على انه كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف الى تلك الكلفة.

كما ان هناك مجموعة من الاسعار التي ظهرت في الفترة اللاحقة وهي: السعر الفوري، السعر الاسمي، السعر الحقيقي، سعر البرميل الورقي، السعر الارجاعي.

وتجدر الاشارة هنا الى ان سعر الاشارة هي مؤشر تسعيرة نفوط عدة منها النفط العربي الخفيف، نفط الاوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال. وعلى هذا الاساس فان النفط الجزائري هو ضمن نفط سعر الاشارة[2].

فبالاضافة الى الاسعار فان عمليات بيع وشراء النفط تكون عادة على الاشكال التالية:

سوق العقود الاجلة، سوق العقود الفورية. حيث يقصد بسوق العقود الاجلة للنفط العقود الورقية التي تتضمن وعدا بالشراء في اجل محدد بسعر ثابت لا يتاثر بتقلبات الاسواق واشهر الاسواق التي يتداول فيها بهذه العقود سوقا نيويورك ولندن، في حين يقصد بالسوق الفورية تلك التي يقوم فيها اشخاص ببيع نفط لاطراف اخرى بشكل فوري او في اجل محدد.[3]

---

[1] مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مراد علة، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

*وكالة انباءالبترول والطاقة تصدر عن شركة انترناشيونال ميديا للدعاية والاعلان.

[2] وكالة انباء البترول والطاقة.

[3] انهيار أسعار النفط وتداعياته، **مرجع سبق ذكره**.

يمكن اعتبار الأوبك كأحد الأقطاب الهامة في مجال النفط وقد حاولت دول الأوبك جاهدة من اجل رفع الأسعار في السوق النفطية وذلك لارتباط النفط ارتباطا وثيقا باقتصاديات دول الأوبك. وعلى هذا عملت الأوبك منذ البداية على وضع حد لتفرد شركات النفط في تحديد الأسعار المعلنة. وأصبحت دول الأوبك تتشارك في القوة المسيطرة وتلعب دورا في تحديد الأسعار خاصة في سنة 1973 والتي تعتبر منعرجا كبيرا في السوق النفطية حيث أحرزت دول الأوبك تطورا كبيرا في السيطرة على عمليات النفط في أراضيه عبر التأميم الكامل أو الجزئي[1].

إن عدم وجود توازن بين العرض والطلب في الصناعة النفطية كانت السبب الرئيسي وراء نشأة الأوبك، وعلى هذا عملت وفق مبدأ التدرج في تسعير النفط من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطية وذلك من خلال تبني المرحلية إلى غاية قدرتها على تاميم نفطها. هنا اين اصبحت دول الاوبك قادرة نوعا ما على المشاركة الفعلية في صياغة اسعار نفطها والحصول على ارباح عالية نسبيا وذلك من خلال تجديد الانتاج والسعر.[2]

اذن يمكن للدول الاعضاء في منطقة الاوبك بالتحكم في سعر النفط من خلال تعديلها لميزان العرض والطلب، وذلك باعتبار الاوبك تشارك بحصة معتبرة من النفط في السوق النفطية. لكن نظرا لارتباط مصالح بعض اعضاء الاوبك بمصالح بعض القوى الكبرى في النظام الدولي عادة ما يجعلها لا تلتزم بالحصص المحددة داخل المنطقة والتي تم صياغتها وفق استراتيجية تراعي معادلة العرض

---

[1]– سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، ط1، دار المنصل اللبناني، بيروت، 2008، ص ص 155–156.

[2]– عبد الكريم شكاكطة، الأهمية الإستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الأوبك (1973، 2014)، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018، ص 47.

والطلب في علاقته بالاسعار وهذا ما يؤدي في الغالب الى انهيار هيكل الاسعار الذي تم طرحه من قبل الاوبك وبالتالي انهيار الاسعار في السوق الدولية.[1]

خلال المدة (1974، 1980) كان هناك فعلا ارتباط سالب بين ارتفاع سعر النفط وانخفاض حصة اوبك في انتاج النفط الخام العالمي. ولكن بعد عام 1980 اختلفت الصورة حيث لم يعد هناك ارتباطا سلبيا واضحا بين السعر و الحصص، وفي المدة (1950–1956) استمر انخفاض حصة اوبك في الانتاج العالمي ليترافق مع انخفاض السعر الذي انهار الى ادنى مستوى له منذ عام 1986 نتيجة لقرار السعودية بعدم الالتزام بالاستراتيجية المحددة من قبل الاوبك وهذا ما يدل بان العلاقة السلبية التي كانت سابقا قد اختفت ليحل محلها الارتباط الموجب، ان كل هذا راجع الى عدة اعتبارات غالبا ما تتجاوز قاعدة العرض والطلب وقوانين السوق الى محددات سياسية بعيدة كل البعد عن قوانين السوق. وهذا ما سنتطرق اليه في المباحث اللاحقة خاصة في ما يتعلق بالظروف المتحكمة في سعر النفط.

وتفاديا لوقوع الاوبك في بعض العراقيل التي عرفتها في السنوات الماضية وبغية منها لتحقيق زيادة في اسعار النفط، عقدت الدول الاعضاء في المنظمة في نوفمبر من سنة 2016 اتفاقية تخفيض الانتاج في وتطبق هذه الاتفاقية انطلاقا من جانفي 2017. وقد استخدم فيتحديد الانتاج أرقام المصادر الثانوية وليس الرسمية وهذا مؤشر لقلة الثقة بين دول الأعضاء فيما يقدموه من أرقام رسمية.

[1]– **مجلة الادارة والاقتصاد**، عبد الستار عبد الجبار موسى، حصة اوبك من انتاج النفط الخام اداة للقيادة السعرية في السوق الدولية، العدد 65، 2007، ص 48.

وقد أبدت 11 عشر دولة خارج الأوبك إستعدادها لالتزام تحقيق استقرار السوق النفطية، بما في ذلك وعد روسيا بالمساهمة من خلال تخفيض انتاجها[1].

يمكن القول ان بعد قيام الاوبك باستلام مسؤولية تحديد الاسعار منذ اكتوبر 1973، اصبحت عملية ادارة وتحديد الاسعار كليا بيد الدول المصدرة للنفط نفسها.

وقد عملت الاوبك بادوار مختلفة في رفع اسعار النفط عبر مراحل مختلفة، وهذا ما يؤشر الى ان الاوبك والشركات التي قبلها تستطيع ان تتصرف بصورة مطلقة، بغض النظر على اطراف اخرى ذات المصالح المباشرة والمؤثرة في اسعار النفط. لكن عموما هناك ثلاثة اطراف فاعلة في اسعار النفط وهي:

- حكومات الدول المستهلكة: والتي تحاول ان تخفض من كلفة استيرادها للنفط بالعملات الاجنبية الى الحد الادنى
- شركات النفط: التي تحاول ان تحصل على اكبر الارباح من خلال التقليل من كلفة استلام النفط الى الحد الادنى
- الدول المصدّرة: والتي تحاول الحصول على الحد الاقصى من الارباح والعائدات اثر تصديرها للنفط.

وتستمر هذه القوى الرئيسية بدورها بالتاثير على اسعار النفط من خلال عملية التفاعل من اجل حل التناقضات في المصالح وذلك بالوسائل غير الوسائل المتعارف عليها كالتفاعل الحر لقوى السوق.

---

[1]- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، علي مراز، معضلة اوبك بين حصة السوق وتحديد الانتاج، مارس، 2017، ص 4، ص 5، ص 13، ص 16.

عموما ينظر الى الصراع في السوق الدولية على انها صراع بين قطبين في النهاية، وهو بين القوة النسبية لكل من الدول المستهلكة من جهة والقوة النسبية للدول المصدرة من جهة اخرى. وعلى هذا فاقطار الاوبك بما فيها الجزائر بامكانها ان تحدد السعر الذي تصدر به النفط لكنها لا تستطيع تحديد السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك[1].

ان جوهر الصراع بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة تحول تدريجيا من الصراع حول العوائد المالية الى ادراج العامل السياسي في المعادلة دون اغفال العوائد المعتبرة من تصدير النفط او من مجال تصنيعه، ففي ما بين عامي 1960 الى غاية 1973 لم تحصل دول الاوبك كلها الا على 95 مليار دولار من عوائد انتاج النفط الخام، اما المحتكرين الاساسيين للنفط فقد حصلوا على مبلغ تراوح ما بين 600 الى 700 مليار دولار. لكن هناك تطور كبير حصل في المجال النفطي. فمنذ نهاية الحرب العالمية كانت السيطرة على منابع النفط في الوطن العربي في صالح الولايات المتحدة الامريكية وهنا يدخل عامل الصراع العربي الاسرائيلي كاهم عامل مؤثر في مجال النفط خاصة فيما يخص الاسعار بحيث ان الصراع العربي الاسرائيلي زاد من النفوذ الامريكي على حساب البريطاني على النفط العربي خاصة بعد توقف ضخ النفط من فرع انابيب كركوك باتجاه حيفا انظر الخريطة التالية:

[1]– مجلة المستقبل العربي، المجلد الثاني، العدد العاشر، دورية اربعة وعشرون، نوفمبر 1979، فاضل الجلبي، عدنان الجنبي، سياسات الانتاج والتسعيرة المثلى للنفط، ص 34، ص 35، ص 40.

الخريطة رقم 3: ضخ النفط من فرع انابيب كركوك باتجاه حيفا انظر

المصدر: كتاب يفضح حقيقة غزو العراق .. تزويد "اسرائيل" بالنفط من حقول كركوك لمصانع حيفا، على:
https://www.almaalomah.com/2018/05/08/307693/

ان الاهم في هذه المعادلة وهو لاول مرة يستخدم النفط من قبل الدول العربية كسلاح سياسي من اجل ترجيح كفة النزاع العربي الاسرائيلي انذاك لصالح العرب سنة 1973، بحيث جاءت هذه المبادرة لتعزيز مقاومة الاقطار العربية المنتجة للنفط من خلال حظر النفط على العالم الغربي المساندة لاسرائيل، فتصاعدت من ثم اسعار النفط الذي كان يعتبر حتى ذلك الحين ارخص مصادر الطاقة في البلدان الصناعية، وهنا انفجرت مشكلة هامة في حقل العلاقات الدولية غيرت من مجرى العلاقات في المنطقة العربية عامة ومنطقة الشرق الاوسط خاصة. وهي كيفية توفيق الولايات المتحدة الامريكية والعالم الغربي عامة بين الحاجة الى النفط العربي و بين الحاجة الى الردع الاسرائيلي للعرب، وهنا اين اصبح للنفط اهمية سياسية واقتصادية في نفس الوقت[1].

[1]– مجلة المستقبل العربي، العدد14، 1980. فؤاد مرسى، اثر النفط العربي في العلاقات الدولية، ص 47.

وعموما ان الاعتماد على تصدير مادة اولية استراتيجية واحدة لتامين نمو اجتماعي واقتصادي يشكل هاجسا كبيرا امام الدول المصدرة للنفط، ناهيك عن تضييع هذه الدول فرصا كبيرة خلال سنوات قليلة قد خلت عندما قبلت البلدان الصناعية فكرة الربط بين مشكلات النفط وتحسين اداء العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد استخدمت الدول الصناعية الكبرى حوار شمال جنوب في خدمة مصالحها خاصة مع غياب تاثير دول الجنوب، فنجحت الدول الصناعية من خلال هذا الحوار في تفادي وتجنب معالجة اهم الامور المتعلقة بدول الجنوب خاصة النفطية منها. كاغفال التوصل الى اتفاقية عامة لتحقيق استقرار في أسعار المواد الخام[1]، وعلى هذا فحتى وان كان النفط في يد الدول المصدرة الا ان التحكم في الأسعار هو بيد القوى الكبرى المستهلكة لهذه المادة، وذلك باستخدام وسائل ضغط عدة ذات صبغة سياسية.

فحتى وان كانت الاسعار مرتفعة نوعا ما في بعض الفترات الا ان الدول الصناعية الرأسمالية قد كانت جد ذكية بخلق في ما يسمى الية وتدوير الدولارات البترولية، والتي تاخذ اشكالا عدة من خلال استراد الدول النامية خاصة العربية للموارد الاستهلاكية والتكنولوجية والخدمات الاخرى[2].

ان ازمة النفط 1973 حسب جوزيف ناي قد اعطت نوعا من القوة للدول الضعيفة التي تسيطر على نسب كبيرة من الموارد الاولية مقارنة بالقوى الكبرى، فالتحولات التي حدثت في سنة 1973 قد اثبتت هشاشة الدول الكبرى الصناعية عند ارتفاع اسعار النفط، وهذا ما احدث ليس فقط تحولا في العلاقات وانما احدث تغييرا وتحولا فكريا على المستوى النظري في

---

[1]– مجلة المستقبل العربي، العدد 14، 1980. جورج قرم، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية، ص 33.

[2]– مجلة المستقبل العربي، العدد 11، 1980. محمود عبد الفضيل، النفط والمستقبل العربي، ص 75.

حقل العلاقات الدولية، بحيث دفعت هذه التحولات هانس مورغانتولادراك اهمية العوامل غير عسكرية لاسيما الاقتصادية منها في حقل العلاقات الدولية وهذا ما غير من مفهوم القوة في العلاقات الدولية[1]

ورغم هذه التطورات الحاصلة آنذاك لصالح الدول العربية الا انها وكما اشرنا سابقا لم تستغل هذه الظروف لعكس المعادلة لصالحها وذلك لاعتبارات عدة في مقدمتها غياب التنسيق العربي واستمرار العلاقة مركز– محيط فيما بين الدول المهيمنة (استعمارية سابقا) والدول العربية النفطية.

من خلال هذا العرض في ديناميكية الاسعار في سوق النفط نجد ان الجزائر ما هي الا دولة تابعة لمخرجات القوى النفطية المتحكمة في السوق النفطية ذات العلاقة مع القوى الكبرى في النظام الدولي مثل السعودية، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين وغيرها من القوى الكبرى.

وهذا ما جعل الجزائر محل تهديد لتذبذب اسعار النفط التي هي خارج ادارتها بشكل شبه كلي؛ فالسعودية صاحبة اكبر انتاج للنفط في المنطقة العربية والعالم ككل هي ذات علاقة مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الاجندة الواسعة في منطقة الشرق الاوسط، ليس فقط السعودية فمعظم دول الخليج هي اليوم تخدم اجندات غربية في المنطقة العربية عامة ومنطقة الشرق الاوسط بخاصة وتقدم دعما واسعا للالولايات المتحدة الامريكية لخدمة اجندات محددة في البرامج الجيو استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية. وحتى الدول الكبرى ذات الموقف المحايد– اذ امكن قول ذلك – في العلاقات الدولية هي من مصلحتها ان

[1] Josef s. nye. Jr. neorealism and neoliberalism, world politices, vol 40, no 2, jan 1989, pp 235- 251.

تنهار اسعار النفط حيث ينجم عن انخفاض الاسعار الانتقال للثروة من البلدان المنتجة الى البلدان المستهلكة، حيث يقول راجيفبيسوز*: ان تراجع اسعار النفط سيؤدي الى تحويل الاموال بقيمة 1.5 ترليون دولار من الدول المنتجة للنفط الى الدول المستهلكة، وعلى راسها الدول الصناعية في اسيا مثل الصين، كوريا الجنوبية واليابان، كما يقدر المحلل الاقتصادي لدى مؤسسة " أي بي ان أمرو" ان ما ستكسبه الدول المستوردة جراء هبوط الاسعار سيرفع نمو النتاتج المحلي الاجمالي العالمي بمقدار 0.7 ٪[1].

وامام هذه القراءات نطرح السؤال التالي:

" ماذا يمكن للجزائر ان تعمل امام هذه الاوضاع وهي ذات قوة نسبية ضعيفة في العلاقات الدولية؟ وكيف يمكن للجزائر ان تؤثر في السوق النفطية رافعة بذلك الأسعار وهو من مصالح القوى الكبرى انخفاضها؟ ولعل هذه القضية قد تزداد تعقيدا لما نجد ان هناك ارتباطا بين مصالح تلك القوى مع اكبر منتجي ومصدري النفط في العالم عامة والعالم العربي خاصة.والشكل التالي يوضح بعض القوى المستفيدة من انهيار الاسعار ونتائج ذلك على اقتصاداتها؛

* وهو كبير الاقتصاديين لمنطقة اسيا الهادي في مؤسسة " أي، أتش، أس غلوبال إنسايت".

والشكل رقم 8: يوضح بعض القوى المستفيدة من انهيار الاسعار ونتائج ذلك على اقتصاداتها

المصدر: انهيار أسعار النفط وتداعياته، **مرجع سبق ذكره.**

المطلب الثاني: أهم العوامل المتحكمة في أسعار النفط

تخضع ديناميكية أسعار النفط لعدة عوامل رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في تغيير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، كالتوازن بين العرض والطلب والوضع الاقتصادي الكلي لاقتصاديات العالم

والمتغيرات الجيوسياسية كما يساهم الدولار الأمريكي في تقلبات الطلب على النفط، حيث يقَوم سعر برميل النفط الخام بالدولار الأمريكي، بالتالي فان أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. كما يساهم ايضا الوضع العام في اسواق المال العالمية في تقلبات اسعار النفط[1]، ويوضح الشكل التالي العلاقة بين معدل النمو العالمي وأسعار النفط:

الشكل رقم9 : يوضح الشكل التالي العلاقة بين معدل النمو العالمي وأسعار النفط

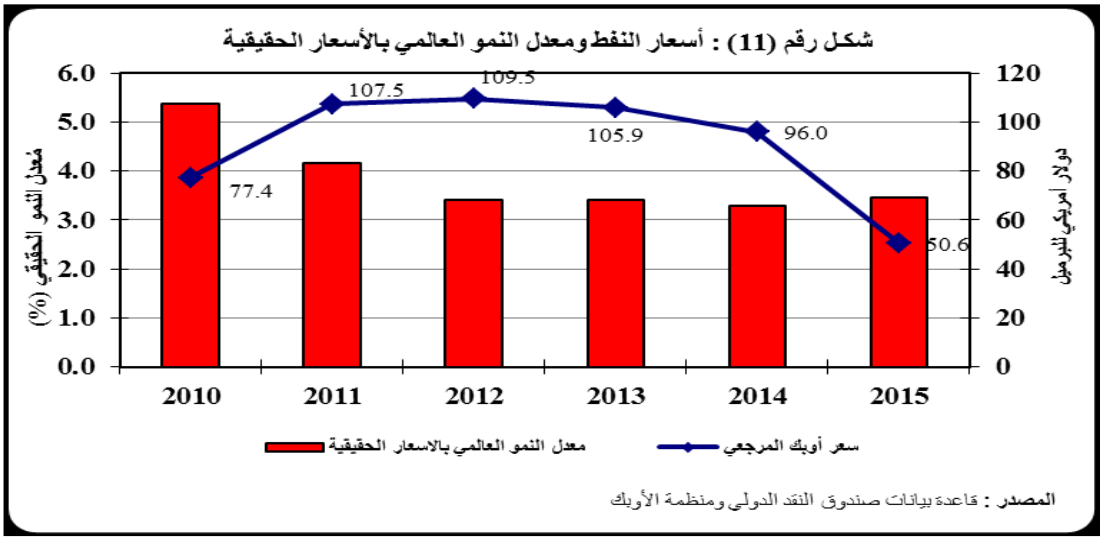

المصدر: حسن جمال قاسم، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية ، ورقة مقدمة من طرف صندوق النقد العربي، 2015، ص 21.

[1]حسن جمال قاسم، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية ، ورقة مقدمة من طرف صندوق النقد العربي، 2015، ص 20-21.

لقد أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات إلى حد ما تراجع الطلب على النفط بالأسواق العالمية، بالاضافة إلى العوامل الأخرى مثل انخفاض النمو الاقتصادي بدول الاتحاد الاوربي ودول آسيا[1].

الشكل رقم 10: يوضح العلاقة بين النفط وعملة الدولار الأمريكي:

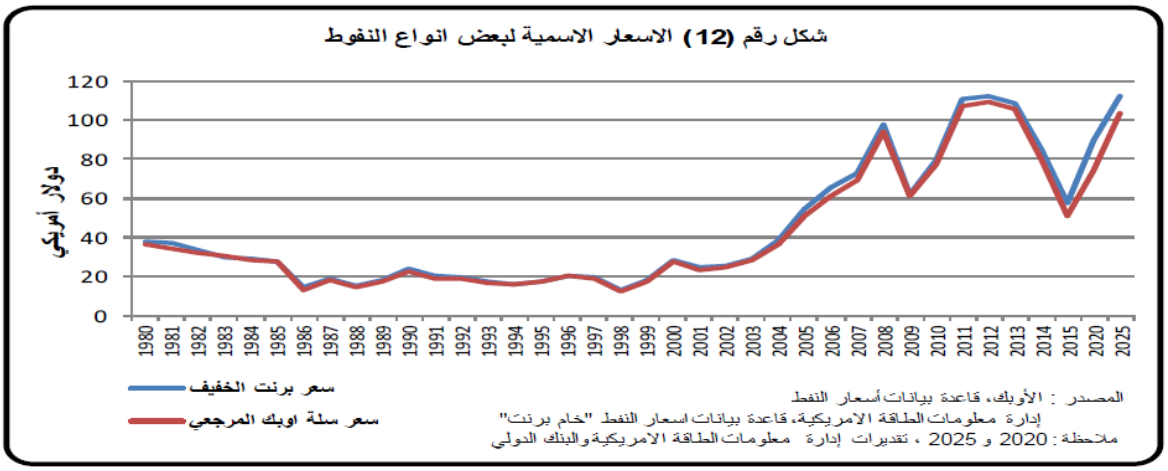

المصدر: حسن جمال قاسم، **المرجع نفسه**، ص 22.

يمكن إدراج مفهوم الندرة من العوامل المساهمة في تغيير أسعار النفط، حيث أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، وعلى هذا فان اي زيادة في الطلب العالمي على امدادات محدودة لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكلما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة النضوب، لكن هذا لم يكن كافيا للتفسير بحيث يتم النظر أيضا إلى عامل المنافسة الدولية في السوق العالمية للنفط من طرف بعض القوى المسيطرة بحيث يعتبر من العوامل المؤثرة في أسعار النفط[2]. ويذهب العديد من المحللين الاقتصاديين بأن الندرة الطبيعية أو احتكار القلة للنفط والمنافسة عليه في السوق الدولية لا يمكنها أن تفسر لوحدها تقلبات

[1] حسن جمال قاسم، المكان نفسه.

[2] المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، نوفمبر – السنة الخامسة، "**أسواق النفط العالمية**"، ص 12.

أسعار النفط في السوق الدولية، بل يجب الإحاطة ببعض العوامل الأخرى مثل سياسات الدول المنتجة والدول المستهلكة وشركات النفط وغيرها من العوامل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

عوامل الإمدادات والطلب: أي أن زيادة أو نقصان الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار، كما أن ارتفاع مستوى الإمداد للأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملا مؤثرا في تراجع سعر النفط والعكس.

عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو اضطرابات مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى للسوق العالمية أو توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.

عوامل مناخية: تلعب العوامل المناخية دورا في تحديد أسعار النفط، حيث أن الاضطرابات الجوية التي تنتج عنها انخفاض درجات الحرارة والبرد القارص يؤدي غالبا إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار والعكس[1].

[1] المعهد العربي للتخطيط، **المرجع نفسه**، ص ص 12-13.

المبحث الثالث: تحولات الدبلوماسية الجزائرية في ظل تغيرات أسعار النفط

إن دراسة وتقييم النشاط الدبلوماسي الجزائري يلقى صعوبات مختلفة راجعة أساسا إلى عوامل عدة يمكن ذكرها والتطرق إليها من خلال المطلب الأول، وبعد توضيح هذه الصعوبة نحاول فيما بعد مباشرة عملية التحليل والتقييم للنشاط الدبلوماسي الجزائري من خلال المطلب الثاني الذي جاء بعنوان ستاتيكية المبادئ ونمط الممارسة الدبلوماسية في ظل تحولات الداخلية كبيرة، والمطلب الثالث الذي يعالج أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض القضايا الجزائرية الدولية، أما المطلب الرابع فيدرس الجزائر في ادارة النزاعات الدولية: هل من تأثير لأسعار النفط؟

المطلب الأول: صعوبة التقييم والتقدير للنشاط الدبلوماسي الجزائري.

يمكن تقييم سلوك اي دولة في الفضاء الخارجي لها من خلال ملاحظة النشاطات المختلفة التي تقوم بها في تفاعلها مع مختلف القضايا والتحولات التي تطرا على البيئة الدولية، وهذا غالبا ما ينتج لنا مفهوم السياسة الدولية. ولكن تفاعل دو ل ما وحجم نشاطها في التاثير او التحرك في اطار السياسة الدولية يختلف بطبيعة الحال من دولة لاخرى وذلك بحسب القدرات النسبية للدول، ولهذا فالدول ذات القوة النسبية في العلاقات الدولية تستخدم غالبا وسائل مختلفة في تحقيق اهدافها في السياسات الخارجية؛ فالسياسة الخارجية هي العمل على ايجاد التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام[1]. ولهذا قد يتطلب الامر استخدام الدبلوماسية في مرحلة معينة، ثم الوسيلة الاقتصادية في مرحلة لاحقة اخرى، وقد يستدعي في بعض الاحيان استخدام الوسيلة

---

[1]– للاطلاع اكثر راجع الموقع الالكتروني التالي :http://onlypoliticalscience.blogspot.com/2010/12/blog-post.html

العسكرية والتي غالبا ما تعتبر كاخر وسائل السياسة الخارجية التي تلجا اليها الدول لتحقيق اهدافها في السياسات الدولية.

اذا فمن خلال هذا يمكن القول ان هناك اختلاف بين الدول من حيث التواجد في النظام الدولي الذي غالبا ما يحدده درجة تفاعل الدولة مع مكونات النظام الدولي، وهذا بدوره يتحدد وفق عنصرين؛ الاول يتمثل في حجم القوة النسبية للدولة، اما العنصر الثاني فيتمثل في طبيعة البرامج السياسية للدول وطبيعة الوسائل التي تحتويها هذه البرامج في تحقيق اهدافها. فهناك انظمة سياسية تستخدم وسائل عدة في سياستها الخارجية مثل الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا وبريطانيا وروسيا وغيرها، وهناك تستخدم وسائل محددة ومعينة مع تنوعها مثل الصين، تركيا وهناك من تستخدم وسائل هامشية ومحدودة جدا في سياستها الخارجية وهي حالة الجزائر.

فالدول ذات الاستخدام المتعدد والمتنوع للوسائل في سياستها الخارجية هي من الدول التي يمكن ملاحظة تغير سلوكاتها في النظام الدولي من حيث التوسع او الانكماش، ومن بين هذه العوامل التي تحدد الانكماش او التوسع هي تغير الاوضاع الداخلية للدولة ولعل هذا العامل يعتبر من اكبر واهم العوامل المحددة لتوسع او انكماش نشاط السياسة الخارجية في النظام الدولي.

ان الوضع الداخلي للدولة يحتوي بدوره على عدة عوامل فرعية تؤثر عليه وتحدد سمات هذا الوضع ومن بينها: الصراعات الداخلية، طبيعة النظام السياسي، المكونات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية للدولة ولعل هذا العامل الاخير بمثابة العامل الفاصل والرابط بين بقية العوامل الاخرى المحددة للوضع الداخلي للدولة، ولكن ابعد من هذا يعتبر من ابرز العوامل التي تحدد قوة الدولة في تواجدها الخارجي ودرجة حريتها وقدرتها على المناورة في الفضاء الدولي.

فعادة ما يؤثر الوضع الاقتصادي لدولة ما على نشاطها الخارجي من خلال تنازلها عن مواقف معينة اوتراجعها عن سياسة ما وخضوعها لأخرى او خسارتها لرهان معين؛ مثل الاحجام عن استخدام القوة العسكرية وسحب او نشر القوات العسكرية في منطقة ما، باعتبار ان تكلفة نشر القوات هي تكلفة باهضه تتطلب موارد مالية ضخمة. وهذا ما لا تستطيع الدول القيام به عند تراجع اقتصادها. فمثلا نجم عن التحولات الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد 2008 عن سحب قواتها من مناطق عدة وتخفيض ميزانية الانفاق العسكري، والعكس صحيح.

يمكن القول انه لم يتم الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الا بعد صدور مقالة هنري كسنجر 1966* والمعنونة " البيان الداخلي والسياسة الخارجية "، والتي ربطت ربطا وثيقا بين الهزائم المتكررة للسياسة الخارجية الامريكية في الفيتنام وبين الاوضاع الداخلية لها، خصوصا انصراف المواطنين الامريكيين عن دعم السياسة الامريكية.

فالسياسة الخارجية لا يمكن ان تكون فعالة دون مساندة واضحة من الداخل، وبالتالي فان الاوضاع السياسية والموارد الاقتصادية وطبيعة كل من الإدارة والقيادة دور كبير في صياغة سياسة خارجية فعالة او عكس ذلك تحرر او تقيد الدولة في النظام الدولي.

يمكن اعتبار الموارد الاقتصادية من اكبر الوسائل المؤثرة في السياسة الخارجية، حيث توافر هذه الاخيرة تساعد على صياغة سياسة خارجية فعالة ومتنوعة وقوية تمكن من القيام بادوار خارجية ومبادرات دولية واقليمية، وتثير الوقائع التاريخية الى ان اهم اسباب تعثر السياسات الخارجية للدول تكمن في قصور الموارد الاقتصادية فمثلا مبادرة الدفاع الاستراتيجي للرئيس الامريكي بيجن 1981

*رغم نسب مقولة "السياسة الخارجية ما هي الا امتداد للسياسة الداخلية" لهنري كسنجر الا ان هذا الاخير قد اخذ هذه المقولة عن السياسي النمساوي الشهير مترنيخ في اوائل القرن 18 وهو مهندس الحلف المقدس بعد سقوط نابليون حيث يعبر مترنيخ بقوله: " لا يمكن ان تكون السياسة الخارجية الا استمرار لمصالح في الداخل ومطالب للداخل".

حيث طلب من الكونجرس الامريكي تخصيص ميزانية 300 مليار دولار اضافة الى 265 مليار دولار ميزانية الدفاع انذاك، وذلك لبناء نظام صاروخي يحمي سماء الولايات المتحدة الامريكية ضد اي هجوم فوري سوفياتي، وهو القرار الذي لم يستطع الاتحاد السوفياتي مجاراته نظرا لتعسر الاوضاع الاقتصادية السوفياتية[1]. وهذا على سبيل المثال لا الحصر والغاية هو القول بأن الدول تستخدم وسائل عدة في سياستها الخارجية، اذ يمكن أن يظهر مثلا أي تحول قد يطرأ على السياسة الخارجية عند حدوث تحولات في البيئة الداخلية للدولة، وذلك راجع إلى أن تنفيذ السياسات السياسات الخارجية بالنسبة للدول المتعددة الوسائل والأكثر تحركا في البيئة الدولية يتطلب تحويل أموال ضخمة لتنفيذ تلك السياسات. وبالتالي فان حدوث أي طارىء على الوضع الاقتصادي للدولة سيؤدي إلى نقس الموارد المالية وهذا ما يؤدي بدوره إلى نقس حجم الانفاق الخارجي وبالتالي تراجع السياسة الخارجية، ومن هذا المنطلق تأتي قاعدة أن السياسة الخارجية ما هي إلى امتداد للسياسة الداخلية. ومن هذا المنطلق يفند حسنين هيكل*هؤولاء الذين يرون بأن الالنشاط والظهور في المجال الخارجي يمكن أن يعوض بعض القصور أو الفشل في الوضع الداخلي، باعتبار أن ليس هناك بلد في العالم لديه سياسة خارجية، وانما كل بلد لديه سياسة داخلية وهذه السياسة الداخلية لها مصالح ومطالب وأهداف تمتد خارج الحدود، وهنا مجال السياسة الخارجية لاي بلد يريد أن يمارس دورا على الساحة الأوسع في

---

[1] **عبد المنعم المشاط، الجبهة الداخلية وصياغة السياسة الخارجية، على الموقع الالكتروني التالي:**

http://www.ahram.org.eg/News/192053/4/555894/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9.aspx

* حسنين هيكل هو كاتب وإعلامي مصري معروف على الساحة الدولية خاصة بلقاءاته وحواراته مع مختلف القادة والحكام والشخصيات العالمية الأكثر تأثيرا في السياسة الدولية.

العالم أي داخل البيئة الدولية. وعلى هذا الأساس فان النشاط الزائد للدول والظهور المتكرر لها في العالم الخارجي ل يحقق أي قيمة مضافة دون وجود بيئة داخلية منظمة ومتماسكة وقوية.

ويأتي هذا التحليل انطلاقا من فرضية أنه لا توجد سياسة خارجية وإنما هناك سياسة داخلية لها امتدادات خارجية.

وعلى هذا الأساس فغالبا ما تأخذ الدول في الحسبان عند التعامل مع أي نظام سياسي كان، مدى شرعية النظام؟ وعلى اي شرعية يستند اليها؟ واي قبول له في وطنه؟ والى اي مدى؟ ولعل ما نقصده بالقبول هنا هو مشروعية النظام اي مدى امتلاك النظام لمشروع قوي في جانبه السياسي والاقتصادي يخدم مصالح الدولة والشعب[1].

إن العمل على صياغة تقييم للربط بين ما هو داخلي وخارجي في الجزائر يتم وفق معايير نحاول صياغتها لاحقا من خلال الأخذ بعدة نشاطات وتحركات خارجية للجزائر عبر أزمنة مختلفة وقياسها بالتحولات الداخلية للدولة. لكن ما يمكن التطرق إليه في هذه النقطة وهو صعوبة تقييم السلوك الخارجي للجزائر وذلك نتيجة لاقتصار الجزائر على استخدام الوسائل السلمية فقط في علاقتها الخارجية إضافة إلى مبادئ عدة مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أي كان شأنه أو الغرض

[1]أنظر محمد حسنين هيكل على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/programs/with-haykal/2008/7/6/%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

منه سواء تدخل انساني أو لاغراض أمنية انسانية كحماية المدنيين وغيرها من أشكال التدخلات بل الجزائر رافضة حتى التدخل والعمل ضمن عمليات حفظ السلام والتي تعتبر كوسيلة سلمية لحل النزاعات ولا تتم الى بعد موافقة الدول المستقبلة، خاصة لما نتكلم عن نشاطات مثل حفظ السلام وبناء السلام واتقاء ومنع النزاعات. أما فيما يخص الوسيلة الاقتصادية باعتبار الجزائر كدولة هامشية ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية وضعف وهشاشة اقتصادها الداخلي فاننا عادة ما نكون أمام المساعدات الاقتصادية فقط في السياسة الخارجية للدول خاصة الدول الافريقية وغيرها من الدول التي قد تتعرض لظروف حرجة مثل الكوارث الطبيعية أو غيرها. وقد كانت الجزائر تستخدم عدة وسائل في فترة الرئيس السابق هواري بومدين كالوسيلة الاقتصادية مثل الحضر البترولي والوسيلة العسكرية في اطار الحرب العربية الاسرائيلية تدعيما للقضية الفلسطينية، اضافة الى الانتشار الواسع للوسيلة الاستخباراتية.

لكن تخلت الجزائر عن هذه الوسائل في يساستها الخارجية لتجعل من الدبلوماسية أكبر الوسائل المسيطرة على السياسة الخارجية والتي أصبحت كمرادف لها عبر قرابة ثلاثين سنة الأخيرة أو أكثر من تاريخ الجزائر، وعلى هذا فقلة التحرج الجزائري واقتصاره على الوسيلة الدبلوماسية غالبا ما يصعب من عملية تقييم النشاط الخارجي للجزائر في علاقته بالتحولات الداخلية، وما يزيد هذه المسألة تعقيدا هو تميز الدبلوماسية– كمفهوم وممارسة– غالبا بطابعها السري.

المطلب الثاني: ستاتيكية المبادئ ونمط الممارسة الدبلوماسية في ظل تحولات الداخلية كبيرة.

ان التحليل الذي تاخذنا اليه قاعدة السياسة الخارجية ما هي الا امتداد للسياسة الداخلية هو ذلك الترابط الوثيق بين البيئة الداخلية والنشاط الخارجي من جهة، وبين السياسات الداخلية للدولة والتوجهات العامة لها وبين السياسات والتوجهات الخارجية للدولة من جهة اخرى. فالترابط الوثيق بين

البيئة الداخلية والنشاط الخارجي للدولة يبقى مسالة اساسية لا يمكن تفنيدها او التشكيك فيها من الناحية النظرية وتبقى كمسلمة ثابتة في العلاقات الدولية. اذ لا يمكن لدولة ذات اقتصاد هش ان تقوم بادوار كبيرة في النظام الدولي، كما لا يمكن لنظام سياسي فاقد للشرعية الداخلية المشاركة والمساهمة الفغلية والحرة والغير مقيدة في البيئة الدولية. اما الجزئية الثانية التي تم اثراؤها والمتمثلة في ان هناك ترابط وثيق ايضا بين السياسات والتوجهات الداخلية للدولة والسياسات والتوجهات الخارجية العامة لها، هي ايضا نقطة اساسية لا تقل اهمية عن الاولى حتى وان كانت هناك بعض الاستثناءات في النظام الدولي والتي تظهر مبدئيا غياب هذا الترابط، لكننا ان امعنا النظر في ما تتخذه الدولة من توجهات عامة في التعامل الخارجي لها نجد ان هذا الترابط موجود من خلال ما تتخذه من مبادئ واسس للتعامل الخارجي ولعل افضل مثال في هذا المقام هو المثال الصيني، اذ تتبع الصين نهجين مختلفين بين الداخل الصيني وخارجها، بحيث تعتمد على النظام الاشتراكي في تسيير شؤونها الخارجية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني كما تعتمد على النظام الراسمالي والانفتاح الاقتصادي في تعاملاتها الخارجية، لكن بالرغم من هذا التباين بين النظامين الاشتراكي الشيوعي والراسمالي الليبيرالي الا ان سمات ومبادئ السياسة الخارجية الصينية هي امتداد للسياسة الداخلية من خلال تبنيها سياسة خارجية سلمية هدفها حماية استقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها وذلك من خلال عدة مبادئ من بينها الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمنفعة المتبادلة والتعاون الدولي والتعايش السلمي[1]، وهي كلها مبادئ طالما نادت بها الاشتراكية. ولهذا فان هذا التوجه الراسمالي في السياسة الخارجية الصينية لم يمنعها من التعامل المنظومة الدولية وفق القناعات الداخلية الاشتراكية المتطابقة لخصائص الشعب الصيني واراداته.

[1] أنظر مبادئ السياسة لخارجية الصينية، على موقع الوزارة الخارجية الصينية التالي:
https://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/wjzc/639/t1396.shtml

فبالعودة الى الجزائر فيمكن القول ان الدولة الجزائرية قد شهدت نظامين مختلفين من التسيير عبر تاريخها اولهما النظام الاشتراكي 1960-1990، والنظام الراسمالي 1990- الى يومنا هذا ***ولم يكن انخراط الجزائر في المنظومة الاشتراكية عقب استقلالها نتاجا عن رؤية سياسية وفكرية متكاملة، ولم يكن نتاجا عن تفويض شعبي لنظام الحكم تاريخئذ بنهج المسار الاشتراكي، وحتى مؤتمر الصومام الذي نظم شؤون الثورة الجزائرية...لم يشر لا من قريب ولا من بعيد الى الخيار الاشتراكي للدولة الجزائرية حالة تشكيلها بعد الاستقلال، بل ان رجال الثورة لم يكونوا يملكون اي ايديولوجية غير ايديولوجية البندقية وتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي كما كان يقول دائما الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة***[1]والذياعترف بدورهأنه كان قليل الخبرة السياسية وقليل الثقافة لجهة ما يتعلق بتسيير شؤون الدولة، بل لقد ذهب بعيدا عندما قال بأن الثورة الجزائرية كانت تفتقد أطروحة الدولة[2].

إن افتقاد أطروحة الدولة أدى الى افتقاد مشروع بناء الدولة الجزائرية القائمة أساسا على الشعب الجزائري ولهذا أسباب وخلفيات ذكرناها سابقا، ولكن من دون شك قد أدى هذا إلى غياب سياسة داخلية واضحة والافتقار الى مشروع مجتمع، وبتوفر عوامل عدة بجانب ما ذكرناه حلت بالجزائر أزمات عدة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، ولعل ، أزمة 1986 الاقتصادية كان لها أثر كبير على التحولات الداخلية للدولة خاصة بعد تراجع مداخيل الدولة الجزائرية ودخول الجزائر في أزمة سياسية حادة، فالمأزق الاقتصادي والسياسي-الأمني أدى بالجزائر إلى اتخاذ خطوة أخرى تعتبر من أكبر الخطوات الهامة في تاريخ الجزائر، وهي التحول إلى الرأسمالية.

---

[1] أنظر يحيى أبو زكرياء، التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثارها، على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=22500

[2] يحيى أبو زكرياء، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، دار الناشري، 2003، ص 11.

يمكن القول أن التحول من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالية كان خطوة جريئة ومن أكبر الأخطاء التي ارتكبت من قبل الحكومة الجزائرية لا في اتخاذها لهذا القرار – لأنه كان نتيجة لضغوط دولية– وانما في طريقة تحولها من الاشتراكية إلى الرأسمالية. بحيث لم تجعل منه مشروعا مجتمعيا، أي لم ترجع الحكومة آنذاك إلى الشعب الجزائري أثناء عملية التحول. وعلى هذا كان تحولا على مستوى قمة الهرم فقط مع إغفال القاعدة، أي كان تحولا على مستوى القرار السياسي وليس على مستوى الدولة الجزائرية بمستوياتها. وهذا ما يؤشرنا إلى غياب سياسة داخلية قوية ومتماسكة لها أسسها وأهدافها ووسائلها، وهذا ما يجعلنا أيضا أمام فرضية أخرى وهي غياب الرابطة بين القاعدة وقمة الهرم السياسي في الجزائر، فالنظام السياسي الجزائري كان غالبا ما يعمل بمعزل عن الشعب.

إن غياب سياسة داخلية داخلية قوية ذات رؤية وبرنامج واضحيين قائمين على مشروع مجتمع تؤدي بطبيعة الحال–نظريا– إلى غياب سياسة خارجية قوية وواضحة، باعتبار أن السياسة الخارجية ما هي إلى استمرار للسياسة الخارجية –كما أشرنا سابقا– فتحول الجزائر في فترة التسعينيات من القرن الماضي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي لم يؤثر على مبادئ الدبلوماسية الجزائرية وبقي العمل الدبلوماسي الجزائري يسير وفق نفس القواعد والأسس، الشيء الوحيد الذي تغير هو التراجع عن المبدأ الدستوري الذي كان قائما والمتمثل في أن: الجزائر دولة اشتراكية وهو مبدأ لا رجعة فيه.

اذن التحولات الداخلية الجزائرية لم تؤثر على مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، ويبدوا أن أكبر تحول للدولة الجزائرية هو تحولها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ورغم هذا التحول المحوري في تاريخ الدولة والذي كان ينتظر منه التعدي إلى تحول على مستوى البرامج والسياسات على الصعيد الخارجي ولو بشكل نسبي إلا أنه لم يؤثر البتة في ذلك. حيث ظلت الجزائر على مبادئها بعد

الدخول إلى المنظومة الرأسمالية والعمل على التغييرات الهيكلية الداخلية. فاستمرت الجزائر في دعم القضية الفلسطينية وقضايا التحرر ومناهضة الاستعمار عبر العالم، كما حافظت الجزائر على نفس العلاقات والتحالفات الخارجية- حتى وان حاولت الانفتاح على قوى أخرى- ونفس الخال إذا ما تعلق الأمر بحركة عدم الانحياز أو إدارة الجزائر لمختلف النزاعات الإقليمية والدولية، ورغم ذلك التحول استمرينا في الكلام من نفس المبادئ كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإدارة النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في علاقات الوحدات مع بعضها البعض... إذا من خلال هذه القراءة يمكن القول أن التحولات الداخلية الكبرى التي عرفتها الجزائر والتي كان العامل الاقتصادي من اكبر أسبابها، ورغم إحداثها تغيرات كبيرة في البيئة الدولية إلا أن ذلك لم يؤثر على النشاط الخارجي للجزائر ولم يؤثر على الدبلوماسية الجزائرية، لا من حيث المبادئ ولا من حيث النشاط والعمل. بمعنى أن الدبلوماسية التي كانت سائدة أثناء النظام الاشتراكي في الجزائر هي نفسها بعد الانتقال إلى النظام الرأسمالي.

المطلب الثالث: أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض القضايا الجزائرية الدولية:

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تأثير تذبذبات أسعار النفط على بعض القضايا الجزائرية الدولية، مثل أثر تحولات الأسعار في السوق النفطية الدولية على العلاقات الجزائرية الأفريقية، إضافة إلى تأثير أسعار النفط على العلاقات الجزائرية مع بعض الدول التي تربطها علاقة شراكة خاصة عندما نتكلم عن العلاقات الجزائرية الصينية، أو علاقة الجزائر مع دول الاتحاد الأوربي. كما سندرس الأثر الذي يحدثه انخفاض أو ارتفاع سعر النفط على مساهمات الدولة الجزائرية

في بعض القضايا الدولية مثل دعمها لحركات التحرر وحركة عدم الانحياز والقضية الفلسطينية وغيرها.

أولا: تأثير تذبذبات أسعار النفط على العلاقات الجزائرية الأفريقية

لقد كانت لأفريقيا أهمية كبيرة في الدبلوماسية الجزائرية عبر حقب تاريخية عدة، وقد تميزت العلاقات الجزائرية الأفريقية بالتنوع والاستمرارية، حيث تشمل هذه العلاقات على عدة مجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية دامت لغاية اليوم. ومن الواضح أن تكون لهذه العلاقات طابعها الخاص والمميز بحكم المصالح المترابطة بين الجزائر والدول الأفريقية وكذلك تعدد القضايا ذات المصير المشترك مثل قضية التحرر والتمييز العنصري والتنمية والمعضلة الأمنية في القارة الأفريقية.

فبالإضافة إلى القضايا المشتركة والمصالح المترابطة، كان للعامل الجغرافي دورا كبيرا في إعطاء الدائرة الأفريقية أهمية بالغة في الدبلوماسية الجزائرية[1]، ففي الأخير العامل الجغرافي هو من زاد من ترابط المصالح والقضايا المشتركة، فأمن الجزائر من أمن أفريقيا، وتصدي الجزائر لمختلف التهديدات الأمنية لا يكون إلا بالتعاون الإقليمي باعتبار أن مختلف التهديدات الأمنية اليوم أصبحت عابرة للحدود، ناهيك على أن عالم اليوم أصبحت فيه القضايا مترابطة أكثر فأكثر بشكل لا يمكن لاي دولة أن تنتهج أي سياسة دون أشراك الآخر الخارج عن حدودها في مسار تكوين السياسات، وهذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الخارجية أثناء صنع السياسات العمومية داخل الدول. وهذا نتيجة تحول السياسة الدولية من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة[2].

---

[1] سمير قط، السياسة الخارجية في أفريقيا، **مرجع سبق ذكره. المكان نفسه**

[2] برهان غليون، تحولات السياسة الدولية من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة، على الموقع التالي:

يمكن القول أن المتغير السياسي والأمني في العلاقات الجزائرية الأفريقية كان حاضرا من خلال الكفاح من اجل التحرر ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية، فقد وضعت أفريقيا ضمن الدوائر المهمة في الدبلوماسية الجزائرية بجانب كل من المغرب العربي والعالم العربي. لكن ما يمكن ملاحظته هو كثافة النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الأفريقي لاعتبارات عدة –أشرنا إليها سابقا– إضافة إلى وجود قوى عربية أخرى منافسة على الساحة العربية مثل مصر، وهذا ما جعل الجزائر تراهن أكثر فأكثر على أفريقيا[1].

لقد لعبت الجزائر دورا مهما في الدفاع عن القضايا الأفريقية في اطار تعاون جنوب–جنوب في ظل حركة عدم الانحياز التي كانت الجزائر عضوا فعالا فيها، حيث تبنت الجزائر مختلف المطالب العربية والأفريقية وعملت من خلالها على محاولة الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فالعامل الاقتصادي كان حاضرا أيضا في العلاقات الجزائرية الأفريقية من خلال مساهمة الجزائر في تقديم مساعدات مالية لعدة دول أفريقية. إضافة إلى دور الجزائر البارز في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا " النيباد" بمعية مجموعة من الدول المنخرطة ضمن هذه الشراكة والتي تعتبر من بين الدول الأكثر قوة – نسبيا – في أفريقيا[2].

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الأفريقية ظلت قائمة ولم تتأثر بتراجع أسعار النفط على مختلف الأصعدة، سواءا على الصعيد السياسي أو الأمني أو حتى على الصعيد الاقتصادي، بحيث ظلت الجزائر ملتزمة بعلاقاتها والتزاماتها ومساهماتها اتجاه الدول الافريقية، ولم تتأخر الجزائر في تسديد أو دفع مساهماتها في الاتحاد الأفريقي، حيث أوضح وزير الشؤون الخارجية السابق مساهل

---

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/12/30/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9

[1] سمير قط، السياسة الخارجية في أفريقيا، **المكان نفسه.**

[2] وهيبة دالع، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12-13.

أثناء ترأسه لجنة وزارية حول سلم المساهمات ضمن الاتحاد الأفريقي **أن تواصل التوجه المقلق نحو عدم دفع المساهمات المالية في الآجال المحددة من قبل الدول الأعضاء واستمرار تراكم المتأخرات بما ينجر عنها أثر سلبي على تنفيذ برامج الاتحاد**[1].

إن هذا التصريح الذي تم الإدلاء به من طرف الوزير السابق للشؤون الخارجية لم يتأتى من فراغ، بل نتيجة لالتزام الجزائر بالمستحقات المالية اتجاه الاتحاد الأفريقي وفي الآجال المحددة لها.

كما يمكن القول من ناحية أخرى أن هذا الدعم قد تعاظم أثناء ارتفاع أسعار النفط، حيث غالبا ما تقدم الجزائر مساعدات مالية للدول الأفريقية. وكما هو معلوم هناك حوالي 14 دولة أفريقية تحصل على مساعدات من الجزائر في شكل دعم اقتصادي أو انساني أو تدريب عسكري وبعثات دراسية وعتاد عسكري، وتجدر الاشارة هنا أن الجزائر كانت قد ألغت في 2013 ديون 14 بلدا أفريقيا بقيمة 902 مليون دولار[2*].

ولقد أكد رمطانلعمامرة وزير الخارجي السابق للجزائر في 2015 أن الجزائر شاركت في تكوين أجيال من الاطارات في مختلف القطاعات مشيرا الى وجه الخصوص إلى المدرسة الوطنية للادارة،

---

[1] للاطلاع أكثر راجع الموقع الاكتروني لوكالة لأنباء الجزائرية على الموقع التالي:
http://www.aps.dz/ar/economie/44948-2017-06-30-18-07-34

[2]للأطلاع أكثر راجع، تراجع النفط يدفع الجزائر لخفض مساعداتها لأفريقيا، على الموقع الالكتروني التالي:
file:///C:/Users/pc/Desktop/fff%20et%20nacer/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%20%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%20%D9%84%D8%AE%D9%81%D8%B6%20%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.html

*وفي بيان كشفته وزارة الخارجية الجزائري عن الدول التي شملها قرار شطب الديون وهي البينين، بركينافاسو، الكونغو، أثيوبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، الموزنبيق، النيجر، وساو توي، برانسيبي، والسنغال، السيشل وتنزانيا. وحسب هذا البيان فان موريتانيا تعتبر المستفيد الأكبر بين الدول الأفريقية حيث أعفتها الجزائر من ديون بلغت 250 مليون دولار.

التي كونت العديد من الاطارات والشخصيات البارزة في القارة الافريقية حيث كونت اجزائر ما يزيد عن 50 ألف اطار أفريقي منذ الاستقلال[1].

يمكن القول أن تراجع اسعار النفط وانهيارها تؤثر على الأوضاع الداخلية للدولة وبشكل مباشر، هذا ما يؤدي الى احجام المساعدات الجزائرية اتجاه الدول الافريقية، حيث أمر الرئيس الجزائري وزارتي الخارجية والمالية سنة 2014 لتحفيض المساعدات التي تقدم الى الدول الافريقية بنسبة 50 ٪ نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط[2]، كما أن قيمة المساعدات السنوية التي تحصل عليها دول مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبركينافاسو تتعدى 80 مليون دولار سنويا، ستنخفض الى اقل من النصف بعد الاجتماع الوزاري المصغر الذي خصص لمناقشة انعكاسات تراجع اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الا أن هذا التخفيض المقرر لن يشمل التعهدات التي قطعتها الجزائر على نفسها مؤخرا لصالح الدول الافريقية، كما انه لن يشمل برامج تدريب العسكريين رجال الامن واستفادة مواطني دول أفريقيا من الدراسة في جامعات ومراكز جزائرية متخصصة[3]. اذن من خلال هذا يمكن القول ان تذبذبات اسعار النفط قد تؤثر على العلاوات –ان صح التعبير – التي تقدمها الجزائر للدول الأفريقية مثل المساعدات الانسانية والمالية، لكنها لن تؤثر على التزامات الجزائر اتجاه افريقيا مثل التزاماتها اتجاه الاتحاد الأفريقي أو التدريبات العسكرية أو دراسة طلاب الأفارقة في الجامعات والمعاهد الجزائرية، حيث تعتبر الجزائر هذه الالتزامات التي قد تكون قطعتها من خلال معاهدات أو التعهدات بمثابة الأولويات الواجب الوفاء بها في الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها ضمن سياسات حسن الجوار

---

[1] حسب بيان أصدرته وزارة الخارجية الجزائرية على موقعها التالي:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3255.aspx

[2] انهيار اسعار النفط وتداعياته، **مرجع سبق ذكره. المكان نفسه.**

[3] تراجع النفط يدفع الجزائر لخفض مساعداتها لافريقيا، **مرجع سبق ذكره.**

والتعاون الاقليمي وتدعيما لسياسة التنمية والأمن للقارة الأفريقية، بحيث تعتبر هذه القضايا بمثابة رهان قاري مشترك من الواجب تحقيقه في شكل جماعي من خلال حرص كل الوحدات على تحقيق هذا المبتغى.

ثانيا: تأثير تغيرات أسعار النفط على العلاقات السياسية والاقتصادية الجزائرية الدولية.

بحكم اعتبار الجزائر من بين وحدات النظام الدولي، تربط هذه الأخيرة علاقات متنوعة مع مختلف الوحدات الدولية الأخرى التي يعرفها النظام الدولي اليوم سواء في شكل علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وقد تتميز هذه العلاقات بنوع من التعاون والشراكة والانسجام، كما يمكن أن يميزها الطابع الصراعي أو التصادمي.

ما يمكن دراسته هما هو مسار استمرار هذه العلاقات والعوامل المؤثرة فيها، بحيث تتأثر العلاقات الجزائرية الخارجية بمجموعة من العوامل وعلى رأسها مدى انسجام أو تصادم المصالح والتوجهات والمقاصد، بحيث غالبا ما تتكون علاقات وفق هذا العامل المؤثر في العلاقات الدولية، كما يمكن ان تنقطع أخرى في حالة تصادم المصالح.

يمكن القول أن توجه الجزائر في تعاملها مع الوحدات الدولية وفق سياسة التعاون والتحاور والشراكة والتماس التفاوض والحلول السلمية في حال تعارض وتصادم السياسات جنب الدبلوماسية الجزائرية الوقوع في أزمات أو نزاعات بينية، كما مكنها من ايجاد مخارج وحلول كلما حدثت توترات أو نزاعات بين الجزائر وأي دولة أو في النظام الدولي، ما عدى الحالة المغربية التي حاولت تبني سياسة توسعية في منطقة المغرب العربي ولم تمتثل لاي اجراء اقليمي أو أممي.

ان هذه الدراسة لا تقوم بحصر مختلف العوامل التي تتحكم في طبيعة العلاقات الجزائرية الخارجية وانما تحاول دراسة تأثير انهيار اسعار النفط على طبيعة العلاقات الخارجية الجزائرية سواء في شقها السياسي أو الاقتصادي، ولاثراء هذه النقطة ومناقشتها نستخدم متغير وسيط يتمثل في الاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك من خلال ملاحظة ما اذا يؤثر تراجع سعر النفط على حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وكيف يؤثر هذا على استمرار العلاقات الاقتصادية والسياسية الجزائرية مع الوحدات الدولية.

من الوهلة الاولى تضهر العلاقة الترابطية بين انهيار اسعار النفط والاقتصاد الداخلي للدولية مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الواردات الجزائرية من جهة وتجميد مختلف المشاريع والبرامج الداخلية ن جهة أخرى، ضمن هذه السياسات تقوم الجزائر بتقليص حجم الاستثمارات الأجنبية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ما يلي:

الجدول رقم14: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

السنة	2012	2013	2014	2015
التدفقات الواردة بالمليون دولار	2.900	2.661	1.691	1.488

المصدر: مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص 213، عبد الكريم هاجر، كريم قاسي، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من الجدول أن الجزائر حققت عجزا خلال الفترة 2013- 2015 وذلك بسبب تقلص الصادرات الجزائرية من المحروقات نتيجة للتغيرات الاقتصادية الدولية وبداية انهيار أسعار النفط[1]، ولم يتجاوز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2015 نحو 587 مليون دولار بعد أن كان في سنة 2014 1.5 مليار دولار، وتم تسجيل 1.693 مليار دولار 2013، و1.499 مليار دولار عام 2012[2]. هذا وقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الجزائر ارتفاعا في 2016 مسجل بـ 1.5 مليار دولار اي بتحسن محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلت في سنة 2015 حسب ما جاء في تقرير الندوة الأممية للتجارة والاستثمار لسنة 2017. وهذا التحسن الطفيف جاء نتيجة تحسن سوق النفط العالمي في سنة 2016[3].

ان انهيار اسعار النفط يؤدي الى تراجع حجم التدفات حجم الاستثمارات الاجنبية اتجاه الجزائر، ومن الملاحظ في الدولة الجزائرية أن انهيار اسعار النفط واستمرار الحال لفترة معينة من انهياره يؤدي ألى توقيف وتجميد بعض المشاريع السارية مثل جامع الجزائر وغيره من المشاريع التي غالبا ما تتوقف، ويتم تأجيل موعد إكمالها.

---

[1] عبد الكريم هاجر، كريم قاسي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، **المكان نفسه**.

[2] للاطلاع أكتر راجع: أي مستقبل للاستثمار الأجنبي في الجزائر، على الموقع التالي:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/12/28/%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

[3] حسب التقرير الذي نشرته الإذاعة الوطنية الجزائرية على موقعها الالكتروني التالي:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170607/114133.html

ومن بين الأمثلة التي يمكن اخذها لاعطاء ابعاد العلاقة بين تراجع اسعار النفط ومدى تأثيرها على العلاقات الجزائرية الخارجية، هي العلاقة الجزائري الصينية، حيث تهيمن المبادلات التجارية بين البلدين الصين–الجزائر على أزيد من 40٪ من معاملات الصين في الحوض المغاربي، كما تفوقت الصين على الهيمنة غلى السوق الجزائرية على الشركاء التقليديين للجزائر.

وقد قدرت الاستثمارات الصينية بالجزائر 6٪ من مجموع الاستثمارات الصينية بافريقيا، وقد جاءت الجزائر في المرتبة الرابعة من حيث الاستثمارات الصينية في افريقيا بعد جنوب افريقيا، زامبيا، نيجيريا[1]. وتجدر الاشارة الى ان حوالي 790 مؤسسة صينية تنشط في الجزائر لسيما في قطاعات البناء والاشغال العمومية والاستيراد والتصدير، وقد عهد انجاز العديد من المشاريع لمؤسسات صينية خاصة في قطاع البناء على غرار انجاز مسجد الجزائر الكبير وأبرا الجزائر(التي تم تسليمها) إضافة إلى مشاريع سكنية[2]

بحسب المؤشرات السابقة الذكر يمكن القول انه من المعقول ان تتاثر العلاقات الجزائرية الصينية اقتصاديا اثناء انخفاض اسعار النفط بالجزائر من خلال توقف المشاريع او تاجيلها. لكن بقيت العلاقات السياسية الجزائرية الصينية وطيدة، وذكر الصين في هذا المقام كان على سبيل المثال فقط لا الحصر، بحيث يمكن تعميم هذه الرابطة على باقي العلاقات الجزائرية، فانخفاض الاسعار النفطية وتحجيم الاستثمارات الاجنبية في الجزائر او الواردات لا تؤثر على طبيعة العلاقات الجزائرية مع الدول ذات العلاقة الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان النشاط السياسي الخارجي

---

[1] جميلة طيب، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد1، بدون سنة، بدون صفحة.

[2]حسب التقرير الذي نشرته الإذاعة الوطنية الجزائرية على موقع التالي:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150411/36703.html

الجزائري بقى دائما قائما، واكبر دليل على ذلك ان مبادرة الجزائر في قضية تجريم الفدية في الامم المتحدة جاء في وقت كانت الاسعار النفطية متهاوية جدا، وكانت الجزائر تعاني من مشاكل داخلية ذات ابعاد اقتصادية، امنية، سياسية واجتماعية بداية من 2011 والتي سميت بمسيرات السكر والزيت، ثم في 2013 وقوع ازمة تيجنتورين، مرورا بمسيرات اجهزة الامن الوطني الجزائري في اكتوبر 2014 الى غاية انهيار اسعار النفط في 2015 لكن كل هذا لم يمنع الجزائر من القيام بدور عالمي هام جدا من خلال نجاحها في تجريم دفع الفدية للارهابيين وادراجه ضمن القوانين الاممية.

المطلب الرابع: الجزائر في ادارة النزاعات الدولية: هل من تاثير لاسعار النفط؟

يمكن ملاحظة السلوك الخارجي في الجزائر من خلال تعامل الدبلوماسية مع العديد من النزاعات والازمات الدولية، على انه سجل حافل من الانجازات، ولعل ابرز المحطات الواجب التوقف عليها في هذا المجال هي الدور الجزائري في القضية الفلسطينية، ومساهمتها في ايجاد تسويات للحرب الاهلية في لبنان، والدور الذي لعبته الجزائر في ايجاد تسوية للنزاع الحدودي بين اثيوبيا واريتيريا وصولا الى التعامل الدبلوماسية الجزائرية مع النزاع المالي بداية من 2012 الى غاية 2015 تاريخ الوصول الى اتفاق السلام بين الفوارق المالية.

ان اختيار دراسة احدى محطات تاثير اسعار النفط على الدبلوماسية الجزائرية من خلال متغير تعامل الدبلوماسية مع بعض النزاعات الدولية لم يكن اعتباطيا، بل كان نتيجة لاهمية هذا العامل. بحيث يعتبر من العوامل التي عرفت بالدبلوماسية الجزائرية وظلت الجزائر تطلب وساطتها في غالب الاحيان من قبل الدول الكبرى في حال صعوبة الموقف والحالة. ولعل ذكر ازمة الرهائن الامريكيين في ايران هي خير دليل على ذلك.

انطلقت الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 حيث ترتب عنه انقطاع امدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2مليون برميل يوميا، وتضاعفت الاسعار في ذلك العام لتصل القيمة لاسمية للبرميل 25 دولار. وكانت هذه اعلى قيمة يصل اليها سعر البرميل النفطي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفي عام 1980 بدات الحرب العراقية –الايرانية التي تسببت بهبوط اجمالي انتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب الى نحو واحد مليون برميل يوميا في عام 1981. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط اسعار النفط الى 35 دولار في 1980 ثم الى 37 دولار في 1981 وكانت هذه اعلى قيمة يصل اليها برميل النفط في التاريخ.

يمكن القول أن طلب وساطة الجزائر في التعامل مع أزمة الرهائن الأمريكيين في ايران كان في وقت شهدا ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط، وقد لعبت الجزائر دورا كبيرا في حل هذه الأزمة من خلال التوصل إلى اتفاق أفضى إلى تسريح الرهائن الأمريكيين الذين بلغ عددهم 52 رهينة كلهم من الدبلوماسيين. وقد تم عقد هذا الاتفاق بالجزائر في جانفي 1981، وقد اعربت الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تستمر في انتنانها للجزائر على الجهود التي بذلتها في وساطتها عام 1981.

بخصوص القضية الفلسطينية: رغم حدوث تطورات عدة في القضية الفلسطينية إلا أن الموقف الجزائري بقي ثابتا اتجاه القضية الفلسطينية، وظلت الجزائر تساند الفلسطينيين إلى غاية اليوم. فالجزائر هي الدولة التي لم تتأخر في تسديد المبلغ المالي المخصص للحكومة الفلسطينية مهما كان سعر النفط مرتفعا أم منخفضا، كما أن الدولة الجزائرية ظلت مساندة للقضية الفلسطينية وبنفس المواقف مهما كان الوضع الداخلي للدولة الجزائرية.

إن القضية الفلسطينية تحتل مكانة من نوع خاص في سياسة الجزائر، فرغم بعد فلسطين ووجودها على الاف الكيلومترات الا ان الجزائر ظلت تعيش تطورات المسالة الفلسطينية والجولات المسلحة العربية–الفلسطينية، وكان الامر يدور بالقرب من حدودها حتى ان اسرائيل تخشى هذه الدولة ونظرتها ومراميها في صراع الشرق الاوسط.

ورغم بداية تراجع اسعار النفط في 1982 الى غاية 1986 من 31 دولار الى 14 دولار على التوالي لكن ظلت الجزائر تلعب دورا محوريا في القضية الفلسطينية، اذ تم اقامة مؤتمر لم الشمل بين الفلسطينيين في الجزائر عام 1983 بعد طردهم من لبنان عام 1983 اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وهذا المؤتمر كان له اثر كبير على العلاقات الجزائرية– الشرق اوسطية وعلى راسها سوريا، لكن رغم هذا واصلت الجزائر في تدعيم القضية الفلسطينية بالرغم من استمرار تهاوي اسعار النفط وضغوطات دمشق الممارسة على الجزائر حتى لا تتم الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني –البرلمان– لكن الدورة تمت بالجزائر في فيفري 1983 ولقد شهدت لها اطراف دولية عديدة بانها قلما يشهد العالم مثلها. وقد رفضت الجزائر استقبال دورة ثانية على ترابها عام 1984 معللة ذلك بانقسام الفلسطينيين. الا ان الجزائر قررت استقبال دورتين على التوالي للمجلس الوطني الفلسطيني عامي 1987–1988، وقد لعبت الجزائر ادوارا مهمة في القضية الفلسطينية والشرق اوسطية في هذه الفترة[1].

أما في الحالة اللبنانية: فبالرغم من انهيار اسعار النفط في عام 1986 الى 14 دولار للبرميل وظلت اسعار النفط اقل من 18 دولار بين 1987 و 1989 واستمرار الاسعار تدور في فلك 20 دولار بداية من 1990 بعد غزو العراق للكويت الى غاية 1997. فرغم استمرار تهاوي اسعار النفط

[1] محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص 200، ص 202، ص204، ص 205.

وبداية تفاقم الوضع الداخلي الذي عرفته الجزائر بداية من 1988 الا ان الجزائر قد لعبت دورا كبيرا يشهد له الجميع في صياغة اتفاق الطائف* عام 1989.

الحرب الأثيوبية الأريتيرية: عرفت اسعار النفط عام 1998 انهيارا كبيرا حيث تراجعت لغاية وصولها الى 9 دولار للبرميل[1] وذلك نتيجة للازمة المالية الاسيوية عام 1997 التي قادت الاسواق الى التهاوي[2] لتشهد تطورا حقيقيا في عام 1999 لتصل الى 17 دولار لتنتقل الى 27 دولار سنة 2000[3]. ومن الملاحظ ان السلوك الدبلوماسي الجزائري خلال الاعوام 1998-2000 انها لعبت ادوارا مهمة لا يستهان بها خاصة على المستوى الافريقي حتى وان كان ذلك لاعتبارات عدة والتي هي خارجة عن موضوع بحثنا. فما يهمنا هنا هو ملاحظة النشاط الدبلوماسي الجزائري اثناء ارتفاع وانخفاض اسعار النفط. بحيث وفي سنة 1998 من خلال مشاركة الجزائر في مؤتمر الوحدة الافريقية 34 بواقادوقو استطاعت الدبلوماسية الجزائرية اقناع القادة الافارقة من احتضان القمة 35 واقامتها على الاراضي الجزائرية بالرغم من انهيار اسعار النفط انذاك بالاضافة الى الوضع الداخلي الجزائري الذي كان لا يزال هشا غير امنا نسبيا. ولقد تم انعقاد المؤتمر 35 لمنظمة الوحدة الافريقية بالاراضي

---

* وقد سمي بوثيقة الوثاق الوطني اللبناني.

[1] راجع ما كتبه محمد عبد الدايم، على الموقع التالي:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-%D9%88%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1

[2] مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17، السداسي الثاني 2017، بن لوكيل رمضان، قطوش رزق، تاثير اسعار النفط وتاثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة تحليلية، ص 180.

[3] حسب احصائيات صندوق النقد العربي.

الجزائرية سنة 1999 كما شهدت هذه السنة نشاطا مكثفا للدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية ومن مظاهر هذا النشاط هو افتكاك الجزائر الموافقة من الدول الافريقية للتوسط بين اثيوبيا واريتيريا من اجل ايجاد سبل لتوقيف الحرب وايجاد تسوية لها. ورغم الخروج الحديث للجزائر من النزاع الداخلي الذي كانت تعيشه بايام قليلة والبداية الطفيفة لتحسن اسعار النفط الا انها تمكنت من القيام بادوار كبيرة على المستوى الدبلوماسي في الدائرة الافريقية والنجاح في ايجاد اتفاق بين كل من اثيوبيا واريتيريا الذي عقد بالجزائر في سنة 2000.

اذن لو لاحظنا النشاط الدبلوماسي الجزائري منذ 1998 الى غاية سنة 2000 لوجدناه تصاعديا رغم الانهيار الشديد للاسعار في 1998 والتحسن الذي شهدته هذه الاسعار بداية من 1990 وسنة 2000.

الدبلوماسية الجزائرية في النزاع المالي بداية من 2012: ونحن نتحدث عن علاقة اسعار النفط بالنشاط الدبلوماسي الجزائري من خلال استخدامنا لمتغير ادارة النزاعات لا يمكن ان يغيب عن دراستنا دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع النزاع المالي خلال الفترة 2012- 2015، حيث عملت الجزائر على ايجاد توافق اقليمي امني في ظل تصاعد الارهاب في المنطقة من خلال التوصل الى اتفاق افريل 2010 بين دول المنطقة (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) بهدف التنسيق الامني ولاستعلاماتي حيث تم من خلال هذا الاتفاق تاسيس قوات امن مشتركة مكونة من 75 الف جندي لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، بيد ان اسعار البترول في سنة 2009 و 2010 كانت في حدود 53 و88 دولار على التوالي. هذا وقد تم بالجزائر التوصل لمصالحة بين الحكومة المركزية والمتمردين في مالي في 22 ديسمبر 2012 والتي تضمنت توحيد مختلف الاطراف داحل مالي من اجل دفعهم من اجل ايجاد حل سياسي في اطار وحدة مالي ومحاربة الارهاب، وقد جاءت

هذه المبادرة في وقت انتعش فيها اسعار النفط لتصل الى 109 دولار 2011 و106 دولار سنة 2012، واستمرت الجهود الجزائرية في ايجاد تسوية/حل للنزاع داخل الدولة المالية بعيدا عن التدخلات الاجنبية، ومن نتائج الجهود الدبلوماسية الجزائرية انها توصلت بمعية الاطراف المالية الى اتفاق في فيفري 2015 بالجزائر العاصمة ليكتمل في ماي 2015 بباماكو تحت اشراف الجزائر، وقد جاء هذا في وقت تهاوت فيه اسعار النفط الى 48 دولار سنة 2015 بعد ان كانت 102 دولار سنة 2014 و98 دولار سنة 2013[1].

[1] اسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي**، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 198، ص 200.

خلاصة الفصل الرابع

تتميز السوق النفطية بتعدد الفواعل المتصادمة والمتنافسة فيما بينها، سواء تلك الوحدات المنتجة للنفط أو المستهلكة له، ونتيجة للتحولات السياسية التي حدثت خاصة بعد سنة 1973م نتيجة لديناميكية النزاع العربي الفلسطيني آنذاك، تم اكتشاف الجانب الاستراتيجي للنفط في العالم، وبذلك حولت مادة النفط من مجرد مادة ووسيلة اقتصادية إلى مادة ووسيلة سياسية واستراتيجية تتحكم فيها بعض القوى في النظام الدولي، مثل السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

يبدو من الدراسة أن الجزائر ما هي إلا دولة هامشية في السوق النفطية العالمية، سواء من حيث كمية الإنتاج، أو من حيث درجة التحكم في هذه المادة وأسعارها. مما يجعل الجزائر كدولة تابعة لقرارات ومخرجات القوى المتحكمة في السوق النفطية. وباعتبار أن النفط هو المادة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، مما يجعل الاقتصاد الجزائري والأوضاع الداخلية للدولة رهينة هذه المادة، وقد حدث في مرات عدة أن تأثر الاقتصاد الجزائري والأوضاع الداخلية للجزائر – الأمنية والاجتماعية – نتيجة لتحولات أسعار النفط سواء عند انخفاضها أو ارتفاعها.

ان تأثير أسعار النفط على الأوضاع الاقتصادية الداخلية للدولة، لم يتعدى إلى الخارج، ولم يأثر على العلاقات الجزائرية الدبلوماسية في النظام الدولي، بحيث قامت الجزائر بأدوار معتبرة سواء عند ارتفاع أسعار النفط أو عند انخفاضها كما تم اثباته في الدراسة وفق المداخل المستخدمة.

الخاتمة:

يمكن القول أن ثورة التحرير الجزائرية كانت بمثابة الجسر الذي انتقلت من خلاله القيادات الثورية من العمل السياسي الداخلي إلى العمل الخارجي، وذلك من خلال محاولة تدويل القضية الجزائرية وكسب حلفاء لها في المحافل الدولية. ومن خلال هذه العملية تبلور النشاط الدبلوماسي الجزائري وفق أسس ومعطيات معينة كانت في غالبها ذات صبغة اشتراكية، باعتبار أن الغرب الرأسمالي آنذاك – بقيادة فرنسا وبريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا– كان يمثل القوة المستعمرة والمستغلة للجزء الجنوبي من الكرة الأرضية. في حين أن الكتلة الشرقية الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي كانت تقدم الدعم لمختلف القوى المستعمرة آنذاك لكسبها لصفها فيما بعد الاستقلال، مستغلة بذلك صورة الغرب لدى دول الكتلة الجنوبية للعالم وذلك في إطار محاربة الامبريالية. وعلى هذا فليس من لغريب أن تتوجه الجزائر توجها اشتراكيا، وذلك نتيجة للدعم الذي كانت تتلقاه من الاتحاد السوفياتي أثناء ثورة التحرير، ليستمر هذا الدعم لما بعد الاستقلال.

اذن فاتباع الجزائر النهج الاشتراكي بعد استقلال كان نتيجة لتلك العوامل الخارجية، بالإضافة الى تلاقي مبادئ الثورة مع مبادئ الاشتراكية. فان كانت ثورة التحرير الجزائرية هي الجسر الذي من خلاله تم الخروج الى الساحة الدولية ومباشرة النشاط الدبلوماسي في تلك الفترة، فان الاشتراكية كانت بمثابة البوابة والطريق لدخول الجزائر المستقلة الى الفضاء الدولي.

تستخدم السياسة الخارجية وسائل عدة تحقيقا لأهدافها في النظام الدولي، كالإكراه، الوسيلة الاقتصادية، العسكرية والاستخباراتية، الدعاية والاعلام واثارة الراي العام، والوسيلة الدبلوماسية. لكن عموما يمكن اعتبار أن النشاط الخارجي الجزائري قد اختزل في الوسيلة الدبلوماسية، هذا ويبقى المحيط الجيوسياسي للجزائر هو الهاجس الكبير للدبلوماسية الجزائرية لحد اليوم.

اتخذت الدبلوماسية الجزائرية من حسن الجوار وضبط الحدود مع الدول المجاورة بحسب الحدود الموروثة من الاستعمار ودعم الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية مبادئا لها. حيث ظلت الدبلوماسية الجزائرية قائمة على هذه المبادئ منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

ان الملاحظ للنشاط الدبلوماسي الجزائري اثناء تعاملها مع مختلف القضايا الاقليمية والدولية منذ خروجها الى النظام الدولي في فترة ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا نجد انها تتصف بأربع سمات اساسية تتمثل اساسا في سيطرة العوامل الشخصية والجهاز التنفيذي على النشاط الدبلوماسي، استاتيكية والثبوت حيث رغم التحولات التي طرأت على البيئة الدولية والتغيرات التي حصلت في البيئة الداخلية الجزائرية الا ان الدبلوماسية الجزائرية بقيت على نفس السلوك ووفقا لنفس المبادئ.

وما ميز أيضا الدبلوماسية الجزائرية هو سيطرة المصالح المعنوية على حساب المصالح المادية في جميع النشاطات الإقليمية والدولية ومن ضمنها إدارة الدبلوماسية الجزائرية لمختلف النزاعات البينية والداخلية،بالإضافة الى سمة الحياد في الدبلوماسية الجزائرية.

يعرف الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا لارتكازه الكبير على النفط، بحيث يعتبر هذا الأخير المورد الوحيد والاساسي لمداخيل الدولة، حيث يشكل النفط ما يفوق 90% من الصادرات الجزائرية، كما يمثل ما يتراوح من 40 إلى 50% من اجمالي الناتج المحلي الجزائري، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصادا ريعا ما يجعله يتأثر تأثيرا بليغا بأي تحول قد يطرأ على النفط، ومن هذا المنطلق فارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر وفوري على اجمالي الناتج المحلي وعلى معدلات البطالة والتضخم. وما يزيد من خطورة الوضع هو أن مادة النفط تعتبر من المواد الاستراتيجية في العالم، الشيء الذي يجعل من هذه المادة محل اهتمام القوى ذات الفعل

المؤثرة في النظام الدولي، الشيء الذي حول هذه المادة مع الوقت من مادة اقتصادية إلى مادة اقتصادية وسياسية في نفس الوقت، وهذا ما جعل العوامل المتحكمة في هذه المادة من عوامل اقتصادية محضة إلى عوامل سياسية، وكان هذا نتيجة لتدخل تلك القوى في تسيير هذه المادة في السوق الدولية، وتتزايد الخطورة أكثر فأكثر على الأحوال الجزائرية، لما نطالع جيوسياسية النفط في العالم، حيث تعددت مصادر الامدادات بالنفط عبر العالم بسبب اكتشاف آبار نفطية جديدة مع تزايد حجم المنافسة الاقتصادية، الشيء الذي جعل من الجزائر كدولة هامشية من حيث الإنتاج النفطي خاصة أمام كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وايران أساسا وبعض القوى الأخرى مثل فينزويلا وغيرها، وكدولة ضعيفة جدا من حيث قدرتها على التأثير في أسعار النفط في السوق الدولية، هنا أين تكمن الخطورة الحقيقية.

تتميز السوق النفطية بتعدد الفواعل المتصادمة والمتنافسة فيما بينها، سواء تلك الوحدات المنتجة للنفط أو المستهلكة له، ونتيجة للتحولات السياسية التي حدثت خاصة بعد سنة 1973م نتيجة لديناميكية النزاع العربي الفلسطيني آنذاك، تم اكتشاف الجانب الاستراتيجي للنفط في العالم، وبذلك حولت مادة النفط من مجرد مادة ووسيلة اقتصادية إلى مادة ووسيلة سياسية واستراتيجية تتحكم فيها بعض القوى في النظام الدولي، مثل السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

يبدو من الدراسة أن الجزائر ما هي إلا دولة هامشية في السوق النفطية العالمية، سواء من حيث كمية الإنتاج، أو من حيث درجة التحكم في هذه المادة وأسعارها. مما يجعل الجزائر كدولة تابعة لقرارات ومخرجات القوى المتحكمة في السوق النفطية. وباعتبار أن النفط هو المادة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، مما يجعل الاقتصاد الجزائري والأوضاع الداخلية للدولة رهينة هذه المادة، وقد حدث في مرات عدة أن تأثر الاقتصاد الجزائري والأوضاع الداخلية للجزائر – الأمنية والاجتماعية – نتيجة لتحولات أسعار النفط سواء عند انخفاضها أو ارتفاعها.

ان تأثير أسعار النفط على الأوضاع الاقتصادية الداخلية للدولة، لم يتعدى إلى الخارج، ولم يأثر على العلاقات الجزائرية الدبلوماسية في النظام الدولي، بحيث قامت الجزائر بأدوار معتبرة سواء عند ارتفاع أسعار النفط أو عند انخفاضها كما تم اثباته في الدراسة وفق المداخل المستخدمة.

ومن هناوبناء على ما سبق نأتي إلى اثبات ونفي الفرضيات بالنحو التالي:

الفرضية الأولى: يتمثل النشاط الخارجي للجزائر في الدبلوماسية ببعدها الأمني والسياسي.

من خلال الفصل الأول أنضح أن السياسة الخارجية الجزائرية قد اختزلت في النشاط الدبلوماسي، وذلك من خلال الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الجزائر في الفضاء الخارجي، بحيث تستخدم الجزائر الوسيلة الدبلوماسية فقط في تعاملها مع الوحدات الدولية دون تفعيلها للوسائل الأخرى، مع تبني الجزائر لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والحياد وعدم تفعيل القوة وغيرها، هي عوامل كلها جعل السياسة الخارجية الجزائرية تختزل في الدبلوماسية.

علاوة على هذا ونتيجة لعوامل جيوسياسية ونتيجة لقوة الجزائر النسبية جعل من الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية حابسة على نفسها في محيطها الإقليمي ببعديها الأمني والسياسي فقط. وعلى هذا يمكن اثبات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يؤثر تقلبات أسعار النفط على الوضع الداخلي للدولة.

من خلال الفصل الثالث نجد أن الاقتصاد الجزائري يعرف اختلالا كبيرا لارتكازه الكبير على النفط، بحيث يعتبر هذا الأخير المورد الوحيد والاساسي لمداخيل الدولة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصادا ريعا ما يجعله يتأثر تأثيرا بليغا بأي تحول قد يطرأ على النفط، ومن هذا المنطلق فارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر وفوري على اجمالي الناتج المحلي وعلى معدلات البطالة والتضخم، وما ينجم عنه من تجميد للمشاريع والتوظيف مع تسريح للعمال. وبناء على هذه المعطيات يمكن القول أن أسعار النفط تأثر تأثيرا مباشرا على الأوضاع الداخلية للجزائر، وعلى هذا يمكن إثبات الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يتزايد النشاط الدبلوماسي الجزائري كلما ارتفعت أسعار النفط وينخفض كلما انهارت الأسعار.

من نتائج الفصل الرابع ننجد أن النشاط الدبلوماسي الجزائري لا يمت بأي صلة مع المتغير أسعار النفط في الجزائر، بحيث يمكن القول أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في حالة ارتفاع أسعار النفط هو نفسه في حالة انخفاض أسعار النفط. ومن هذا المنطلق يمكن نفي الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: السياسة الخارجية/الدبلوماسية الجزائرية ما هي إلا استمرار للسياسة الداخلية للدولة الجزائرية.

من خلال ما توصلنا إليه من الدراسة عموما ومن الفصل الرابع خصوصا، نجد في الحالة الجزائرية بأن السياسة الخارجية ليست استمرار أو امتداد للسياسة الداخلية، بل هناك قطيعة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، سواء من حيث طبيعة السياسات والأهداف والتصورات، أو من خلال الوسائل والموارد والامكانيات، بمعنى ما يمكن وصفه بالقوة النسبية للجزائر. وعلى هذا يمكن نفي الفرضية الرابعة.

قائمة المراجع:

أولا: الموسوعات والقواميس

1- الموسوعة السياسية، الدبلوماسية، أنظر الموقع التالي: http://political-encyclopedia.org/dictionary، في: 2018/07/12، على الساعة: 12:00.

2- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزء الثاني.

3- **موسوعة عالم السياسة تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة**، أسعد مفرج ولجن من الباحثين، كتاب حق تقرير المصير، بيروت، nobilis، 2006، ص 5.

4- **موسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكياني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط4، 2001.

5- معنى الحياد في قاموس المعجم الوسيط، على الموقع الإلكتروني التالي: **https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF/**

6- **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

7- معجم بلاكويل للعلوم السياسية.

8- **موسوعة السياسة العالمية**، تشايموتشياو، **القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الصين**، ترجمة فارس الصوستي، بيروت، دار الجيل، ط01، 2000.

ثانيا: الكتب بالعربية واللغات الأجنبية.

1- روبرت غيلبن، ترجمة عمر سعيد الأيوبي،**الحرب والتغيير في السياسة الدولية**، دار الكتاب العربي، 2009.

2- ميخائيل غورباتشوف، ترجمة حمدي عبد الجواد، **البيروسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم**، دار الشروق، ط4، 1990.

3- سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998.

4- هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

5- اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

6- مايلزكوبلند، ترجمة ابراهيم جزيني، **لعبة الأمم**، بيروت، دار النشر غير متوفرة، 1970.

7- لويد لويس، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد سيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية**، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1989.

8- خالد الحراري، ***مفهوم القوة في السياسة الدولية***، مصر، مطابع الأهرام، 2015.

9- نصرالدين مختاري، عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في ظل بلياردو العلاقات الدولية، المكتب العربي للمعارف، مصر، ط1، 2017.

10- عاطف عدلي العبد، **الدعاية والإقناع، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.

11- غي دورندان، ترجمة رالف رزق الله، الدعاية والدعاية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 2002.

12- بلاك جيريمي، **تاريخ الديبوماسية**، ترجمة أحمد علي سالم، هيئة أبوضبي للسياحة والثقافة،ط1، 2013.

13- محمود عبد ربه العجرمي، **الدبلوماسية (النظرية والممارسة)**، دار النشر غبر متوفرة، الطبعة غير متوفرة، 2011.

14- أمين السيد شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1997.

15- اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، المكتبة الأكاديمية ،ط1، 2013.

16- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

17- بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الإستراتيجية الدولية " إحباط طموح قوة إقليمية افتراضية**، القاهرة، دار العالم العربي، ط1، 2016.

18- جوزيف إم سيراكوسا، ترجمة كوثر محمود محمد، الدبلوماسية مقدمة قصيرة، هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015.

19- إحدادن زهير، **المختصر في الثورة الجزائرية 1954- 1962**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

20- شارل روبير أجيرون، ترجمة عيسى عصفور، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات عويدات، ط1، 1982.

21- **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة العفيف الأخضر، بيروت، منشورات دار الآداب.

22- محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، **أطلس الجزائر والعالم**، مكان النشر غير متوفرة، دار الهدى، الطبعة غير متوفرة، سنة النشر غير متوفرة.

23- جان جاك روسو، ترجمة عادل زعيتر، **العقد الاجتماعي**، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

24- روبرت سكيدلسكي، ترجمة عبد الرحمن مجدي، **جون مينارد كينز مقدمة قصيرة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

25- محمود محمد السريان، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.

26- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية- الإرترية**، بيروت، دار الجيل، 2004.

27- عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (المؤسسات والمواثيق)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، المجلد الخامس،2010.

28- آدم فضل سلمان قادم، **حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتيريا- الصحراء الغربية- جنوب السودان**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 78، 2002.

29- أليكس مينتس وكارل دي روين الإبن، المترجم غير متوفر، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2016.

30- محمد بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**في : الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

31- حسين بهلول، **الجزائر بين الأزمة السياسية والإقتصادية**، مطبعة حلب، 1993.

32- فارس مظلوم مكي عريم العاني، **الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الأفريقي دراسة في الجغرافيا السياسية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2012.

33- ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1.

34- صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع.

35- الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ثنيو نور الدين، **الدولة الجزائرية... المشروع العصي**

36- بيركيتهابتيسيلاسي، ترجمة عفيف الرزاز، **الصراع في القرن الأفريقي**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1980.

37- ناصر جابي، **الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية**، منشورات الشهاب، 2008.

38- الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق.

39- فيليب سيبيل لوبيز، ترجمة صلاح نيوف، **جيوبوليتيك البترول**، armand colin، 2006.

40- خنسي بيوار، **البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته**، دار فارس للطباعة والنشر، ط1، 2006.

41- حمد صديقي، **النفط أهميته وأبعاده الجيوسياسية**، منشورات المختبرات، مختبر الجغرافية والتنمية المجالية، كلية الأداب والعلوم الانسانية، ط1، 2011.

42- احمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010.

43- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر و الفرص، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991.

44- عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوضبي، 2011 ، مايكل تي كلير، المنافسة الدولية على مصادر الطاقة.

45- مصلح الطراونة وليلى لعبيدي مامين، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، دراسة قانونية في امكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الأعضاء في المنظمتين، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

46- فاضل الحلبي، ترجمة عطا عبد الوهاب، النفط بين السياسات والأوهام االقصة الدقيقة للأوبك، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، 2013.

47- سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، ط1، دار المنصل اللبناني، بيروت، 2008.

48- عبد الكريم شكاكطة، الأهمية الإستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الأوبك (1973، 2014)، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018.

49- يحيى أبو زكرياء، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، دار الناشري، 2003.

50- اسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي**، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

51- محمود محمد السريان، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.

52- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

53- حمد صديقي، **النفط أهميته وأبعاده الجيوسياسية**، منشورات المختبرات، مختبر الجغرافية والتنمية المجالية، كلية الأداب والعلوم الانسانية، ط1، 2011.

54- chenasalim, **le Sahara et le sahel dans la politique algérienne territoires menaces, espaces menaçants** ,Recherches internationales, n° 97, octobre-décembre 2013.

ثالثا: المقالات المنشورة ضمن المجلات العلمية ومراكز البحث:

1- مصطفى بخوش، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة الفكر، العدد الثالث.

2- شكاكطة عبد الكريم، **محاضرات حول الجغرافيا السياسية**، جامعة جيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015- 2016.

3- صالح صالحي، **أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد**، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.

4- عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018.

5- عبد الرزاق حموش، العالاقاتالعربية- الأمريكية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الأخيرة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11، جوان 2013.

6- التقرير الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لسنة 2016.

7- البناءات **الابستيمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد2.

8- عبد الوهاب عميروش، **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات والاستراتيجيات**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 02.

9- عبد الغفور كريم علي غفور، زينة كمال خورشيد، **مبدأ حسن الجوار في العلاقات الدولية العراق ودول الجوار نموذجا**، مجلة قهلانزانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، المجلد رقم 2، العدد 3، أكتوبر 2017.

10- قط سمير، **السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: التطورات والمحددات**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول 2017.

11- محمد مزيان، **المغرب و الجزائر: الجوار الصعب**، مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015.

12- رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ؛ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016.

13- أحمد عارف كفارنة، العوامل **المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، دراسات دولية ، العدد 42.

14- مبارك بردان فلاح، **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 2017.

15- نور الدين بن قويدر، **المد التحرري وتراجع الاستعمار في القارة الأفريقية**، مجلة دراسات أفريقية.

16- مسعود دخالة، **الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الوطني الاستقلالي (1919-1954)**، مجلة العلوم الانسانية، عدد 46، ديسمبر 2016، المجلد ب.

17- وهيبة دالع، **السياسة الجزائرية اتجاه أفريقيا (1999-2016)**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 7، جوان 2015.

18- جمال الدين عمراوي، **مظاهر التمييز العنصري في روديسيا الجنوبية 1923-1965**، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 19، أفريل 2016.

19- منصف بكاي، **دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية**، مجلة دراسات أفريقية.

20- أحمد محمدأبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية. **المركز العربي لأبحاث دراسات السياسات**، مارس 2012.

21- **منظور سياسة الأمن القومي: الجزائر**. مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة في جنيف. صدرت هذه الوثيقة نتيجة عن مساهمة للمناقشات في مؤتمر "إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا"، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة جنيف (أقيم المؤتمر يومي23 و24 نوفمبر2010 بالمغرب).

22- آدم قبي، **آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، سبتمبر 2017.

23- السعيد حرزي، **دور الجزائر في ارساء نظام تجريم الفدية كآلية تكميلية لقرار مجلس الأمن 1373**، مجلة الفكر، العدد 14.

24- هشام عبد الكريم، **استراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الأفريقي وتأثيرها على الحركات السياسية والأمنية للتوازن الإقليمي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثاني، جانفي 2012.

25- يوسف أمير، **الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519- 1830)، مجلة قضايا تاريخية**، العدد 01، 2016.

26- عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

27- سعيد بريكة ونور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**،مجلة العلوم الانسانسة، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

28- نصيرة قوريش، **أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 5.

29- باية ساعو، **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول**، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2017.

30- توفيق سعد حتي، **التضامن الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد43.

31- الذهب الاسود، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرية، الكويت، جانفي، 2013، السلسلة الخامسة، العدد السادس.

32- عبد الله نور الدين، **الأزمة النفطية الراهنة: واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري** على ضوء المحددات الهيكلية لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي لفترة (2005- 2016).

33- بن عيسى ناجي، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.

34- عاشور حيدوش، ميلود وعيل، **آثار تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفتر (2000- 2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جوان، 2017.

35- جمال هاشم، بوعونية مولود، **العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر – مقاربة تحليلية وصفية -** ، AL-Riyada for business économics (issen : 2437-0916) vol03 n°02 june 2017.

36- لبنة بهولي، **جيوبوليتيك النفط في افريقيا والتنافس الامريكي الصيني** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13 جوان 2016.

37- ملخص دراسة تطورات خارطة سوق النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك الصادر عن منظمة النفط العربية للمصدرة للبترول(أوابك) مارس 2016.

38- عبد الله حارث قحطان، مثني فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي و أثره على العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مجلد1، العدد1، 2014.

39- حسان خضر، النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

40- مجلة المعارف، العدد11، ديسمبر 2011، عاشور حيدوشي، تاثير اسعار النفط على الاقتصاديات العربية.

41- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،العدد التاسع، المجلدالثالث، مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية لفترة (2000-2014).

42- مجلة الادارة والاقتصاد، عبد الستار عبد الجبار موسى، حصة اوبك من انتاج النفط الخام اداة للقيادة السعرية في السوق الدولية، العدد 65، 2007.

43- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، علي مراز، معضلة اوبك بين حصة السوق وتحديد الانتاج، مارس، 2017.

44- مجلة المستقبل العربي، المجلد الثاني، العدد العاشر، دورية اربعة وعشرون، نوفمبر 1979، فاضل الجلبي، عدنان الجنبي، سياسات الانتاج والتسعيرة المثلى للنفط.

45- مجلة المستقبل العربي، العدد14، 1980. فؤاد مرسى، اثر النفط العربي في العلاقات الدولية.

46- مجلة المستقبل العربي، العدد 14، 1980. جورج قرم، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية.

47- مجلة المستقبل العربي، العدد 11، 1980. محمود عبد الفضيل، النفط والمستقبل العربي.

48- المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، نوفمبر- السنة الخامسة، "**أسواق النفط العالمية**".

49- جميلة طيب، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد1، بدون سنة.

50- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17، السداسي الثاني 2017، بن لوكيل رمضان، قطوش رزق، تاثير اسعار النفط وتاثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة تحليلية.

51- Jean Frédéric Morin, La Politique Étrangère, Théories Méthodes Et Références.

52- Jean Frédéric Morin, La Politique Étrangère, Théories Méthodes Et Références.

53- Josef s. nye. Jr. neorealism and neoliberalism, world politices, vol 40, no 2, jan 1989.

ثالثا: الدساتير والمواثيق الدولية

1- أنظر دستور الجزائر 1963م.

2- الدستور الجزائري 1976م.

3- أنظر الدستور الجزائري 2016.

4- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

رابعا: المواقع الالكترونية

1- ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية وتحليلية، مجلة السياسة الدولية، للإطلاع أكثر أنظر:

http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=3701

2- الموسوعة السياسية، الدبلوماسية، أنظر الموقع التالي: http://political-encyclopedia.org/dictionary، في: 2018/07/12، على الساعة: 12:00.

3- أنظر مقال حسين خلف موسى **" الدبلوماسية والحرب"**، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع التالي: https://democraticac.de/?p=7150، يوم 2018/07/17، على 11:58.

4- محمد ختاوي، دور الديبلوماسية إبان الثورة الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث، مدونة الحوار المتمدن، على

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125773في

2018/07/25 على 16:32.

5- اختيار النظام الاشتراكي و اتباع نظام المخططات، على الموقع التالي:

6- **http://www.startimes.com/?t=22796492** في 2018/07/27، على: 15:36.

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تطور مفهوم الإقليم و البناء الإقليمي على: **https://www.politics-dz.com/community/threads/ttur-mfxum-alqlim-u-albna-alqlimi.6155/**في 2018/08/03 على: 16:17.

7- الجزائر– الموقع والخصائص الطبيعية، على الموقع التالي:

http://www.onefd.edu.dz

8- أنظر الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار على الموقع التالي:

http://www.andi.dz/index.php/fr/connaitre-l-algerie/ressources

9- الموقع الالكتروني التالي: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

10- معجم المعاني الجامع في تعريفه للمبدأ على الموقع التالي:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3

11- بيضون أحلام، ترسيم الحدود ومزارع شبعا الابعاد القانونية والسياسية للمسألة، المنشور على الموقع التالي:

https://droit2.ul.edu.lb/fdroit2/polycops/ahlam%20baydoun/diras at%20kanouniya/b23.pdf

12- أمين حامد زين العابدين،مشكلة أبيبيutipossidetisjuris(مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار)والطريق إلى الحل، نشر على الموقع الالكتروني التالي:

http://sudaneseonline.com/ar/article_19682.shtml

13- صالح دعاس عميور، مأزق التنمية في الجزائر، مقال منشور على الموقع التالي:

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf

14- قاموس المعجم الوسيط، على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF/

15- منصف بكاي، دور الجزائر ودبلوماسيتها في تحرير إفريقيا، على الموقع الإلكتروني التالي: **https://army-**

tech.net/forum/index.php?threads/%D8%AF%D9%88%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

-

%D9%88%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7

%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-

%D9%81%D9%8A-

%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.

/12001

16- عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، هاني الأعصر، الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم، على الموقع التالي:**http://acpss.ahram.org.eg/News/16543.aspx تاريخ الاطلاع 2018/11/04، على 14:03.**

17- وكالة الأنباء الجزائرية، **http://www.aps.dz/ar/algerie/55376-2018-31-09-10-11-04**، تاريخ الاطلاع 2018/11/04، على 11:48.

18- خالد وليد محمود، "التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء.. أثيوبيا دراسة حالة"، مركز الجزيرة للدراسات، في:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/2012124112751652.htm

19- أزمة الرهائن والمحاولات الأمريكية لمواجهتها، على:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/18/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%AA%D9%87%D8%A7
20- أنظر التقرير "الفجوة الغذائية في العالم العربي" الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، احصائيات 2010-2012، على الموقع التالي: **http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/216_P14008-4.pdf**
تاريخ الاطلاع: 27-11-2018على 16:21.
21- التقرير الصادر عن منظمة الفاو: اسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، على الموقع التالي:
http://www.fao.org/docrep/017/i3027a/i3027a04.pdf تاريخ الاطلاع 1-12-2018، 13:53.
22- وزارة الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
file:///G:/قطاع%20الصناعة/الصناعة.htmlعلى 15.08، في 05-12-2018.

23- انهيار أسعار النفط وتداعياته، على الموقع الالكتروني التالي:

24- https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87

25- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،" حصيلة التجارة الخارجية" على http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur:

26- حصيلة وزارة التجارة على:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur

27- بيان لوزارة التجارة
على:https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1

28- الموقع الالكتروني
التالي :**http://onlypoliticalscience.blogspot.com/2010/12/blog-post.html**

29- عبد المنعم المشاط، الجبهة الداخلية وصياغة السياسة الخارجية، على الموقع الالكتروني التالي:

30- http://www.ahram.org.eg/News/192053/4/555894/%D9%82-%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%A7%D9%84-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A-%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%A9.aspx

محمد حسنين هيكل على الرابط التالي:

31- https://www.aljazeera.net/programs/with-haykal/2008/7/6/%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%

D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

32- أنظر مبادئ السياسة لخارجية الصينية، على موقع الوزارة الخارجية الصينية التالي:

https://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/wjzc/639/t1396.shtm

33- أنظر يحيى أبو زكرياء، التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثارها، على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=22500

34- برهان غليون، تحولات السياسة الدولية من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة، على الموقع التالي:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/12/30/%D8

%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-

%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-

%D8%A5%D9%84%D9%89-

%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9

35- الموقع الاكتروني لوكالة لأنباء الجزائرية على الموقع التالي:

http://www.aps.dz/ar/economie/44948-2017-06-30-18-07-34

36- تراجع النفط يدفع الجزائر لخفض مساعداتها لأفريقيا، على الموقع الالكتروني التالي:

file:///C:/Users/pc/Desktop/fff%20et%20nacer/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%20%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%20%D9%84%D8%AE%D9%81%D8%B6%20%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.html

37- حسب بيان أصدرته وزارة الخارجية الجزائرية على موقعها التالي:

http://www.mae.gov.dz/news_article/3255.aspx

38- أي مستقبل للاستثمار الأجنبي في الجزائر، على الموقع التالي:

https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/12/28/%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

39- الموقع الالكتروني للإذاعة الوطنية الجزائرية

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170607/114133.html:

40- محمد عبد الدايم، على الموقع التالي:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-%D9%88%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1

41- L'intervention américano-britannique en Iraq du 20 mars 2003 (Opération Iraqi Freedom), sur :

https://iusadbellum.files.wordpress.com/2011/07/irak-2003.pdf. Le 08-06-2018 A 19:30.

42- Jean Paul Pancracio, **Fonctions de la mission diplomatique**, sur : http://www.dictionnaire-de-la-diplomatie.com/glossary/fonctions-de-la-mission-diplomatique/ , a 19 :08 , le 16/07/2018.

43- Voir l'article, **role et evolution de la diplomatie**, sur :

http://www.guillaumenicaise.com/wp-content/uploads/2014/11/resume-du-cours_role-et-evolution-de-la-diplomatie.docx

44- Le Droit au service de la paix : les 14 points de Wilson, PAR BUDROIT · PUBLIÉ 28 AVRIL 2014 · MIS À JOUR 15 OCTOBRE 2015, sur : **https://buclermont.hypotheses.org/1174**

45- Arbour, J. (1980). Aspects juridiques de la crise américanoiranienne. Les Cahiers de droit, 21(2), 367–397.sur :**https:// doi.org/10.7202/042389ar** le 12/11/2018 a 11h:48m

الفهرس:

الفهرس	
العناوين	**الصفحة**
مقدمة	1
أهمية الدراسة	06
أسباب اختيار الموضوع	07
إشكالية الدراسة	08
أدبيات الدراسة	10
هدف الدراسة	12
المناهج والمقاربات والنظريات المعتمدة	12
الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية في ظل النظام الدولي الحديث	16
المبحث الأول: السياسة الخارجية للدول: الأسس والمرتكزات	17
المطلب الأول: مدخل عام للسياسة الخارجية	17
المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية	21
المطلب الثالث: عوامل التأثير والتأثر في السياسة الخارجية	24
المطلب الرابع: أولويات وأهداف السياسة الخارجية للدول	35
المبحث الثاني: دور الدبلوماسية في إدارة علاقات السلم والحرب بين الدول	37
المطلب الأول :تعريف الدبلوماسية	37
المطلب الثاني: الفرق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية	39
المطلب الثالث: عمل ووظائف الدبلوماسية في إدارة علاقات السلم والحرب	40
المبحث الثالث: مدخل عام للسياسة الخارجية الجزائرية	44
المطلب الأول: بداية الدبلوماسية الحديثة: خيار داخلي أم تكيف مع الخارج ؟	44

المطلب الثاني : محددات الدبلوماسية الجزائرية	50
المطلب الثالث: سياسة خارجية أم دبلوماسية جزائرية: هل للجزائر سياسة خارجية؟	60
الفصل الثاني: المقاربة الجزائرية في التعامل مع القضايا الدولية	66
المبحث الأول: مبادئ وسمات الدبلوماسية الجزائرية	67
المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية	67
المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية	79
المبحث الثاني: تفعيل مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعض القضايا الدولية	89
المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية أمام القضايا العادلة – التحرر وتصفية الاستعمار –	89
المطلب الثاني: مسألتي التنمية والأمن في الدبلوماسية الجزائرية	92
المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات؛ أي مكسب ؟	97
الفصل الثالث: النفط كمادة استراتيجية في السياسة الدولية وركيزة الاقتصاد الجزائري	107
المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات	108
المطلب الأول: خلفية الاقتصاد الجزائري	108
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري عند استقلال الدولة: هل من مشروع مجتمع ؟	111
المطلب الثالث: قطاع الزراعة في الجزائر	115
المطلب الرابع: القطاع الصناعي بالجزائر	122
المبحث الثاني: أثر النفط على الاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية للدولة	127
المطلب الأول: النفط كمادة إستراتيجية في السياسة الدولية	127
المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الوطني الجزائري	130
المطلب الثالث: أثر أسعار النفط على الاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية للدولة	134

الفصل الرابع: النفط والقضايا الجزائرية الخارجية: علاقة التأثير والتأثر	141
المبحث الأول: مكانة الجزائر في إطار سوق النفط الدولية	142
المطلب الاول: الخريطة الجزائرية ضمن جيوسياسية النفط في العالم	142
المطلب الثاني: الجزائر أمام القوى المسيطرة على النفط وطبيعة العلاقات معها	149
المبحث الثاني: تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية بين العوامل الاقتصادية والسياسية	163
المطلب الأول: لمحة تاريخية لديناميكية أسعار النفط في العالم	163
المطلب الثاني: أهم العوامل المتحكمة في أسعار النفط	176
المبحث الثالث: تحولات الدبلوماسية الجزائرية في ظل تغيرات أسعار النفط	179
المطلب الأول: صعوبة التقييم والتقدير للنشاط الدبلوماسي الجزائري.	179
المطلب الثاني: ستاتيكية المبادئ ونمط الممارسة الدبلوماسية في ظل تحولات الداخلية كبيرة.	184
المطلب الثالث: أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض القضايا الجزائرية الدولية	188
المطلب الرابع: الجزائر في ادارة النزاعات الدولية: هل من تأثير لأسعار النفط؟	197
الخاتمة	204
قائمة المراجع	210
الفهرس	132

فهرس الخرائط والجداول والأشكال:

الخرائـــــــط	
العنوان	**الصفحة**
خريطة رقم 1: توضح موقع الجزائر في محيطها الإقليمي	52
خريطة رقم 2: توضح التوزيع السكاني في الجزائر	53
الخريطة رقم 3: ضخ النفط من فرع انابيب كركوك باتجاه حيفا	171
الأشكـــال	
العنوان	**الصفحة**
الشكل رقم 1: يبين العلاقة بين تطور أسعار النفط وبين الناتج الداخلي الخام 1971-2014	135
الشكل رقم2: يوضح العلاقة بين أسعار النفط وتطور معدلات البطالة 1971-2014	137
الشكل رقم3: يوضح العلاقة بين أسعار النفط وتطور معدلات التضخم 1971-2014	138
الشكل رقم 4: أكبر عشر دول مستهلكة ومنتجة للنفط في العالم	157
الشكل رقم 5: يوضح بلدان الصادرات الجزائرية	159
الشكل رقم 6: يوضح بلدان الواردات الجزائرية	161
الشكل رقم 7: يوضح مختلف الآثار التي قد تطرأ على اقتصاد بعض الدول جراء انخفاض أسعار النفط	162
الشكل رقم 8: يوضح بعض القوى المستفيدة من انهيار الاسعار ونتائج ذلك على اقتصاداتها	175
الشكل رقم 9 : يوضح الشكل التالي العلاقة بين معدل النمو العالمي وأسعار النفط	176
الشكل رقم 10: يوضح العلاقة بين النفط وعملة الدولار الأمريكي	177
الجـداول	
العنوان	**الصفحة**
جدول رقم 1: يوضح مدى ثقة المواطنين الجزائريين بمؤسسات الدولة المختلفة	60
الجدول رقم 2: الناتج الزراعي بالجزائر للسنوات 2005، 2010، 2014-2016	116
جدول رقم 3: يمثل تطور الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر بين 1988-2008	117

الجدول رقم 4: يمثل تطور الصادرات والواردات الجزائرية وكذا الفجوة الغذائية في مادة الحبوب	118
الجدول رقم 5: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي٪ 2005، 2010، 2014–2016	120
الجدول رقم 6: الناتج الزراعي لبعض الدول العربية ومدى مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي	121
الجدول7: تطورات مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري	124
جدول رقم8 : يبين احتياطي النفط عربيا وعالميا (2012. 2016)	132
جدول رقم 9: احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا(2012. 2016)	133
الجدول رقم 10: مساهمة قطاع المحروقات في اجمالي الناتج المحلي وكذا في الصادرات الجزائرية (2005– 2015)	136
جدول رقم 11: إنتاج النفط بالعالم حسب القارات والمناطق 2008	146
جدول رقم 12: يوضح احتياطي النفط حسب القارات (2008)	147
الجدول رقم 13: معدل استهلاك النفط بالنسبة لبعض الدول	156
الجدول رقم 14: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	194